نعيم الأشهب

عولمة الإرهاب وإرهاب العولمة

نعيم الأشهب

عولمة الإرهاب وإرهاب العولمة

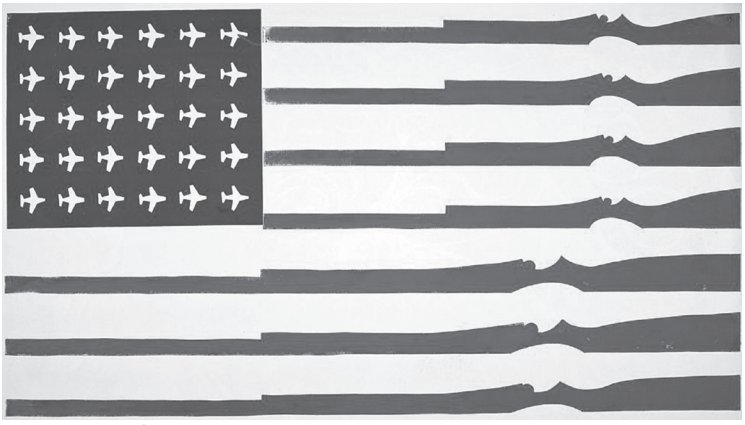

الفنان باري ميلز

2016

نعيم الأشهب

عولمة الإرهاب وإرهاب العولمة

إصدار

معهد إميل توما
للدراسات الفلسطينية
والاسرائيلية

المركز الفلسطيني
لقضايا السلام والديمقراطية

تصميم | «**مجد**» للتصميم والفنون، حيفا

لوحة الغلاف | باري ميلز

لا يجوز نقل أو اقتباس ما ورد في الكتاب أو
أجزاء منه دون ذكر المصدر.

المحتوى

تقديم؛ليس العصا..وإنما اليد التي تقبض عليها! - عصام مخول 7

عولمة الإرهاب وإرهاب العولمة 14

إكتساب الإرهاب سمة نوعية جديدة
ولادة الحرب الباردة
تدشين مرحلة الإرهاب المعولم وعولمة الإرهاب
الإرهاب المعولم والخصخصة الرأسمالية
الارهاب المعولم في خدمة الفاشية

لماذا إختير الشرق الأوسط بؤرة للإرهاب المعولم؟ 43

التحوّل من العدوان المباشر الى الحروب بالوكالة

الغطاء الأيديولوجي للارهاب التكفيري 56

السياسي والاجتماعي في الاسلام السياسي
الحاضنة الإجتماعية للإرهاب التكفيري
مأساة المهجّرين

التحالف الإسرائيلي مع النظام العربي بمباركة غربية 73

انتكاس الحسابات الأميركية –الإسرائيلية – الرجعية العربية
السعودية والإخوان المسلمين

داعش.. والقاعدة 90
دولة داعش
لماذا توجّه داعش نحو العراق أولا؟
داعش من الإنتصارات الخاطفة الى النكسات

الدعم العسكري الروسي لسورية 108

واشنطن وأنظمة الخليج 115

السعودية والعدوان على اليمن 122
واشنطن والعدوان السعودي على اليمن
وماذا بعد داعش؟

العلاقة الجدلية بين أحداث المنطقة والتطورات العالمية 135
بعض ملامح النظام الدولي متعدد الأقطاب
بعض مظاهر حرب باردة جديدة

نعيم الأشهب - اصدارات

مقدمة

ليس العصا.. وإنما اليد التي تقبض عليها!

عصام مخول

الحرب التي أعلنها الرئيس الامريكي السابق جورج دبليو بوش مع بداية القرن الحادي والعشرين الجاري، باعتبارها "حرب الديمقراطية العالمية على الإرهاب" للرد على هجمات 11 سبتمبر 2001، لم تكن في جوهرها وفي جيناتها إلا حربا إمبريالية إرهابية على الديمقراطية وعلى حريات الشعوب والدول المستقلة لإخضاعها لمشاريع الهيمنة الامريكية عالميا، وقمع الحريات الديمقراطية الحقيقية، والانقضاض على حقوق الانسان وإنجازات العاملين وكل ضحايا السياسات الليبرالية الجديدة، ليس في البلدان المستهدفة من هذه الحرب وحدها، بل في المراكز الرأسمالية المتطورة نفسها بما فيها في الولايات المتحدة والاتحاد الاوروبي.

وعندما خرج الرئيس بوش الى الرأي العام الامريكي والعالمي ليعلن حربه الارهابية العدوانية «على الإرهاب، «بشّر» شعوب العالم بأن حربه سوف

تستهدف وتطال أكثر من ستين دولة في مختلف أنحاء العالم، وبأن مدتها قد تطول على امتداد عقود من الزمن.

إن ما أرادته المؤسسة الامبريالية الحاكمة في الولايات المتحدة من هذه الحرب لا أن تكون «حدثاً» في التاريخ، ولا أن تكون رداً على حدث إرهابي في نيويورك، وإنما أرادت منها بشكل مخطط ومنهجي، أن تخلق حالة عالمية جديدة ونظاما عالميا متوحشاً جديدًا، على مقاس تفرّد الولايات المتحدة الامريكية، ليس في السيطرة على الشعوب وخيراتها ومواردها ومصادر الطاقة فيها فقط، وإنما في السيطرة على مستقبل هذه الشعوب والتحكم بثقافاتها وإغراقها بالوعي الزائف والفكر الغيبي التكفيري الظلامي، ليصبح هذا الفكر أداة الامبريالية الرئيسية المعتمَدة في تنفيذ مشروع الهيمنة المنفلت، وهدر طاقات الشعوب وأنفَاسِها الوطنية وكراماتها القومية، وهدر وحدة الاوطان والشعوب، وتشويه ثقافاتها والنيل من حضاراتها وفكرها التحرري.

كان إعلان «الحرب على الإرهاب» بداية هذا القرن، إيذانا بإطلاق منظومة من المفاهيم الدخيلة، هدفها ترسيخ عالم القطب الامريكي الواحد بعد تفكك الاتحاد السوفييتي وإطلاق الامبراطورية الامريكية، وتدشين مفاهيم «نهاية التاريخ»، و«نهاية الايدولوجيا» وتكريس الرأسمالية المتوحشة نظاما أبديا لا بديل عنه، بقوة التفوق العسكري والترويج لأوهام الديمقراطية بيدها الواحدة، ونشر منظمات الارهاب المُعَوْلَم بالأخرى.

ويكفي أن نشير إلى ما تفضحه المؤسسة الامريكية السياسية والأمنية نفسها من اعترافات، بما فيها اعترافات هيلاري كلينتون المرشحة للرئاسة

الامريكية ووزيرة الخارجية الامريكية في إدارة الرئيس أوباما الاولى، بأن الولايات المتحدة ومؤسساتها المخابراتية، كانت وراء إقامة منظمات ارهابية مثل «القاعدة» و«داعش» و«جبهة النصرة»، وضمان تمويلها وتدريبها ومدها بالسلاح. ويكفي أن نسجل ما تناقلته وسائل الاعلام وبعض مراكز الابحاث الالمانية، من أن عدد الارهابيين الذين جرى إدخالهم الى سوريا منذ بداية الازمة عام 2011 قد بلغ ثلاثمئة وستين ألف إرهابي، على الاراضي السورية منهم اليوم أكثر من مئة ألف إرهابي فاعل.

كان مشروع «الامبراطورية الامريكية العالمية» يبدو واعداً بالنسبة للدوائر الحاكمة في الولايات المتحدة وعكاكيزها بداية القرن الحالي، في ظل تعمق عمليات العولمة الرأسمالية والهيمنة على مصادر الطاقة والتحكم بها وخصوصا في الشرق الاوسط ومنطقة الخليج العربي. وكان يبدو أن في متناول يد الولايات المتحدة كل وسائل التحكم لمنع نشوء قوى عالمية منافسة لمشاريع هيمنتها، وأن في متناول يدها خلق مفاهيم جديدة للعلاقات الدولية وللعلاقات الطبقية والثقافة السياسية السائدة داخل الدول وبين الدول، بما تشكله هذه المنظومة المستحدثة من المفاهيم، من انقلاب على المفاهيم التحررية السياسية والاجتماعية التي سادت وميّزت نضالات الشعوب وجمهور العاملين على امتداد القرن العشرين.

وفي إطار هذه المنظومة من المفاهيم أسست المؤسسة الامريكية الحاكمة لعالم لا مكان فيه لمفاهيم نضال الشعوب المظلومة، والتحرر القومي، والصراع الطبقي، ولا مكان فيه لمقاومة الاحتلال والعدوان، والدفاع عن

حقوق الامم واستقلالها الوطني، ولا شرعيةً للاعتراض على السياسات الامريكية أو النضال للإفلات من معادلات التبعية لها، ولا مكان لأنظمة وقوى سياسية تمانع مشاريعها وترفض الانضواء في إطارها.

واعتبرت أن كل تحدٍ لمصالح وجشع الامبراطورية الامريكية وحلفائها، وسطوة شركاتها العملاقة العابرة للقارات و«عالمها الحر»، يصب في خانة «الارهاب والتحريض» و«الإقلاع عكس الزمن»، مما يقتضي الاقتصاص منه حتى ولو اضطرت «الامبراطورية» الى إحراق الأخضر واليابس، بل من الأفضل عبر إحراقهما، كي لا تقوم للشعوب والكيانات الوطنية الممانعة قائمة في المستقبل المنظور.

وتزامن ذلك مع قيام المؤسسات الايديولوجية ومؤسسات صناعة الرأي في الولايات المتحدة، ومراكز أبحاثها الاستراتيجية، بالترويج الى ان «الامبريالية» هي مفهوم «متخيل» بائد. واعتبرت أن أية محاولة لرفض هذه المنظومة الجديدة، أو فضح دور أمريكا وأتباعها ووكلائها، بصفته دورا عدوانياً إرهابياً وتفكيكياً يهدد الشعوب والدول العريقة، ليس أكثر من الغوص في متاهات «نظرية المؤامرة».

وأخذت الابواق المأجورة الناطقة من حنجرة أرباب نعمتها، من فضائيات تابعة وإعلاميين ووسائل إعلام و«مفكرين»، تظهر كالفقع بعد يوم ماطر، تبرِّر الحروب العدوانية على الشعوب، من أفغانستان الى العراق الى المقاومة اللبنانية الى ليبيا الى سوريا الى السودان الى اليمن، وتستل ادعاء «نظرية المؤامرة» الممجوج، لِوَأْد أية محاولة لفضح طابع وطبيعة الحرب الارهابية على الديمقراطية وحريات الشعوب التي تقودها الامبريالية الامريكية، اعتمادا على عكاكيزها الصهيونية والرجعية العربية

والإقليمية، من الوهابية الى العثمانية الجديدة، ولضمان استمرار نشر الوعي الزائف وتفكيك الاوطان وتفتيت الشعوب الى مركباتها الإثنية والطائفية والمذهبية الأولية.

وإذا كان النظام العالمي الجديد، نظام القطب الواحد قد ولد وتكرّس في حرب أمريكا الاولى على العراق 1991، وتكرّس في الغزو الأمريكي للعراق عام 2003، فإن من المفارقات أن نظام القطب الواحد مرشح للانهيار على صخرة صمود سوريا وتماسكها دولة وجيشا وشعبا، في وجه الهجمة الارهابية لتحطيم هذا البلد وتفكيكه وفي ظل تعثر مشروع العدوان الأمريكي الذي يجري تنفيذه بأيدي قوى الارهاب العالمية وحلفائها على سوريا.

في قلب هذا التطور الاستراتيجي الخطير وفي ظلّ فرصة انقلاب السحر على الساحر، كما تسطرها في هذه الايام معركة مدينة حلب الشهباء، بعد أن أصبح واضحا أن انتصار الدولة السورية وتقدم جيشها وحلفائه في كل موقع على الارض السورية يشكل مساهمة فعّالةً وأساسيةً، في معركة عالمية ديمقراطية وإنسانية حقيقية لا بد للشعوب من خوضها ضد الارهاب وضد رعاته في الوقت نفسه، ضد إرهاب العولمة وعولمة الارهاب، التي يقدمها لنا ببراعة في هذا الكتاب الرفيق والكاتب والمناضل العريق نعيم الأشهب الذي شرفني بتقديم كتابه القيم هذا.

ومن المفارقات أن يكون أحد الرفاق المسؤولين الهنود الذين رافقوني أثناء جولة محاضرات قمت بها في خمس ولايات هندية يحكمها الشيوعيون في العام 2009، قد تحدَّر من منطقة قروية في ولاية كيرالا الجنوبية، وقصّ

عليّ ذات صباح، كيف كان أحد لاعبي السيرك يحضر الى ساحة القرية يحمل حزمة من العصي في يد، ويجر غوريلا ضخمة باليد الاخرى. وكان اذا تحلق من حوله الناس يمتشق عصاه الغليظة ليلهب بها ظهر الغوريلا، وعندما يفقد الغوريلا صبره يهاجم الرجل فينتزع العصا من يده ويكسرها حتى لا تصلح للضرب. فيستل الرجل عصاً أخرى وأخرى الى أن يأتي الغوريلا على تكسيرها جميعا.

إن حل المشكلة الحقيقية لا يمكن أن يكمن في مهاجمة العصا – أداة العدوان – وحدها، من دون المواجهة والصدام والمقاومة ضد من يحمل العصا ويضرب ظهر الغوريلا بعصاه الغليظة. . أو ذاك الذي يلهب ظهر الشعوب بعصا الارهاب والتفكيك والتفتيت. وهذا يعني أن الحرب ضد الإرهاب، هي بالضرورة حرب ضد الامبريالية ومشاريع هيمنتها، وضد التبعية، وضد عملائها الاقليميين والمحليين.

إن نعيم الاشهب بكتابه هذا يتناول الموضوع الاكثر خطورة في عالمنا اليوم، ويكشف لنا بإصدار هذا الكتاب الهام «إرهاب العولمة وعولمة الإرهاب»، أن الارهاب ليس ظاهرة قائمة بذاتها، وليس قدرا أو كارثة طبيعية، وإنما يشكل أداة في خدمة قوىً بعينها في إطار منظومة العولمة الرأسمالية المعادية لمصالح الشعوب وحرياتها، تستفيد منه القوى الامبريالية المتنفِّذة عالميا وتروج له وتعتمده في تعميق هيمنتها في سياق مادي تاريخي عيني.

إن ما يقوم به عتاة «مشروع الامبراطورية الامريكية العالمية»، الطامحة الى ترسيخ عالم القطب الواحد، والتفرد بالهيمنة على موارده، والتربع على عرش العولمة الرأسمالية والليبرالية الجديدة، هو محاولة تضليلية لنقل ظاهرة الارهاب من ميدان التاريخ الى خارج التاريخ، ومن مجال الصراع

الطبقي والسياسي في الواقع المعاش الى الميدان الديني الغيبي والتكفيري، وهو بذلك يشكل محاولة لتهريب جوهر الصراع الاجتماعي والتناقض الطبقي السياسي الحقيقي المحتدم بين دول مراكز العولمة الرأسمالية، وبين دول فككتها الحروب الامبريالية بالوكالة وشعوب قابعة على هامش العولمة الرأسمالية، وقد مزقتها منظمات الارهاب والتكفير الظلامي من جهة، والصراع داخل دول المركز الرأسمالي التي تعاني من استقطاب طبقي واجتماعي غير مسبوق، يرافقه تدهور الحيز الديمقراطي وتصاعد ملامح التدهور الفاشي من الجهة الأخرى.

إن نعيم الأشهب في كتابه هذا يمسك بالثور من قرنيه، ويكشف العلاقة العضوية بين عولمة الإرهاب وإرهاب العولمة.. ويرصِّع الغلاف الخلفي لكتابه بمقولة ابن رشد، التي لم تكن في يوم أكثر صلة بالواقع مما هي عليه اليوم: «**التجارة بالأديان هي التجارة الرائجة في المجتمعات التي ينتشر فيها الجهل، وإذا أردت أن تتحكم في جاهل فعليك أن تغلّف كل باطل بغلاف ديني**».

حيفا – آب 2016

عولمة الإرهاب وإرهاب العولمة

يعتبرالارهاب ظاهرة اجتماعية، ولدت وتطورت في أحشاء النظام الطبقي. وكمبدأ عام، فهذه الظاهرة تتفاقم وتتراجع بمقدار تفاقم الظلم الاجتماعي أو تضاؤله. وقد تمظهر الارهاب خلال تاريخه بأشكال ثلاثة: ارهاب فردي، وارهاب مجموعات أو عصابات، وارهاب دولة. لكن أخطره وأكثره ضحايا وأضرارا هو ارهاب الدولة، لما تمتلكه الأخيرة من قدرات وامكانيات تستطيع توظيفها لدى ممارسته.

وقد اكتسب ارهاب الدولة طابعا عالميا منذ نشوء الامبراطوريات في العالم القديم. وعقب اكتشاف الأميركيتين وأوستراليا، منذ أواخر القرن الخامس عشر، وصل ارهاب الدولة ذروته، حيث أبيدت شعوب وحضاراتها بالكامل تقريبا، وتبعها اختطاف عشرات ملايين الأفارقة، في عمليات ارهاب منظمة، من أوطانهم وتحويل من وصل منهم حيا، بعد عملية نقل بحري وحشية، للعمل عبيدا في مزارع الأميركيين الأنكلو – ساكسونيين. وفي هذا المجال، هناك الكثير من أوجه الشبه، في سمات نشوء الولايات المتحدة أواخر القرن الخامس عشر واسرائيل أواسط القرن العشرين؛ فكلتاهما نشأتا ككيانين كولونياليين على أنقاض السكان الأصليين،

وكلتاهما يمثل الارهاب عنصرا عضويا في ممارساتهما وسياساتهما منذ نشوئهما.

والارهاب كأي مكوّن من مكونات البنية الفوقية للمجتمع، له مسار تطوره الذاتي، المستقل نسبيا. وحين يتجاوز الارهاب الفعل الفردي فهو بالضرورة ارهاب منظم. والارهاب ممارسة تستهدف الوصول، عبر العنف أو التهديد به، وبأقصر الطرق، الى الهدف المنشود. لكن مفهوم الارهاب مفهوم نسبي يتوقف على الزاوية التي يجري النظر منها لفعله وفاعليه؛ أي من أية زاوية اجتماعية – سياسية، طالما أنه في المحصلة العامة ظاهرة اجتماعية. فتنظيم القاعدة، مثلا، الذي تشكل بداية ثمانينات القرن الماضي، على يد المخابرات الأميركية، وتمويل وتجييش سعودي – باكستاني، لمقاتلة القوات السوفياتية في أفغانستان كان، من وجهة نظر السوفيات وأقسام من المجتمع الأفغاني، منظمة ارهابية؛ بينما كان، من وجهة نظر الدوائر التي خلقته، منظمة مجاهدين؛ لكن هذه المفاهيم غير ثابتة، بل قابلة للتغير، ورأسا على عقب، أحيانا. فحين انتهت مهمة تنظيم القاعدة في أفغانستان ضد السوفيات وحاولت بعض مكوّناته القيام بنشاطات أخرى، فقد اعتبرته ذات الدوائر، التي خلقته، منظمة ارهابية ووضعته خارج القانون. والشيْ ذاته يمكن أن يقال عن «طالبان» الأفغانية؛ فحين تشكلت على يد المخابرات الباكستانية وتمويل سعودي ومباركة أميركية، لمحاربة واسقاط الحكومة الأفغانية – العلمانية التي اعقبت خروج القوات السوفياتية من أفغانستان، فقد جرى اعتبارها من قبل هذه القوى

التي خلقتها وموّلتها حركة مجاهدين؛ ولكن حين راحت تقاتل القوات الأميركية الغازية لأفغانستان عام 2001، غدت في نظر هذه الجهات نفسها منظمة ارهابية. وتاريخيا، اعتبر الاستعماريون أي نشاط لحركات التحرر الوطني ضدهم ارهابا. والشيء ذاته ينطبق على تقييم الاسرائيليين لمقاومة الشعب الفلسطيني، بمختلف أشكالها، لعملية اقتلاعه من أرض وطنه واحلال كولونياليين صهاينة مكانه، وحرمانه من حقه في تقرير المصير؛ والأمثلة في هذا المجال متنوعة وبلا حدود.

إكتساب الإرهاب سمة نوعية جديدة

اكتسب الإرهاب الدولي، منذ بداية القرن الحالي سمة نوعية جديدة، بقرار سياسي؛ أي ابتكار أميركي بامتياز، أضفت عليه ما يمكن تسميته بالإرهاب المعولم، حيث غدا أحد الأدوات الفعالة للرأسمالية المعولمة في مرحلتها الجارية، فهو متعدد القوميات وعابر للقارات، شأن أدوات أخرى لهذه العولمة الرأسمالية، كالمنظمات غير الحكومية التي أريد لها، بشكل عام، أن تحول دون تشكل مجتمع مدني سليم ومتكامل التكوين، في البلدان النامية، ولتحلّ فيها هذه المنظمات غير الحكومية محله في دوره السياسي – الاجتماعي الحيوي، بينما يتحدد مسار نشاطها العام بما يتوافق وأجندات المصادر الممولة.

ولتعريف ظاهرة الارهاب المعولم وتتبع ظروف ومسار تطورها، وتشخيص الحاضنة السياسية التي رعت هذه الظاهرة، فان هذا يتطلب رصد مسار

تطورالمجمع العسكري الأميركي، منذ الحرب العالمية الثانية تحديدا، باعتبار هذا المجمع بمثابة الأب الروحي للارهاب المعولم ويرتبطان، أحدهما بالآخر، بحبل الرحم. فبعد اندلاع تلك الحرب بأكثر من عامين، توصلت إدارة الرئيس الأميركي فرانكلين روزفلت الى ضرورة مشاركة بلادها في تلك الحرب، إذا كان لها أن تشارك في تقاسم مغانم المنتصرين وتنال نصيبها الذي يتناسب مع حجم الولايات المتحدة وثقلها، وبخاصة الإقتصادي والعسكري، من مناطق النفوذ في عالم ما بعد تلك الحرب؛ علما بأن تلك الحرب تسببت في إزدهار استثنائي وغير مسبوق للإقتصاد الأميركي الذي تضاعف خلال تلك الحرب **وبسببها** قرابة أربع مرات.

ولما كان الشعب الأميركي برمته ضد التورط في تلك الحرب البعيدة عن أرضه، بينما ينعم بما جلبته له من إزدهار غير عادي، وخصوصا بعد أزمة إقتصادية – مالية طاحنة (1929–1933)، فقد كان على إدارة روزفلت أن تجد الوسيلة لتغيير قناعات شعبها وتحويله عن معارضته المشاركة في تلك الحرب. وهكذا، كان من المطلوب استفزاز طرف آخر ليكون البادئ بإطلاق الرصاصة الأولى على الولايات المتحدة. وبعد فشلها في استفزاز ألمانيا النازية، التي كانت منهمكة في القتال على أكثر من جبهة، لتكون البادئة بإطلاق الرصاصة الأولى، تحوّل المخطط الأميركي لإستفزاز اليابان بسلسلة من الإجراءات، بما في ذلك الإلغاء المفاجئ لإتفاقات تجارية استراتيجية وطويلة الأمد تقضي بمواصلة الولايات المتحدة تزويد اليابان بالنفط والحديد، علاوة على إجراءات أخرى كتجميد الأرصدة

والموجودات اليابانية في الولايات المتحدة؛ وكان هذا كافيا لاستفزاز اليابان لتكون البادئة بإطلاق الرصاصة الأولى! وهكذا كان الهجوم الياباني المعروف على الأسطول الأميركي في ميناء بيرل هاربر في السابع من كانون أول/ ديسمبر 1941 (لسنا هنا بصدد التعرض لتفاصيل هذه المؤامرة والتي كتب الكثيرعنها، وأفرد لها الدكتور عبد الحي زلوم فصلا خاصا في كتابه القيّم «نذر العولمة»). والتاريخ الأميركي حافل بمثل هذه المكائد الإجرامية، كإغراق الأميركيين لسفينتهم «Maine» في العام 1898 بالقرب من ميناء هافانا – كوبا (كانت كوبا مستعمرة إسبانية) وغرق 260 أميركيا كانوا فوقها، واتهام إسبانيا بفعل ذلك، لتكون «المبرر» لشن الحرب على إسبانيا وهزيمتها واستيلاء الولايات المتحدة على مستعمرات الأولى في أميركا اللاتينية؛ وتدبير «السي.آي.إيه» الأميركية أواخر ستينات القرن الماضي، هجوما على سفن حربية أميركية كانت مرابطة في خليج تونكين في فييتنام الجنوبية، واتهام فييتنام الشمالية بذلك، لتبرير بدء الحرب العدوانية الأميركية على فييتنام الشمالية.

وكما هو معروف، خرجت الولايات المتحدة من الحرب العالمية الثانية بنصيب الأسد من المغانم، بما في ذلك على حساب حليفتيها الرئيسيتين: بريطانيا وفرنسا. لكن إذا كانت تلك الحرب قد تسببت في ازدهار الإقتصاد الأميركي على النحو الذي أشير اليه سابقا، وحوّلت الولايات المتحدة الى مصنع العالم، بعد أن تعرّضت مراكز هذا العالم الصناعي الأساسية الأخرى الى دمار مريع، بحيث غدا الإقتصاد الأميركي يعادل، وحده،

نصف اقتصاد العالم كله آنذاك؛ فإن أكثر فروع الإقتصاد الأميركي تطورا خلال تلك الحقبة كان فرع صناعة السلاح؛ فهذه الصناعة لم تكن تزوّد الآلة العسكرية الأميركية الجبارة وحدها، بل وجيوش الحلفاء أيضا، بنسب متفاوتة. وخلال ذلك غدا للمجمع الصناعي العسكري في المجتمع الأميركي نفوذا طاغيا.

ولكن حين توقف دويّ المدافع، وجد هذا المجمع العسكري الذي جنى أرباحا أسطورية خلال سني الحرب، وتضخم بشكل غير عادي.. وجد نفسه أمام مفترق طرق مصيري: هل يتحوّل الى الإنتاج السلمي وينتج الجرار الزراعي بدل الدبابة الحربية ؟ أم يجد وسيلة ما لمواصلة الإنتاج الحربي الرفيع الربحية، بنفس وتيرة انتاجه خلال الحرب أو قريبا منها، بخاصة وزبونه الأساسي هو خزينة الدولة. وإذا كانت إدارة روزفلت قد وجدت الحيلة لإقحام شعبها في الحرب العالمية الثانية، فالمجمع الصناعي العسكري قادر، بدوره، أن يفرض على المجتمع الأميركي مواصلة الإنتاج الكثيف للسلاح، خصوصا وقد غدا هذا المجمّع قوة سياسية طاغية، وله «**لوبي**» هو الأقوى في دوائر صنع القرار، وكذلك في المجتمع الأميركي حتى اليوم، الى حد أن أكثر من رئيس أميركي تعهد خلال حملته الإنتخابية بالحد – ولا أكثر من الحد – من فوضى امتلاك السلاح في الداخل الأميركي، في ضوء الكوارث التي لا تنقطع نتيجة فلتان امتلاكه واستعماله بدون قيود، لكن أيا منهم لم يفلح في مسعاه، أمام قوة هذا المجمع وتأثير «اللوبي» الخاص به، لدرجة أن الجنرال أيزنهاور، الذي أتى به نفس هذا

المجمع الى البيت الأبيض، حذر، في خطبة الوداع، لدى إنتهاء ولايته، من سطوة هذا المجمع ومخاطره على المجتمع الأميركي. أما الرئيس باراك أوباما، فقد قال في مقابلة مع شبكة بي. بي. سي، (2015/ 7/ 23) أي قبل عام ونيف على نهاية ولايته، إن فشله خلال فترة ولايته في تحديد فوضى السلاح في الداخل الأميركي من **أبرز مسببات خيبة أمله**. وفي 2016/ 1/ 5 عاد أوباما ليعلن أن **لوبي السلاح يسيطر على الكونغرس!** وعقب حادث اطلاق النار في مدينة سان برنار دينو، في ولاية كاليفورنيا، خريف 2015، وبدل أن يؤدي ذلك الحادث المروّع الى الدعوة لتقييد فلتان السلاح، حث مسؤولو الأمن المحليون، في المدن والأرياف الأميركية المختلفة، مواطنيهم على التسلح واشهار الأسلحة الفردية في الأماكن العامة، بدعوى أن ذلك يشكل رادعا للحيلولة دون اطلاق النار عليهم! مما أدى الى ارتفاع حاد في مبيعات الأسلحة الفردية في عموم الولايات المتحدة. وقد فاقت طلبات اقتناء السلاح المليونين، لشهر تشرين ثاني 2015 وحده، وفي يوم 27 من الشهر ذاته تم تسجيل 185345 طلب للتصريح بحمل السلاح، وبلغ معدل بيع السلاح للاميركيين، حينها، قطعتين كل ثانية ؛ وقد اعتبر هذا المستوى هو الأعلى في تاريخ جهاز تسجيل امتلاك السلاح منذ تأسيسه، بحيث تكفي تلك الأسلحة لتجنيد واعداد جيش ضخم القوة. (شبكة ماي – أرينا الإعلامية) وهكذا، **يتبادل الارهاب وصناعة السلاح الدعم المتبادل**. واليوم تحتل الولايات المتحدة أحد أعلى النسب في جرائم القتل في العالم.

ولادة الحرب الباردة

وهكذا، كان المجمع العسكري الأميركي عنصرا حاسما في بدء الحرب الباردة، بالتعاون مع صقور الحرب في الولايات المتحدة الطامحين للسيطرة على العالم؛ حيث بدأ سباق متصاعد للتسلح، بعد فترة وجيزة على إنتهاء الحرب العالمية الثانية، وضد حليف في تلك الحرب التي لم تجف دماء ضحاياها في مواجهة المحور النازي – الفاشي. وفي العام 1949، جرى رسميا تدشين حلف شمالي الأطلسي، ضد المعسكر الشرقي الذي تشكل، عقب تلك الحرب، من الإتحاد السوفياتي المنتصر وبلدان شرقي أوروبا التي حررها الجيش الأحمر السوفياتي.

ومعلوم أن هذه الحرب الباردة امتدت لأكثر من أربعة عقود، بلغ خلالها سباق التسلح المتصاعد ذروته فيما عرف بحرب النجوم، التي أطلقها الرئيس الأميركي رونالد ريغان، بداية ثمانينات القرن الماضي. وإذا كان سباق التسلح خلال هذه الحرب قد استنزف تريليونات الدولارات، على حساب المواطنين في الطرفين، إلاّ أن هذا الإنفاق كان يتحوّل، على الجانب الأميركي، من جيب دافع الضريبة الى خزينة الدولة، ليستقر القسم الأساسي منه في محفظة المجمع الصناعي العسكري الأميركي؛ بينما كان الأمر مختلفا بالنسبة للطرف الآخر، الذي كانت ملكية مجمعه العسكري تعود للدولة وليس لشركات خاصة، وهذا يفسّر بوضوح من كان من الطرفين معني بمواصلة سباق التسلح وتصعيده، ومن كان ضد هذا التصعيد ويسعى مخلصا للسلام. بمعنى آخر: بمقدار ما كانت هذه الحرب الباردة عبئا على كاهل دافع

الضريبة الأميركي كانت، في الوقت ذاته، ربيعا اسطوريا طويل الأمد بالنسبة للمجمع الصناعي العسكري هناك؛ فقد تجاوزت الميزانية العسكرية الأميركية في صعودها النصف تريليون دولار سنويا، قسم أساسي من هذا الرقم الفلكي من نصيب المجمع العسكري؛ هذا عدا مبيعاته الخارجية، بسبب الحرب الباردة، وبخاصة لأعضاء الناتو، والأحلاف العسكرية الغربية الأخرى. ومعلوم تاريخيا، أنه منذ دخلت الراسمالية مرحلة الامبريالية، غدا تفجير الحروب والنزاعات العسكرية، وبالتالي، صناعة السلاح، **عنصرا لا غنى عنه في عملية اعادة انتاج الرأسمالية**.

ولكن حين انتهت الحرب الباردة بانهيار الإتحاد السوفياتي، كان على المجمع العسكري الأميركي اياه أن يواجه مجددا وللمرة الثانية، نفس السؤال المصيري بالنسبة له: ما العمل؟ وكيف له أن يواصل إنتاج السلاح بكثافة عالية، بعد أن اختفى العدو المحدد والملموس؟

كانت قدرات المجمع العسكري الأميركي لفرض أجندته أسهل، هذه المرة، من المرة السابقة. فمن الجانب الواحد تضاعفت قدراته ونفوذه في المجتمع الأميركي، بما في ذلك قدراته على شراء التنفيذيين والتشريعيين على حد سواء (باعتراف أوباما بسيطرة المجمع العسكري على الكونغرس- كما أشير سابقا)؛ ومن الجانب الآخر، فإن أجواء الحرب الباردة التي هيمنت على مدى عقود، دفعت الى مركز صنع القرار في واشنطن أكثر القوى يمينية وعدوانية في المجتمع الأميركي الطامحة لفرض الهيمنة الإمبراطورية

الأميركية على العالم؛ أي القوى الأكثر تماثلا وتوافقا مع أجندة المجمع العسكري في الولايات المتحدة وتمثيلا لمصالحه.

وهكذا، ما أن انهار الإتحاد السوفياتي حتى بدأ البحث عن هدف جديد يبرر مواصلة نشاط وازدهار **المجمع العسكري إياه**، يدا بيد مع مساعي احكام السيطرة الأميركية على العالم ولو بالقوة المسلحة، في أجواء دولية جديدة اختفى فيها النظام الدولي ثنائي القطبية الذي كان يحدّ من إمكانات استعمال هذه القوة والتطاول على الشعوب الأخرى.
حينها، راح الحديث يدور عن المواجهة مع محور «الشر» من مثل كوريا الشمالية وكوبا وعراق صدام حسين وغيرها. لكن ذلك لم يكن كافيا لتبرير مواصلة التسلح بالوتيرة التي سادت خلال الحرب الباردة ومداها الزمني الطويل. وجاء الغطاء المنشود لنشاط المجمع العسكري ولطموحات فرض الهيمنة الأميركية، ولو بالقوة، على العالم، في تفجيرات الأبراج في نيويورك، في الحادي عشر من أيلول 2001، وكان هذا بداية عهد جديد.

تدشين مرحلة الإرهاب المعولم وعولمة الإرهاب

وعلى أي حال، إذا كان تنظيم القاعدة بزعامة بن لادن هو من قام بتنفيذ هذا العمل الإرهابي المريع، كما روّجت إدارة بوش الإبن، فإن هذا التنظيم هو، في آخر المطاف، استثمار وصناعة أميركية بامتياز، وكان أول الخطوات الأميركية التمهيدية لاطلاق ظاهرة **الارهاب المعولم بثوبه الاسلامي - التكفيري**، بقرار سياسي أميركي في أفغانستان 1980

وضد السوفيات. لكن العقل السليم لا تنطلي عليه هذه الرواية الساذجة والبدائية. فعملية بهذه الضخامة والتعقيد التكنيكي يستحيل تنفيذها على يد بن لادن ومجموعته. في هذا الصدد، صدر العديد من المواد التي تفند الرواية الرسمية الأميركية، ومن ضمنها كتاب للصحافي الفرنسي المعروف، تييري ميسان، تحت إسم «**الخدعة الرهيبة**»، يبرهن فيه بالحجج والوقائع المقنعة أن تفجيرات الحادي عشر من أيلول 2001 هي من صناعة المخابرات الأميركية؛ أما عمران أدهم فيعتقد، في كتابه «**النفاق الأميركي**» (من صفحة 44 وحتى الصفحة 48) أنها من صنع المخابرات الأميركية بالتعاون مع الموساد الإسرائيلي. بينما جاء في مقابلة أجرتها فضائية «روسيا اليوم» حول قضية تفجير الأبراج مع «سوزان ليندا و» ضابط الاتصال السابق لدى وكالة الاستخبارات المركزية الأميركية، والتي قدمت شهادتها في كتاب موثق، علاوة على سلسلة لقاءات مع مؤسسات اعلامية دولية من بينها فضائية «روسيا اليوم»، تقول حرفيا في المقابلة: «الأجهزة الأمنية الأميركية كانت على علم مسبق بأحداث 11 سبتمبر قبل حدوثها»! وتؤكد أن لاري سيلفر ستاين قام باستئجار الأبراج في يوليو 2001، لمدة 99 عاما، مقابل 2.3 مليار دولار، وأقدم بعدئذ على تبديل بوليصة التأمين من شركات محلية الى شركات يابانية، بعد اضافة بند جديد على البوليصة لتشمل التغطية ضد الارهاب، وقد حصل على تعويضات من قبل شركات التأمين اليابانية قيمتها 8 مليار دولار. وكان لاري سيلفر يتناول وجبة الافطار في مطعم في أحد البرجين، ولم يشاهد يومها كما لم يحضر أبناؤه الذين يعملون مدراء في الأبراج يوم الانفجار، ومن المعروف

أن لاري تربطه علاقات وثيقة بقيادات اسرائيلية منهم شارون ونتنياهو».
(رابط المقابلة مع سوزان لبنداو: https /www.‹youtube‹com /watch?v=dEqaxQFg3g)

في الوقت ذاته، لم يكن صدفة إغلاق ملف التحقيق في هذا الحدث الذي هزّ العالم بأسره، دون مجرد التفتيش عمن تحققت مصلحته من وراء هذه التفجيرات، كالمجمع العسكري الأميركي، وصقور البنتاغون المتعطشون للغزو والتوسع، بخاصة بعد انهيار النظام الدولي ثنائي القطبية الذي كان يلجم عدوانيتهم الى حد كبير، وكذلك حكام اسرائيل المتلهفون على تدمير الجيش العراقي القوي، وهو ما تحقق، مباشرة، تحت غطاء هذه التفجيرات. إن غطاء تفجيرات 11 سبتمبر يعيد الى الأذهان مكيدة ضرب الأسطول الأميركي في بيرل هاربر، الذي أمّن الغطاء لدخول الولايات المتحدة الحرب العالمية الثانية. وبهذا تكون هذه التفجيرات قد دشنت بداية عصر الإرهاب المعولم، وأمّنت المبرر والغطاء للغزوات الامبريالية ولخلق أداة إرهابية تضمن بنشاطاتها المريبة عددا من الأهداف بما في ذلك الغطاء لنشاطات متنوعة للامبريالية على النطاق العالمي، وفي المقدمة منها خدمة أهداف المجمع العسكري الأميركي، في مواصلة انتاجه وازدهاره.

ومعروف أن الرئيس بوش الإبن، أصدر، عقب تفجيرات الأبراج في نيويورك ما يشبه، من بعض الوجوه، مبدأ «مونرو» الأميركي الصادر عام 1823، والذي اعتبر أميركا اللاتينية ساحة مغلقة لنشاط الولايات المتحدة وشركاتها حصرا؛ أما المبدأ الذي أعلنه الرئيس بوش الإبن، عقب

تفجير الأبراج، فقد أريد له أن يشمل العالم كله. وفي هذا الصدد يقول بوش الابن «**اختارنا الله لنقود العالم!**»

شعار «محاربة الإرهاب»

وهكذا، تأمّن بفضل تفجير الأبراج في نيويرك عنوان جديد، غير محدد المكان ولا الزمان لـ«محاربته» الدونكيشوتية؛ يقدّم الغطاء لأكثر من هدف، منها:

أولا:

تحت غطاء محاربة الإرهاب، منحت واشنطن لنفسها، بعد أن غدت القطب العالمي الأوحد، الحق في شن أية حروب عدوانية ضد أي بلد يتمرّد على ارادتها، دون غطاء من مجاس الأمن؛ وهكذا، كان الغزو العسكري الأميركي لأفغانستان 2001، بدعوى الإنتقام من «القاعدة» في عقر دارها، المتهمة بتفجير الأبراج في نيويورك؛ ثم كان غزو العراق 2003 بدعوى إمتلاكه أسلحة دمار شامل، هذه التهمة التي تبدّدت باعتراف المصادر الأميركية ذاتها؛

ثانيا:

تأمين الآلية المثالية، في حالة تعثر الإمكانية لشن الحروب المباشرة، وذلك بتجنيد العصابات الارهابية، لخوض الحروب بالوكالة، وبخاصة في منطقة الشرق الأوسط ذات الأهمية البالغة، وذات الطابع الإسلامي؛

ثالثا:

قدمت الذريعة المطلوبة لمواصلة المجمع العسكري الأميركي لنشاطه ولإزدهار إنتاجه وتسويقه، في الداخل والخارج. وإذا كانت ميزانية الدفاع الأميركية للعام 2015 قد بلغت 578 مليار دولار، (تعادل قرابة أربعين بالمئة من مجموع الانفاق العسكري العالمي) فان نصيب هذا المجمع منها أساسي؛ ومن باب الولاء لأهداف هذا المجمع، عبرت إدارة أوباما أوائل آذار 2015 عن قلقها لأن دول المجموعة الأوروبية، التي تواجه حالة ركود اقتصادي ممتد منذ العام 2008، خفضت نفقاتها العسكرية بنسبة 41%؛ أي أن المطلوب -اميركيا- الحفاظ على وتيرة تسلح دول الاتحاد الأوروبي السابقة، ان لم يكن زيادتها، لصالح المجمع العسكري الأميركي في الأساس. وبالفعل، فرضت واشنطن على أعضاء حلف الناتو في اجتماعه الأخير، في وارسو، عاصمة بولونيا، في تموز 2016، زيادة الانفاق العسكري بنسبة 2% من اجمالي الناتج القومي لهؤلاء الأعضاء.

ورابعا:

لتبرير ما تمّ اتخاذه من سلسلة الإجراءات المعادية للديموقراطية في الداخل الأميركي التي لم يسبق لها مثيل ولا حتى أيام الحرب العالمية الثانية، وتنتهك بشكل خطير خصوصية المواطن وحرياته الشخصية، وتبيح لأجهزة الأمن الحكومية التجسس على رسائله ومكالماته الهاتفية

والألكترونية وغيرها من خصوصياته الشخصية، تحت غطاء محاربة الإرهاب.

وغني عن القول أن الهدف الأخير – الهجوم على الحريات الشخصية للمواطن الأميركي – ما كان من الممكن تبريره وتسويقه للشعب الأميركي، لو لم يقع حادث بحجم تفجير الأبراج في الداخل الأميركي نفسه، وهو إجراء يقع، في الوقت ذاته، في إطار نشاط ممنهج يمهّد، لشكل من أشكال الفاشية التي قد تلجأ اليها سلطة رأس المال مع تفاقم أزمتها الجارية، والتي لا يبدو في الأفق مخرجا منها؛ وبالتالي، كان تفجير الأبراج في الداخل الأميركي ضرورة لا غنى عنها في خدمة الأهداف السالفة الذكر وتبريرها.

ولتبرير تعميم هذه الإجراءات الإرهابية والمعادية للحريات الشخصية في العالم، بما في ذلك في الدول الرأسمالية المتقدمة التي يتمتع مواطنوها بهامش من الحريات الليبرالية انتزعوها بنضال عقود طويلة، كان من الضروري تجول شبح الإرهاب المعولم في أربعة أرجاء المعمورة، وكان لا بد من تفجيرات وعمليات إرهابية هنا وهناك، وكذلك عمليات استنفار، بين حين وآخر، مع القدر المطلوب من التهويل المفتعل، بدعوى خطر وقوع أحداث إرهابية.

وفي يوم واحد، المصادف الحادي والعشرين من حزيران 2015، وقعت **ثلاث** هجمات إرهابية مروّعة ذهب ضحيتها العشرات، في ثلاث قارات

مختلفة: **الكويت – آسيا؛ تونس – إفريقيا؛ وفرنسا – أوروبا**. وهذا يرمز الى طابع هذا الإرهاب كعابر للقارات، أحد السمتين الأساسيتين لعولمته؛ أما السمة الثانية لهذه العولمة فهي تعدد قوميات المنخرطين في هذا الإرهاب من جهة، وضحاياه من الجهة الأخرى. وفيما يتعلق بتعدد قوميات المنخرطين فيه، جاء في تقرير للأمم المتحدة، استنادا الى تقرير خبراء دوليين، أن أكثر من خمسة وعشرين ألفا من أكثر من مئة دولة يشاركون في نزاعات دولية، ويرصد التقرير وتيرة الإنضمام الى تلك الجماعات الإرهابية، بزيادة 71% في عدد المقاتلين الأجانب في أنحاء العالم، بين منتصف العام 2014 وآذار 2015 (عن صحيفة القدس، الصادرة في القدس العربية المحتلة 2015/ 4/ 2)

وقد جاء الهجوم الإرهابي، في باريس، على مقر مجلة «شارلي إيبدو»، في 2015/ 1/ 7، ومخزن المأكولات اليهودية في اليوم التالي، ليلقي الضوء على أكثر من حقيقة في هذا المجال:

الحقيقة الأولى:

أن المسؤولين الفرنسيين كانوا على علم بنشاط الأخوين الإرهابيين المتهمين بالقيام بهذا الهجوم الإرهابي، وعلى علم بسفرهما قبل ذلك الى كل من سورية وليبيا، في أطار هذا النشاط الإرهابي، بما في ذلك في مجال تجنيد وتدريب إرهابيين للقتال في سورية؛ وبموجب مفوضة العدالة في الإتحاد الأوروبي، فإن حوالي ستة آلاف شخص من دول

الإتحاد توجهوا للقتال في سورية (الإذاعة البريطانية 2014/ 4/ 14)، إي حتى ذلك التاريخ. ومن السذاجة المفرطة الإعتقاد بأن كل هذا كان يمكن أن يجري دون علم السلطات المعنية في دول هذا الإتحاد.

والحقيقة الثانية:

أن وزير الخارجية الفرنسية السابق "لوران فابيوس" وصف نشاط الإرهابيين في سورية بأنهم "يبلون بلاءا حسنا"، بينما تسلّل وزير الخارجية الذي سبقه برنار كوشنير، الى سورية والتقى بالعصابات الإرهابية هناك؛ أما رئيس الوزراء الفرنسي الحالي – مانويل فانس – والذي كان وزيرا للداخلية الفرنسية عام 2012، فقد صرح حينها :"لا أستطيع منع أحد من السفر للقتال في سورية. .". في حين اعترف رئيسه، فرنسوا هولاند، قبل عدة أشهر، من وقوع الحادث الإرهابي، على مجلة "شارلي" بقيام بلاده بتزويد الإرهابيين في سورية بالأسلحة وتفاخر، حينها، في تصريح له خلال زيارة قام بها الى جزيرة "رينيون" الفرنسية، كما نشرت صحيفة "فان مينوت" الفرنسية في 2015/ 1/ 8 – أي في اليوم التالي للهجوم الإرهابي على مجلة "شارلي إيبدو" – تفاخر بتسليم الأسلحة لمن سماهم بـ"الثوار" من أجل تحقيق ما سماه بالديموقراطية!، معتبرا أن "هؤلاء لن يحققوا أهدافهم دون حصولهم على الأسلحة". لقد تصوّر هؤلاء المسؤولون الفرنسيون، شأن غيرهم في الغرب والشرق الأوسط، أنهم قادرون على التحكم في حركة هذا الإرهاب ونشاطه، وتوجيهه بـ" الريموت

كونترول" كيف يشاؤون؛ مستبعدين أن يرتد عليهم، لأي خلاف عابر، ككرة البومورنج.

والحقيقة الثالثة:

أن أوساطا يمينية ذات نفوذ في فرنسا والغرب كله، وفي المقدمة في الولايات المتحدة، ترى في هذا الحادث الإرهابي توريدا للماء الى طاحونتها - كما يقال - وسعت عن وعي الى نشر حالة من الفزع والرعب على نطاق القارة الأوروبية والعالم، عقب الحادث الإرهابي المذكور، من تداعي عمليات إرهابية مماثلة في أنحاء مختلفة في أوروبا والولايات المتحدة. لكن الهدف من وراء المبالغة ونشر الفزع والرعب بدا واضحا فيما رافقه من الحديث العلني في فرنسا وغيرها من البلدان الأوروبية، عن ضرورة إجراء تقييد للحريات الديموقراطية، على غرار ما فعلته إدارة بوش الإبن عقب تفجير الأبراج في نيويورك، بما في ذلك استصدارها لقانون "باتريوت أكت" سيء الصيت، بدعوى محاربة الإرهاب؛ وبالفعل، اقر في فرنسا يوم 2015/ 6/ 24 قانون شبيه بالأميركي، وفي 2015/ 7/ 24 صادقت عليه المحكمة الفرنسية العاليا. وعقب تفجيرات 2015/ 11/ 13 في باريس، جرى اعلان حالة الطواريء في البلاد لمدة ثلاثة أشهر، ومن حينها يجري تجديدها كلما نفدت، مما أثار ويثير احتجاجات شعبية. وهذا ما دفع بعض المراقبين للاعتقاد بعدم استبعاد علاقة بين الأوساط التي تقف وراء هذه الاجراءات المعادية للحريات وهذه الحوادث الإرهابية. أما على

الجانب الأميركي، فقد جاء الهجوم الإرهابي في باريس متزامنا مع إدراج الكونغرس على جدول أعماله التصويت، مجددا، على قانون "باتريوت أكت"، الذي قنن العديد من القيود على الحريات الديموقراطية في الداخل الأميركي. وكان الدافع لتجديد التصويت على هذا القانون ما واجهه من إنتقادات متصاعدة في الفترة السابقة والمطالبة بالحد من سلطاته وسطوته، في أعقاب الكشف عن تجسس وكالة الأمن القومي الأميركية، تحت غطاء هذا القانون، على خصوصيات المواطنين الأميركيين. وهكذا، تأتي العملية الإرهابية في باريس كنجدة للقوى التي لا تريد المسّ بهذا القانون الإرهابي، بل وربما السعي لتشديده، وتعميمه بقوانين مماثلة في القارة الأوروبية وغيرها، لتعزيز ترسانة أدوات القمع وقوانينه ضد الطبقات الفقيرة والكادحة، التي يفاقم رأس المال عملية اعتصارها وإفقارها.

والحقيقة الرابعة:

توظيف هذا الحادث الإرهابي في خدمة مغامرات إمبريالية جديدة وبخاصة في الشرق الأوسط. وبالفعل ، جرى الحديث العلني في فرنسا، حينها، عن القيام بغزوات عسكرية على بعض بلدان الشرق الأوسط، بدعوى ضرب أوكار الإرهاب! وفي هذا الإطار جرى تحريك حاملة الطائرات الفرنسية الوحيدة "شارل ديغول" الى منطقة الخليج العربي، كإستعراض للقوة على الأقل، طالما تعذر القيام بعمل شبيه بما فعلته إدارة بوش الأبن عقب تفجير الأبراج في نيويورك 2001.

والحقيقة الخامسة:

أن القوى الفاشية واليمينية المتطرفة في أوروبا، تلقفت الحادث الإرهابي في باريس واندفعت لتجنيده في برامجها لتأجيج الكراهية للمهاجرين في أوروبا وبخاصة من بلدان إسلامية، وتسعير الحملة على كل ما هو إسلامي ودون تمييز. وقد ارتفعت موجة هذا التحريض العنصري نوعيا عقب تفجيرات 2015/ 11/ 13 في باريس. ان هذا التحريض المسعور يعيد الى الأذهان ما لجأ إليه هتلر والنازية من تحويل نقمة الشعب الألماني على النظام الإجتماعي الرأسمالي، الذي كان في أوج أزمته الإقتصادية الطاحنة، عام 1933، الى العداء ضد اليهود والغجر والشيوعيين، باعتبارهم المسؤولين عن تلك الأزمة الإقتصادية وأسبابها؛

والحقيقة السادسة:

أن الحادث الإرهابي في باريس جاء ليكشف، مجددا، بشاعة الكيل بمكيالين السائد في الغرب. فإذا استحق الحادث الإرهابي على المجلة الباريسية، الذي أودى بحياة إثني عشر فرنسيا، والآخر، على مخزن المأكولات اليهودية خمسة آخرين.. الإستنكار والشجب المبررين، والمعبر عنهما بالمظاهرات الحاشدة في باريس وغيرها من المدن الفرنسية، والتي شارك فيها أكثر من ثلاثة ملايين انسان، بمشاركة أكثر من أربعين رئيس دولة وحكومة، عدا أشكال الشجب والإستنكار الأخرى

على النطاق العالمي لهذا الحادث. . فإن ردة فعل هذا الغرب، من الجانب الآخر، على ما يقع، يوميا، من ضحايا هذا الإرهاب، الذي يغذيه هذا الغرب ويرعاه في الشرق الأوسط، ويبلغ عدد ضحاياه اليومي، هناك، أضعاف ضحايا المجلة الفرنسية. . لا تتجاوز ردة فعل هذا الغرب عليه، في العادة، تسجيل أرقام الضحايا!؛ والشيء ذاته، يصدق على موقف هذا الغرب من جرائم الإرهاب الإسرائيلي؛ ومن المعلوم أنه في الجولة الأخيرة من العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة، صيف 2014 تجاوز عدد ضحايا هذا العدوان الآثم الفين ومئتي ضحية بينهم أكثر من 500 طفل فلسطيني. وهذه الازدواجية تتكرر بلا انقطاع. فحين وقعت سلسلة العمليات الارهابية يوم 2015/ 11/ 13 في باريس، وأودت بحياة أكثر من مئة ضحية بريئة، كان قد سبقها بيوم واحد فقط سلسلة تفجيرات ارهابية في منطقة برج البراجنة، في بيروت، ذهب ضحيتها أكثر من أربعين ضحية بريئة؛ لكن لم يكن من الصعب تمييز التباين الصارخ في ردود فعل الغرب على الحادثين. علما بأن هؤلاء الارهابيين المسؤولين عن تفجيرات باريس هم أنفسهم المسؤولون عن انفجارات برج البراجنة، والذين يعتبرهم هذا الغرب، وفي المقدمة حكام أميركا وفرنسا، ثوارا وأبطال حرية وديموقراطية!، ويفاخر الرئيس الفرنسي بتسليحهم، حين يرتكبون مختلف الجرائم الهمجية ضد السوريين والعراقيين وغيرهم في الشرق الأوسط.

ومعلوم، أن نتنياهو، استغل حادث الإعتداء على المجلة الباريسية يوم

2015/ 1/ 7 وحضر الى باريس دون دعوة، ليدعو اليهود الفرنسيين للهجرة الى اسرائيل، باعتبارها المكان الأمين لهم!، مما أثار حفيظة حتى المسؤولين الفرنسيين.

* * *

الإرهاب المعولم والخصخصة الرأسمالية

حفل التاريخ الأميركي المعاصر بتنظيم وتربية أجهزة المخابرات الأميركية لعصابات ارهابية، اشتهرت بجرائمها المرّوعة، ومن ضمن ميادين نشاطها بلدان أميركا اللاتينية، لتصفية المناضلين الثوريين والنقابيين الشرفاء وحتى رجال الدين الذين ينحازون الى جانب مظلومي بلدانهم. وقد اشتهرت هذه العصابات بإسم "فرق الموت". وقد تطوّرت هذه الظاهرة منذ ثمانينات القرن الماضي، في إطار **الليبرالية الجديدة وعمليات الخصخصة**، وراحت تظهر، وبخاصة في الولايات المتحدة، مليشيات من المجرمين والقتلة المحترفين، **المتعددي الجنسيات**، تعرض خدماتها، في أي مكان في العالم، كأي سلعة في السوق الرأسمالي المعاصر، لمن يدفع الثمن. وفي إطار مشروع ديك تشيني – رامسفيلد لخصخصة الجيش الاميركي، وبالتالي الحرب، جاء رامسفلد – الذي كان وزير الدفاع في ادارة بوش الإبن، بأكبر جيش من المقاولين لتجنيد المرتزقة. وفي الغزو الأميركي للعراق، عام 2003 ، قدّر هذا الجيش من المرتزقة بما يقارب المئة ألف مرتزق؛ بحيث أصبحت النسبة العاملة، في العراق زمن غزوه، هي

جندي أميركي نظامي يقابله مرتزق. وقد اشتهرت في هذا الغزو بشكل خاص منظمة "بلاك ووتر"، بالجرائم المروعة التي ارتكبتها ضد المواطنين العراقيين، دون أن يتعرض مجرموها لأية ملاحقة قضائية في العراق، وفقا لعقود العمل بين هذه المنظمة والسلطات الأميركية.

وفي 18/4/2015، نشرت صحيفة "هآرتس" الإسرائيلية أن ما تسمى بشركات الأمن الخاصة، مثل "بلاك ووتر" ومثيلاتها، غدت "**قوة مركزية في أنحاء العالم**"، وذلك بمناسبة الحكم بالسجن، في الولايات المتحدة وليس في العراق، على أربعة من عناصر منظمة بلاك ووتر، لقتلهم أربعة عشر عراقيا عام 2007. وقد جرت هذه المحاكمة النادرة ضد هؤلاء المجرمين، في الولايات المتحدة، تحت ضغط هائل من الرأي العام الأميركي، بعد الكشف عن تفاصيل هذه الجريمة، التي تميزت بوحشية مفرطة، من بين ما لا يحصى من الجرائم الأخرى التي جرى طمس معالمها بحرص وعناية. وللتمويه، بعد افتضاح جرائمها المروعة، لجأت هذه المنظمة الى تغيير اسمها، وحتى أسماء فروعها. وقد نشرت صحيفة "الأخبار" اللبنانية في عددها الصادر يوم 27/10/2015 أن دولة أبو ظبي تعتزم استئجار 800 ضابط متقاعد في جيش كولومبيا من فرع "بلاك ووتر" في أبو ظبي، الذي راح يحمل اسم "Reflex Responses–R2". وفي وقت لاحق، اشارت الأنباء الى انضمام هؤلاء الكولومبيين المرتزقة للقتال في اليمن، في اطار العدوان الذي تقوده السعودية وتشارك فيه دولة الإمارات على هذا البلد.

وهكذا، تشكل هذه العصابات من القتلة والمجرمين أداة أخرى من أدوات العولمة الرأسمالية؛ كما أدخلت الولايات المتحدة وإسرائيل أداة تكنيكية أخرى في ممارسة الإرهاب المعولم، وهي الطائرات بدون طيار، التي تصفي ضحاياها، دون أية محاكمة أو حتى استجواب، علاوة على قتل ضحايا ابرياء يسقطون مع المستهدفين ويتجاوزونهم عددا. ففي الفترة ما بين كانون ثاني 2012 وشباط 2013، قتلت العمليات الخاصة الأميركية التي تنفذها الطائرات بلا طيار أكثر من 200 شخص شمال شرقي أفغانستان، من بينهم 35 فقط كانوا الأهداف المقصودة. (من مقال لـ"Jeremy Scahill"، في نشرة "Portside" اليسارية الأميركية، بتاريخ 2015/ 10/ 15).
وقد تضاعف عدد ضحايا الطائرات بدون طيار خلال إدارة أوباما عما كان عليه خلال إدارة بوش الأبن، بعد أن قيّد موقف الرأي العام الأميركي الرافض لشن المزيد من الحروب، أيدي صقور الحرب في واشنطن، في ضوء الخسائر والفشل في حربي أفغانستان والعراق.
لكن **الإرهاب السلفي - التكفيري**، آخر منتجات العولمة الرأسمالية، أثبت، حتى الآن، أنه أكثر أنواع **الإرهاب فعّالية وأقلّه كلفة**. فهو بالنسبة لواشنطن وحلفائها قوة قتل وتدمير منفلت يغلّف جرائمه بغلاف ديني، وأداة ناجعة لخوض **حروب بالوكالة**، بخاصة حيث تتواجد مجتمعات اسلامية كمجتمعات الشرق الأوسط، وفي الوقت ذاته، يمثل هذا الارهاب غطاءا جاهزا للتدخل عند الحاجة، بدعوى محاربته!.

الارهاب المعولم في خدمة الفاشية

حين اندلعت الأزمة المالية – الاقتصادية بداية العام 2008، تعاطت معها كل من الولايات المتحدة وأوروبا بنهجين متباينين؛ مع أنهما يلتقيان في تسخير امكانات الدولة لانقاذ الرأسمال الكبير من آثار الأزمة وتداعياتها، رغم كون هذا الرأسمال هو وحده المسبب لها. فالأولى – الأميركية – هبّت الدولة لدعم المؤسسات المالية والاقتصادية الكبرى التي أفلست أو كانت على وشك الإفلاس بالقروض والمساعدات أو تأميم أجزاء من تلك المؤسسات المأزومة مقابل مبالغ مجزية؛ وقد تطلّب الوفاء بهذه المهمة البالغة التكاليف اللجوء الى مزيد من اقتراض خزينة الدولة المثقلة أصلا بالديون؛ بينما لجأت الثانية – أوروبا – الى فرض اجراءات التقشف الشديد وتقليص الميزانيات الاجتماعية، وفرض المزيد من الضرائب غير المباشرة. وهذه الاجراءات، في الحالتين، الأميركية والأوروبية، تقع نتائجها السلبية، وأعباءها، آخر المطاف، على كاهل الطبقات الدنيا. فاذا كانت النتائج السلبية للنهج الأميركي في المعالجة ستتجلّى على مدى زمني أطول، عبر تسديد المواطن الأميركي لديون الدولة، مقرونة بالمخاطر التي يصعب التكهن بمداها، على مكانة الدولار كعملة عالمية، كنتيجة للافراط في عملية الاقتراض الذي يبيحه ويسهّله كون الدولار ما يزال عملة الدفع والإدخار الأولى في العالم؛ فأن النهج الأوروبي للمعالجة فرض الظهور المباشر والفوري لمفاعيله بتأزيم اجتماعي لم تعرفه أوروبا منذ الحرب العالمية الثانية. بمعنى آخر: فقد رفع هذا الشكل من المعالجة منسوب الصراع والفرز الطبقيين بمقدار اتساع الهوة بين الاغنياء والفقراء الذي تفاقمه الأزمة، وما يستدعيه ذلك من تحفيز الاستقطاب السياسي والتجاذب بين

الخيارين المختلفين **لعلاج** الأزمة الاقتصادية – الاجتماعية المتفاقمة، **لصالح راس المال الكبير أم لصالح العمل**؛ أخذا في الحسبان استمرار الأزمة المالية – الاقتصادية لعام 2008 وتواصل مفاعيلها، في حين لا يبدو في الأفق المرئي نهاية لها.

وهذا يعني أنه كلما طالت وتعمقت هذه الأزمة المالية – الاقتصادية، مصحوبة بأساليب معالجتها المتحيّزة لصالح الرأسمال الكبير وعلى حساب الطبقات الدنيا في المجتمع، تفاقمت تداعياتها الاجتماعية وتسارعت عملية الفرز الطبقي – السياسي، إما لصالح **الفاشية أو الثورة الاجتماعية**.

ولما كانت القارة الأوروبية هي المسرح الأبرز، اليوم، لعملية الاستقطاب الاجتماعي المتسارعة، فان هذه العملية من الاستقطاب تعبّر عن نفسها، من **الجانب الواحد**، بظهور تيارات وتنظيمات فاشية أو ذات توجهات فاشية، في مختلف البلدان ألاوروبة، غربها وشرقها، كما يشير الى هذه الحقيقة أحد رئيسي حزب اليسار الألماني، بيرند ريغيسنغر(Bernd Riexinger)، في تعقيبه المنشور في نشرة (Portside) اليسارية الأميركية، على الانتخابات التي جرت في ثلاث ولايات رئيسية المانية في آذارمن العام الجاري، والتي حقق فيها اليمين المتطرف نجاحات مرموقة، معتبرا ذلك تحّولا خطيرا في الخارطة السياسية الألمانية، وجزءا من موجة عنصرية معادية للاجئين وللاسلام تجتاح أوروبا؛ ناهيك عن ظاهرة المرشح الفاشي للرئاسة الأميركية عن الحزب الجمهوري، الملياردير ترامب، ومرشح حزب الحرية في النمسا، الذي كاد

ينجح في انتخابات الرئاسة، التي جرت في أيار 2016؛ وهذه في مجملها عناصر ومقدمات للفاشية.

لكن فاشية القرن الحادي والعشرين الآخذة في التشكل الحثيث، من المستبعد أن تكون استنساخا وتكرارا للأشكال التي اتخذتها هذه الفاشية في القرن الماضي (ايطاليا والبرتغال – عشرينات القرن الماضي، والمانيا واسبانيا في الثلاثينات منه)، وذلك في ضوء تعاظم وعي الشعوب واتساع مشاركتها في الحياة السياسية، مما يتطلّب أشكالا للفاشية أكثر تمويها.

أما على الجانب الثاني من عملية الفرز، فيتوالى ظهور ارهاصات يسارية متنوعة، كحزب بوديموس (Podemos) اليساري الاسباني الذي حقق في الإنتخابات البرلمانية ما قبل الأخيرة 69 مقعدا، وانتخاب "جيري كوربين، الإشتراكي اليساري زعيما لحزب العمال البريطاني، وكذلك ما جرى في اليونان رغم عدم تحقق نتائج ملموسة، وظاهرة المرشح الاشتراكي – الديموقراطي ساندرز، في انتخابات الرئاسة الأميركية والذي كان المنافس الرئيسي لهيلري كلينتون، في السباق على الترشح عن الحزب الديموقراطي وموقفه المتقدم من القضايا الاجتماعية في الولايات المتحدة، الى جانب موقفه المتميز من النزاع الفلسطيني–الاسرائيلي. لكن هذه الارهاصات اليسارية المتحققة ما تزال حتى الآن، دون مستوى تحدي اليمين المتطرف.

ولما كان الارهاب المعولم، بصيغته السلفية – التكفيرية، الناشط، اليوم، في

منطقتنا والعالم، مجهول الحركة، فهو يمثل حالة **مثالية ومستديمة** لنشر الرعب والقلق الدائم للمواطن في أوروبا، كما في مناطق واسعة من العالم، **وأفضل غطاء ومبرر لنشاط القوى الفاشية**. ففي بروكسل – عاصمة بلجيكا والاتحاد الأوروبي، شلّت الحياة وأغلقت مواصلات الانفاق والمدارس والجامعات وغيرها لأربعة أيام متتالية من تشرين ثاني 2015 لمجرد الاشتباه بتسلل عنصر ارهابي اليها. واشتباه مماثل وقع في فرنسا وبريطانيا عشية عيد الميلاد لعام 2014، وتكرر الأمر في السنة التالية، حيث ألغيت في أكثر من موقع في أوروبا الاحتفالات الجماهيرية التقليدية بأعياد الميلاد ورأس السنة الجديدة.

ان هذا كفيل، مع القدر المطلوب من التهويل والمبالغة، **بتحويل** اهتمام المواطن الأوروبي والأميركي عن حالته **الاجتماعية** التي تزداد ترديا وتأزما، الى تركيزه على قضيته **الأمنية**، وفي الوقت ذاته، تبرير اجراءات تقييد الحريات، ومنح قوى القمع المزيد من الصلاحيات وإحكام الهيمنة على حياة المجتمع لصالح الطبقة الحاكمة المأزومة؛ واذا كانت السلطات الفرنسية قد أعلنت حالة الطوارىء في البلاد، في اعقاب تفجيرات باريس في نوفمبر/ تشرين ثاني 2015، فانها مذئذ تقوم بتمديد سريانها، بدعوى ضرورتها لمكافحة الارهاب؛ لكنها راحت تستعملها لمنع الحراك العمالي ضد قانون العمل الجديد المتحيّز بشكل صارخ **لصالح رأس المال ضد العمال**. وهذه في جوهرها هي عناصر فاشية. بمعنى آخر، المهم اليوم، لرأس المال هو تحويل اهتمام المواطن من التركيز على أزماته **الاقتصادية – الاجتماعية** المتفاقمة الى التركيز على قضيته **الامنية، وشل قدرته على مقاومة تغوّلها**.

في استطلاع للرأي أجرته وكالة "أسوشيتد برس" في تشرين أول/ أكتوبر 2014 في الولايات المتحدة، أسفر عن خشية 53% من الناخبين من ارتفاع خطر هجوم ارهابي داخل الولايات المتحدة، مقابل 12% يصنفونه بخطر متدن. وفي نفس الموضوع ولكن في الساحة الفرنسية، عرض وزير الداخلية الفرنسي، برنار كازانوف، تقريرا يوم 2015/ 11/ 12، أي يوم واحد قبل تفجيرات باريس التي أودت بحياة أكثر من مئة ضحية، أكد فيه أن **الارهاب** أصبح يحتل المرتبة **الثانية**، بعد **البطالة** في اهتمامات الفرنسيين. والسؤال الذي يطرح نفسه في ضوء هذه الحقيقة: هل كانت نتيجة هذا الاستطلاع للرأي ستأتي نفسها لو جرى هذا الاستطلاع بعد يومين، أي بعد تفجيرات باريس؟! لقد غدا **الارهاب المعولم أكبر عون، اليوم، لتوالد الفاشية في العالم الرأسمالي**، وغدا هذا **الارهاب قضية عالمية بامتياز**، وغدت **المنظمات الارهابية كداعش وأخواتها تحتل المانشيتات الأولى في الاعلام الدولي**.

لماذا إختير الشرق الأوسط بؤرة للإرهاب المعولم؟

من المعروف أن أوروبا كانت ساحة المواجهة الرئيسية، عالميا، بين المعسكرين الرئيسيين اللذين تشكلا عقب الحرب العالمية الثانية. وكان الصراع بينهما يعكس التناقض التناحري بين نظامين إجتماعيين مختلفين. لكن عقب انهيار الإتحاد السوفياتي ودول أوروبا الشرقية، انتقلت ساحة المواجهة الرئيسية، عالميا، لتغدو بين المعسكر الإمبريالي الطامح للحصول، بشروطه اللصوصية، على الموارد الطبيعية للكوكب، وبين شعوب وأمم العالم الثالث التي تمتلك القسم الأكبر من هذه الموارد الطبيعية. وقد حددت الاعتبارات التالية الشرق الأوسط، **كالساحة الأمامية** لهذه المواجهة:

أ. أن الشرق الأوسط يحتوي على 50% من النفط و 30% من الغاز المكتشف عالميا حتى الآن؛ والنفط والغاز ما يزالان المصدر الأول للطاقة في العالم؛ وبالتالي من يتحكم بمصادرهما يتحكم بالعالم الى حدّ كبير، وبخاصة العالم الصناعي. جرى بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية نقاش في الخارجية الأميركية حول مسألة السماح أو عدمه لكل من ألمانيا واليابان بأن تنهضا من جديد كدول صناعية متقدمة؛ وكان رأي كبير الإستراتيجيين في تلك الخارجية آنذاك "جورج كينان" أن يسمح لهما ولكن بشرط أن

تبقى إمـدادات النفط لهما رهن الإرادة الأميركية، وسمى ذلك حرفيا بالفيتو الأميركي! . واليوم، حتى ولو غدت الولايات المتحدة مكتفية ذاتيا بإنتاجها من هاتين المادتين، وخصوصا بعد تحوّلها لإنتاج النفط الصخري، فهذا لا يقلل من أهمية نفط وغاز الشرق الأوسط لها، كأحد **أهم أسلحتها** للسيطرة العالمية، بما في ذلك فرض تقييم تجارة النفط والغاز الدولية بالدولار الأميركي، مما يدعّم مركزه كعملة الدفع والإحتياط العالمية، وبخاصة في زمن تتفاقم التحديات له عالميا من جهة، ومن جهة أخرى في ظروف تزايد لجوء الإدارات الأميركية المتعاقبة للإقتراض من حملة الدولار في العالم الذين يتحمّلون نتائج تآكل قيمة الدولار بمقدار ازدياد الفارق بين كمية أوراق هذا النقد المتداولة والقيم المادية في المجتمع الأميركي، أي جرّاء طبع المزيد منه دون غطاء. ومعلوم أن حجم هذا الدين بلغ مع نهاية العام 2014 التسعة عشر تريليون دولار، متجاوزا بشكل ملحوظ قيمة إجمالي الناتج القومي الأميركي.

ب. المركز الإستراتيجي والتاريخي المتميز للشرق الأوسط، كنقطة إلتقاء قارات ثلاثة ونقطة تقاطع مواصلات بحرية في الأساس، (قناة السويس، باب المندب، مضيق هرموز) الى جانب ثرواته الكامنة. وبحسب الرئيس الأميركي الأسبق "أيزنهاور" فالشرق الأوسط يمثل "مصدرا هائلا للقوة الإستراتيجية " و" واحدة من أكبر الجوائز المادية في تاريخ العالم" و" أكثر المناطق أهمية من الناحية الإستراتيجية". وفي هذا الإطار؛ فإن طموح قطر، ثالث مصدر للغاز في العالم، في مدّ أنبوب ضخم عبر سورية

للوصول الى الأسواق الأوروبية، وكذلك كون سورية الطريق الأفضل لغاز الربع الخالي السعودي المكتشف الى الأسواق العالمية، يمثل عنصرا أساسيا في تفسير تكالب حكام السعودية وقطر في التآمر على سورية، بأمل زرع نظام موال يؤّمن مصالحهما في هذا الميدان أيضا. من جانبها، تحرص واشنطن قبل نقل مركز ثقلها الرئيسي من الشرق الأوسط الى جنوب شرق آسيا، في محاولة لمحاصرة الصين، تحرص على إحداث أكبر قدر من استنزاف قدرات وطاقات القوى المقاومة لنهبها ولنفوذها في المنطقة.

ج. الحفاظ على إسرائيل، كنز الامبريالية العالمية في منطقة الشرق الأوسط، والتي تقدم لهذه الامبريالية، وبخاصة الأميركية، خدمات نوعية في مجالات متعددة كالتجسس والتخريب، اقليميا وعالميا، إضافة الى ممارسة العدوان في المنطقة حين يكون صعبا على الدول الإمبريالية، لاعتبارات مختلفة، مباشرته بنفسها، وعدوان خريف 1956 بالمشاركة مع بريطانيا وفرنسا ضد مصر، عقب تأميم عبد الناصر لقناة السويس، حيث مثلت اسرائيل سنان الرمح والمبادر في هذا العدوان ، وبذلك أمّنت الغطاء لمشاركة الدولتين الأخريين، ثم عدوان حزيران 1967 على مصر وسورية والأردن، دليل صارخ على ذلك؛ وكلما تراجعت قدرات الولايات المتحدة وغيرها من الدول الإمبريالية على التدخل المباشر، في المنطقة، تعززت مكانة إسرائيل في استراتجيات هذه الدول. علاوة على أن مجرد وجودها صهيونية –عدوانية – توسعية، يخدم غرضا استراتيجيا

من الدرجة الأولى لكل القوى الإمبريالية التي لها مصالح أو أطماع في منطقة الشرق الأوسط وخيراتها؛ فمجرد وجودها على هذا النحو يعرقل وحدة العالم العربي، وبالتالي يبقيه ضعيفا وسهل المنال على الطامعين في خيراته.

لهذه الإعتبارات، لم يكن من باب الصدف أن شنت الولايات المتحدة، التي تتزعم المحور الإمبريالي العالمي، الذي تبلور بعد إنهيار الإتحاد السوفياتي، ويتشكل من الإتحاد الأوروبي واليابان والولايات المتحدة، بزعامة الأخيرة، ثلاثة حروب في الشرق الأوسط حصرا، الأولى ضد العراق ،1991، والإتحاد السوفياتي يتداعى، ثم أفغانستان 2001، والعراق 2003.

* * *

التحوّل من العدوان المباشر الى الحروب بالوكالة

لم يكن تحوّل واشنطن من العدوان المباشر الى الحروب بالوكالة ضد شعوب الشرق الأوسط، وليد الصدفة، وإنما جاء نتيجة لتراكم عدد من المعطيات الأساسية التي فرضت هذا التحوّل. وإذا كانت الولايات المتحدة قد اعتبرت انهيار الإتحاد السوفياتي، وبالتالي النظام الدولي ثنائي القطبية، قد أزال عقبة رئيسية من أمامها لشن الحروب العدوانية ضد دول العالم الثالث، فإن حصيلة ثلاثة حروب عدوانية شنتها واشنطن في الشرق

الأوسط حصرا، بعد انهيار الاتحاد السوفياتي، اضطرتها لإعادة حساباتها والعزوف، بشكل عام، عن خوض هذه الحروب بجيوشها، ولو الى حين، وذلك تحت تأثير العوامل التالية:

أولا:

حجم الخسائر التي تكبّدتها الولايات المتحدة في هذه الحروب. وبموجب الصحافي "جيمس رايزن"، مؤلف كتاب "إدفع أي ثمن: الجشع، والسلطة، والحرب بلا نهاية..."، فإن تكلفة الحرب "على الإرهاب"، منذ غزو أفغانستان والعراق تقدّر بأربعة تريليونات دولار؛ عدا الخسائر البشرية. ولكن وبرغم هذه الخسائر فشلت استراتيجية واشنطن في تمرير مشروعها الذي طرحته عقب غزو أفغانستان والعراق بإسم "الشرق الأوسط الكبير"، وجاء الفشل نتيجة مقاومة شعوب المنطقة، وفي طليعتها قوتها الضاربة "محور المقاومة" المكوّن من إيران وسورية والمقاومة اللبنانية؛ علاوة على دور التناقضات والمنافسة بين فصائل الإمبريالية العالمية المتكالبة على خيرات الشرق الأوسط، وبالتالي على النفوذ فيه؛ فعقب طرح واشنطن لمشروع الشرق الأوسط الكبير، عقب غزوها أفغاستان والعراق، طرحت المجموعة الأوروبية – من جانبها – مشروعها الخاص بها والمنافس للمشروع الأميركي؛

وثانيا:

حين دفعت واشنطن بإسرائيل عام 2006 للعدوان العسكري على لبنان بغرض ضرب وتصفية الحلقة الأضعف في "محور المقاومة" – أي

المقاومة اللبنانية – كمقدمة للتعاطي مع الحلقتين المتبقيتين، كانت النتيجة – كما هو معروف – الفشل الذريع لأهداف هذا العدوان، رغم الخسائر البشرية والدمار المريع الذي سببه هذا العدوان؛ والذي اعتبرته كونداليسا رايس، وزيرة الخارجية الأميركية آنذاك، في أوج هذا العدوان "آلام المخاض للمولود الجديد"، أي "الشرق الأوسط الكبير"، الذي كانت واشنطن تراهن أن يمهّد هذا العدوان لتمريره.

وثالثا:

التأثيرات السلبية العميقة للأزمة المالية – الإقتصادية على قدرات الولايات المتحدة في شن المزيد من الحروب العدوانية، في ضوء التكاليف الباهظة لغزو كل من العراق وأفغانستان؛ هذه الأزمة التي اندلعت في البدء في الولايات المتحدة في العام 2008، ثم امتدت مفاعيلها عالميا، والتي تسببت في إهدار خمسين تريلين دولار، وفق تقديرات عالم الإقتصاد الماركسي المصري، سمير أمين (من كتابه: "الخروج من أزمة الرأسمالية، أم الخروج من الرأسمالية التي في أزمة").

رابعا:

اندلاع الحراك الشعبي العربي، بداية العام 2011، والذي شاركت فيه عشرات الملايين، في سبيل أهداف إجتماعية وسياسية عادلة يمثل تحقيقها ضربة قاصمة للمصالح والنفوذ الإمبريالي في المنطقة وتصفية للأنظمة التي تحرس هذه المصالح وترعاها. وقد أدركت واشنطن بأنه يستحيل مواجهة هذا الزخم الشعبي الذي لم يحدث مثله من

قبل بالعنف المباشر، ولذلك تحوّلت، بدل **المواجهة** مع هذا الحراك، الى مساعي **الإلتفاف** عليه، وتحويله عن أهدافه، باستثمار **إفتقاد** هذا الحراك **للقيادة الثورية** الواعية والمسلحة ببرنامج يجسد مطالب تلك الملايين الثائرة، هذا الإلتفاف الذي تمّ بتعاون واشنطن مع الأنظمة الرجعية وبخاصة النفطية التي أفزعها الى حد الجنون هذا الحراك؛ وقد جرى اللجوء للاسلام السياسي كأنجع السبل لاجهاض هذا الحراك. ولو وقع عدوان أميركي مباشر، في هذا المناخ، لكان أفسد عملية الالتفاف على هذا الحراك الشعبي وحوّله الى مواجهة العدوان.

* * *

نقطة الانعطاف

وهكذا، كان انعطاف واشنطن نحو تفجير **نزاعات وحروب بالوكالة** في منطقة الشرق، استمرارا لمحاولة تحقيق الأهداف التي فشلت **الحروب المباشرة** في تحقيقها في ذات المنطقة. أما الأداة الأساسية، هذه المرة، فكان **الارهاب المعولم**. وطالما تحدّد الميدان الرئيسي لنشاط هذا الارهاب، حاليا في الشرق الأوسط، فالأداة المثالية هي الإسلام التكفيري. وهكذا، تداخلت مهام احتواء الحراك الشعبي واجهاضه، مع مهام الحروب بالوكالة في المنطقة. وقد أثبت الاسلام التكفيري جدواه، حتى الآن، في التصدي للحراك الشعبي العربي وتحويله عن أهدافه الفعلية؛ مأخوذ في الحسبان كون المنطقة اسلامية في الأساس، وأن الاسلام السياسي بمختلف تلاوينه وتفسيراته

للدين الاسلامي يزعم بأن **الحل الوحيد** للمشاكل المتفاقمة لشعوب المنطقة هو الإسلام، وبالتالي يرفض أية معالجات أخرى أو الاحتكام للديموقراطية في تحديد طرائق معالجة هذه المشاكل. ولما كانت تيارات هذا الاسلام تختلف وتتصارع، لاعتبارات ذاتية، حول تفسيرات هذا الاسلام ومعالجاته لمشاكل شعوب المنطقة، فان هذا الاسلام السياسي، وبخاصة **السلفي التكفيري – الوهابي**، الأكثر تزمتا وانغلاقا، والأقدر على تفجير صراعات إثنية وطائفية ومذهبية، كان **الخيار المثالي** لاشعال الحرائق في المنطقة وتعميم الفوضى المدمرة فيها. وتراهن واشنطن بان تكون هذه الحروب طويلة الأمد، لتحقق الأهداف الأساسية التالية:

أ. تحويل شعوب المنطقة عن الأهداف التي تحرّكت، ولأول مرة، بهذا الزخم الشعبي من أجلها، وبالمقابل؛ إشاعة أكبر قدر من الفوضى (الخلاقة – على رأي كونداليسا رايس، وزيرة الخارجية الأميركية الأسبق) في بلدان المنطقة؛

ب. استنزاف المنطقة، بشريا وماديا، في الصراع على أهداف ضالة وعبثية، ومعارك جانبية، الى الحدّ الذي تفقد فيه شعوب المنطقة القدرة على مقاومة أية ترتيبات تأتي بها واشنطن في نهاية المطاف؛

ج. إعادة تقسيم المنطقة الى دويلات، كحصيلة لصراعات مدمرة على أسس طائفية، وإثنية، ومذهبية، تخلق حالة مستديمة من الضعف،

ومن الصراعات والعداوات على خلفية هذه التباينات الطائفية والمذهبية والإثنية؛ كما أن التهجير الواسع للسكان، بعشرات الملايين من مواقعهم، كما هو جار اليوم، يرسي الأساس لتحوّلات **ديموغرافية** تعيد تشكيل ليس المجتمعين السوري والعراقي فحسب، بل والمجتمعات المجاورة كاللبناني والأردني حيث نزح الكثيرون من سورية والعراق، وهذا يمهد الأرضية لتفتيت دول المنطقة، ولقيام دول على أسس مذهبية واثنية وطائفية. ان تحقيق ذلك يضمن توطيد الهيمنة الإمبريالية، ويدفع كلا من هذه الدويلات الى المزيد من الإرتباط بالقوى الإمبريالية طلبا لـ"الحماية" كما برهنت تجربة دويلات الخليج؛ علاوة على أن تعميم مثل هذه الدويلات، في المنطقة، على الأسس السالفة الذكر، يعزز مكانة إسرائيل وسطوتها في المنطقة، باعتبارها سنان الرمح للامبريالية العالمية في المنطقة، ويمثل، في الوقت ذاته، أفضل تبرير وتزكية لشعارحكامها العنصري حول يهودية دولة إسرائيل والمدعوم من واشنطن.

د. ومن جانبها، ترى واشنطن أن من مزايا الحروب بالوكالة هذه، علاوة على ما سبق ذكره، أن نفقاتها، لتجنيد عصابات السلفيين التكفيريين وتمويلهم، مهما بلغت، تتولاها دول النفط الخليجية وعلى رأسها السعودية التي تعتبر أن نشاط العصابات التكفيرية في المنطقة يدرأ خطر الحراك الشعبي العربي من الوصول الى تخومها؛ كما أن من مزايا الحروب بالوكالة أن ضحاياها من غير الأميركيين. فالقاتل والمقتول من سكان المنطقة في الأساس، أو من مرتزقة دوليين، وليسوا جنودا أميركيين، يثير

مقتلهم الرأي العام الأميركي.

و. أن هذه الحروب بالوكالة تحفز وتنشط عمليات بيع الأسلحة، الأميركية في الأساس، لدول المنطقة، وفي المقدمة دول الخليج؛ وفي هذا الإطار، بلغت قيمة عقود السلاح مع دول الخليج، منذ ما سمي بإعلان الحرب على الإرهاب صيف 2014، مبلغ 73 مليار دولار، وعقب توقيع الدول الست الكبرى على إتفاق فيينا مع إيران حول مشروعها النووي، بداية تموز 2015 فإن وسيلة واشنطن لتهدئة معارضة دول الخليج واسرائيل لهذه الإتفاقية، التي أضطرت واشنطن لتوقيعها بعد طول مراوغة، هو بيع هذه الدول المزيد من الأسلحة. فقد أكد جون كيري، وزير الخارجية الأميركية، في مؤتمر صحافي في الدوحة، عقب لقائه مع وزراء خارجية دول مجلس التعاون الخليجي، يوم 3/ 8/ 2015 أن واشنطن ستسرّع بيع الأسلحة لدول الخليج؛ ومثل هذه الصفقات تكررت، في العقود الماضية، بحيث غدت دول الخليج العربي وعلى راسها السعودية من أفضل زبائن المجمع العسكري الأميركي وأمثاله في الغرب؛ كما سيكون توريد المزيد من السلاح الأميركي لاسرائيل الوسيلة لترضية حكامها. وفي وقت لاحق جرى الاعلان عن الاتجاه لعقد اتفاق بتزويد اسرائيل بما قيمته 30 مليار دولار من السلاح الأميركي، خلال السنوات العشر القادمة، وهذا الدعم العسكري لاسرائيل يعتبر الأعلى في تاريخ المساعدات العسكرية الأميركية.

ومعروف، في هذا السياق، أن واشنطن اشترطت على السعودية، زمن الملك فيصل، لرفع أسعار النفط، عقب حرب 1973 بين إسرائيل وكل من مصر وسوري، أن تلتزم السعودية بمواصلة تسعير النفط بالدولار الأميركي، وتوظف الفائض المالي من مداخيل نفطها في شراء سندات الحكومة الأميركية؛ واليوم، تقدر هذه التوظيفات بحوالي 750 مليار دولار؛ وفي أجواء التوتر في العلاقات الأميركية السعودية مؤخرا، هدد السعوديون بسحب هذه المدخرات من الولايات المتحدة، مما يحدث هزة لا يمكن تقدير قوتها للاقتصاد الأميركي، بينما كان الرد الأميركي على هذا التهديد بتحريك قانون في الكونغرس بملاحقة وتجريم السعودية كدولة على مسؤولية أحداث الحادي عشر من أيلول 2011، بزعم أن العديد من المنفذين المنتحرين سعوديون. لكن تهديدات الطرفين لن تخرج عن المناورة، كما يرى المراقبون. ومنذ رفع سعر النفط في أعقاب حرب 1973 ارتفعت بشكل بارز صفقات شراء السلاح الأميركي في الأساس. وتمثل العمولات المغرية للأمراء المتنفذين في النظام السعودي وأضرابهم في دول الخليج أحد الحوافز المرموقة في عمليات شراء السلاح الأميركي والأوروبي؛ وفضيحة هذه العمولات في صفقة السلاح البريطانية الضخمة مع السعودية، الموقعة في العام 1985، وحملت اسم "اليمامة" وتجاوزت قيمتها 40 مليار جنيه استرليني، والتي كشف الإعلام البريطاني عن عمولاتها وكادت، حينها، أن تتسبب في أزمة علاقات بين البلدين، أحد الشواهد على ذلك.

من جانب آخر، أدى ما يسمى بإعلان الحرب على الإرهاب في صيف 2014 الى ارتفاع في قيمة أسهم شركات صنع السلاح الأميركية؛ فأسهم شركة لوكهيد الأميركية، لصناعة الصواريخ، ارتفعت بمعدل 9.5%. وهكذا، فالأطراف المتقاتلة معظم سلاحها أميركي ويمثل ترويجا لإنتاج المجمع العسكري الأميركي إياه؛ أي أن هذا المجمع هو الرابح دوما، مهما كانت النتائج، انتصارات أو هزائم لأي من المتقاتلين!

لكن تطوّر الأحداث الدرامي في المنطقة فرض على واشنطن الإدراك بأنه رغم النجاح الذي تحقق لها، حتى الآن، في الإلتفاف على الحراك الشعبي وتحويله عن أهدافه الحقيقية، فإن طاقات هذا الحراك الكامنة ستتفجّر مجددا طالما الأهداف التي انطلق من أجلها لم تتحقق، بل وتزداد تأزما، وطالما ان هذه الملايين كسرت حاجز الخوف، ودخلت معترك العمل السياسي بهذا الزخم؛ والمؤشرات على ذلك في تجدد التحركات الشعبية في تونس والمغرب في كانون ثاني 2016 وفي العراق ولبنان صيف 2015 وما بعده؛ كما تشير الى ذلك أيضا الحالة العامة للقوى المقاومة للمخططات الأميركية في المنطقة، فهي في **تصاعد، وليس تراجع وانحسار**. والمؤشرات على ذلك الانجازات التي تتحقق على الأرض، في سورية والعراق، ضد العصابات الارهابية ومن يقف خلفها، والفشل الواضح للعدوان السعودي على اليمن.

ان الاستنتاج الرئيسي من حصيلة الحروب العدوانية المباشرة التي شنتها

واشنطن بجيوشها، أو التي أشعلتها بالوكالة، في المنطقة، برغم ما سببته، هذه وتلك، للمنطقة وشعوبها من خسائر بشرية ومادية غير مسبوقة، **قد فشلت في تحقيق الأهداف الرئيسية المرسومة لها؛ وبالمقابل تبشر بتحوّلات تاريخية لصالح شعوب المنطقة.**

الغطاء الأيديولوجي للارهاب التكفيري

في ظروف تأخر الإصلاح الديني، في الشرق الأوسط، الذي هو إسلامي من حيث الأساس، وذلك بفصل الدين عن الدولة (وليس فصل الدين عن المجتمع، كما يحلو للبعض الخلط لتشويه هذا الشعار)، كما جرى في أوروبا منذ الثورة الفرنسية الكبرى 1789، بعد حروب دينية، كاثوليكية – بروتستانتية طويلة ومكلفة (ولهذا من المستبعد، ان لم يكن من المستحيل، بعد هذا الاصلاح، تصوّر قيام حركة ارهابية باسم الدين المسيحي وتدعو الى اقامة دولة باسمه). هذا التأخر العائد في أساسه المادي الى التخلف في ولوج مرحلة الثورة الصناعية وما تلاها. في هذه الظروف يتوفر الغطاء الأيديولوجي لتجنيد الاسلام السياسي، وبخاصة، الإسلام السلفي – التكفيري، بطبعتيه: الوهابية و"الإخوانية" (نسبة الى الإخوان المسلمين) في الحروب بالوكالة. ورغم الصراع الذي اندلع ويندلع أحيانا، لاعتبارات سياسية، بين أتباع هذين التيارين الإسلاميين السياسيين المتشددين، هناك عدد من السمات المشتركة بينهما، تؤكد أن كليهما ينحدران من جذر واحد؛ فكلاهما سنيّ، وكلاهما يرفض الآخر ويعتبر الحقيقة حكرا عليه وحده، وكلاهما يؤمن بالعنف لتحقيق أهدافه السياسية التي يغلّفها بغطاء ديني. وإذا كانت الدولة السعودية –

معقل الوهابية – قد قامت، عام 1926، بحد السيف، فحركة الإخوان المسلمين، ومنذ نشوئها، عام 1928، تحتفظ بجهاز سرّي مارس، وما يزال، القتل والإغتيالات والإرهاب بمختلف أنواعه، وسجلها الدموي والحافل بخاصة في مصر وسورية، بالأمس واليوم، شاهد على ذلك.

والإسلام السياسي، بمختلف تلاوينه المعاصرة ومدارسه، يعتبر الإسلام **دين ودولة**، كقطعة العملة لا يمكن فصل أحد وجهيها عن الآخر؛ وبالتالي، فجميع فصائل الإسلام السياسي ودون استثناء ترفض مبدأ فصل الدين كقضية ضمير تخص كل فرد على حدة، عن الدولة كقضية سياسية – اجتماعية عامة، تخص المجتمع برمته في شراكة عضوية موضوعية. وفي ضوء ذلك، فشعارها تجاه جميع المشاكل التي تواجه الإنسان وعلى نطاق الكون، من إقتصادية واجتماعية وسياسية وأخلاقية وغيرها: "**الإسلام هو الحل!**"، متجاهلة تماما أن تفسير الإسلام تجاه كل قضية وحلولها، كبيرة كانت أو صغيرة، من هذه القضايا، هو تفسير **طبقي**، يختلف من شخص لآخر؛ في الأساس، على ضوء موقعه في السلّم الإجتماعي: صاحب عمل أم عامل، حاكم أم محكوم. وإذا كان الإسلام السياسي يعتبر القرآن هو المرجعية الأولى في هذا الشأن، فإن علي بن أبي طالب حدّد مكانة هذه المرجعية في القضايا الدنيونية، في معركة صفين، قبل حوالي أربعة عشر قرنا، حين رفع جيش معاوية، لمّا بدت هزيمته محققة، المصاحف على أسنة الرماح، طلبا لتحكيم القرآن. حينها قال علي لقادة جيشه الذين انشقوا حول الموقف من تحكيم القرآن، كلمته التاريخية: "**القرآن حمّال أوجه**"!.

من هذا المنطلق المغلوط والسلفي لفهم الإسلام، تعتبر حركة الإخوان المسلمين وحزب التحرير وغيرهما من فصائل الإسلام السياسي أن حكم الإسلام توقف ساعة إلغاء الخلافة العثمانية، التي حكمت واضطهدت شعوبنا العربية وعرقلت تطورها عن اللحاق بركب الحضارة الإنسانية لأكثر من أربعة قرون، بإسم الإسلام! . في هذا الصدد، يقول الشيخ يوسف القرضاوي، رئيس هيئة علماء المسلمين، المحسوب على تيار الاخوان المسلمين في كتابه "الصحوة الاسلامية"، صفحة 96، "أن ما قام به كمال أتاتورك من الغاء لنظام الخلافة (الشكلي) كان بمثابة طرد للاسلام وقضاء على دولته!" . ويبدو، في ضوء هذا الفهم، أن نشوء حركة الإخوان المسلمين عام 1928، أي بعد أربعة أعوام من إعلان إلغاء الخلافة العثمانية 1924، لم يكن صدفة، وإنما نابع من الطموح لإعادة إحياء هذه الخلافة المندثرة.

ومعلوم أن حركة الاخوان المسلمين تلقت، منذ لحظة قيامها الدعم البريطاني، بما في ذلك المادي، ومن بعده الدعم الأميركي، منذ أواخر الأربعينات من القرن الماضي، حيث بدأت لقاءات سرية بين الـ"سي. آي. إيه" وقيادات الإخوان، وبخاصة سعيد رمضان، وبلغت هذه الإتصالات حد استقبال الأخير، وهو أحد أبرز قادة هذه الحركة، آنذاك، وصهر حسن البنا المرشد العام ومؤسس الحركة، استقباله في البيت الأبيض، عام 1953، (من كتاب عمران أدهم – الخداع الأميركي). وغني عن القول أن هذا الدعم يعود الى رهان هذه القوى الإمبريالية الكبرى على هذه الحركة في التصدي

للحركة القومية العربية الطامحة للتحرر والوحدة العربية واللحاق بركب الحضارة المعاصرة، هذه الحركة القومية التي ظهرت بواكيرها عشية الحرب العالمية الأولى، بداية القرن العشرين. فالإسلام السياسي يؤمن بأن "**الأمة**" الإسلامية هي مجموع المؤمنين الذين اتخذوا الإسلام دينا لهم، وبالتالي، فالإسلام هو الجنسية التي يحملها المسلم، وينكرون **الوطن والمواطنة**، ويعتبرون أن الإسلام جاء **عالميا** لا تحدّه حدود قومية أو جغرافية. جاء في كتاب "**نظام الإسلام**" لتقي الدين النبهاني، مؤسس حزب التحرير الإسلامي: "ان الرابطة الوطنية رابطة فاسدة وكذلك الرابطة القومية، إذ أن هذه الروابط تنشأ من العاطفة وغريزة البقاء". وهذا الفهم ينسحب بالكامل على حركة الإخوان المسلمين وبقية فصائل الإسلام السياسي. ويشبه هذا الفهم للدين الإسلامي، من بعض الوجوه، تفسير الصهيونية للدين اليهودي.

بمعنى آخر: فالإمبريالية العالمية، بزعامة الولايات المتحدة، التي أفلحت، في ظروف العولمة الرأسمالية الجارية، في اختراق عالمنا العربي **إقتصاديا**، بمعونة الأنظمة السياسية الموالية والتابعة؛ وبذلك حوّلت أقساما أساسية من البرجوازية العربية من **وطنية - منتجة الى كومبرادورية - وكيلة للشركات الإحتكارية العابرة للقارات**. لكن استكمال مشاريع هذه الإمبريالية في المنطقة يصطدم، اليوم، بالروح **الوطنية والقومية** المتجذرة في مجتمعاتنا العربية، وبخاصة في أوساط الطبقات الكادحة والفقيرة والتي تمثل أكثرية هذه المجتمعات، ولا تربطها أية مصالح مع الإحتكارات الرأسمالية العالمية، هذه الروح النابعة من وحدة التاريخ واللغة والتصاق الأرض والنضال المشترك

وغيرها. وترى هذه الطبقات الدنيا في الوطنية والقومية العربية حبل الرحم الذي يربط نضالها لمستقبل أفضل وللخروج من أزماتها وفي المقدمة التخلص من النهب الامبريالي ومن عدوانية اسرائيل ومن البطالة والفقر. وللتغلّب على هذا الحاجز العنيد، فالامبريالية بأمس الحاجة الى معونة الاسلام السياسي الذي **ينكر ويتنكر** للروابط الوطنية والقومية.

وإذا كانت واشنطن قد وقفت بوضوح الى جانب حركة الإخوان المسلمين خلافها مع أنظمة موالية لها في المنطقة، كمصر والسعودية (في الفترة التي اتخذت كل من مصر والسعودية موقفا معاديا للاخوان المسلمين وقبل أن تتراجع السعودية، دون مصر، عن هذا الموقف) فليس مرد ذلك أنها حريصة على قيام دولة إسلامية واسعة وقوية في المنطقة، ولو في اطار احياء الامبراطورية العثمانية، مما يتناقض ويتعارض مع مخططاتها **المعروفة بتقسيم وتفتيت** حتى الدول القائمة، وإنما لتوظيف هذه الحركة واستثمارها، حاليا ومباشرة، في إنجاز مهمة لوجستية، لا غنى عنها، لمشاريع الهيمنة والتقسيم في المنطقة، وهي إحلال، أو استرجاع **الروح الكوزموبوليتية – اللاوطنية** التي سادت خلال قرون حكم العثمانيين بإسم الدين الإسلامي، مكان الروح والرابطة الوطنية والقومية، التي راحت تنمو منذ أواخر القرن التاسع عشرفي العالم العربي، هذه المهمة التي غدت ضرورية وملحة لمشاريع سيطرة العولمة الراسمالية على منطقتنا.

ان أساس الرهان الأميركي على حركة الإخوان المسلمين، في اطار هذه

المهمة، هي أن القاعدة **الإجتماعية** لهذه الحركة (لا القاعدة **السياسية** التي هي أوسع بكثير نتيجة استقطاب فئات شعبية بإسم الدين)، إن هذه القاعدة الإجتماعية لهذه الحركة هي في أساسها من طبقة التجار، التي تؤمن باقتصاد السوق، وهي نقطة التلاقي الطبقية مع الرأسمالية الإمبريالية؛ لكن نقطة التلاقي هذه تعززت نوعيا بوقوع متغيرات جوهرية على الموقف السياسي للفئات العليا من طبقة التجار، في عالمنا العربي، كما في الكثير من بلدان العالم الثالث، في ظروف العولمة الرأسمالية، نتيجة لتحوّل هذه الطبقة، بنسبة عالية، الى وكلاء للشركات الإحتكارية المعولمة، أي الى **برجوازية كومبرادورية – كوزموبوليتية – فاقدة للروح الوطنية والقومية**.

السياسي والاجتماعي في الاسلام السياسي

وحقيقة أن جميع المنظمات الإرهابية الناشطة في المنطقة، اليوم، سنية حصرا، يحدد بوضوح هوية الدول والهيئات التي تقف من ورائها، في المنطقة، وتموّل نشاطها. وإذا كان الإسلام السياسي، الملتزم بثنائية الدين والدولة وعدم الفصل بينهما، سواء كان سنيا أو شيعيا، هو في عصرنا الراهن، **رجعي في الجانب الإجتماعي بشكل مطلق**، لأنه يسعى في هذا العصر ليس فقط الى عرقلة وتجميد التقدم الإجتماعي لمجتمعاتنا، وإنما **لإعادتها**، ولو بنسب متفاوتة، الى الوراء في هذا الميدان الحاسم لعقود وقرون خلت؛ لكنه في الجانب السياسي مختلف عن ذلك ومتباين. فالنظام الديني – الشيعي في إيران رجعي إجتماعيا لكنه ثوري، حتى اليوم، **بمقدار عدائه للإمبريالية والصهونية ومشاريعهما في المنطقة**؛ والشيء ذاته يصدق على منظمة الجهاد الاسلامي الفلسطينية، وكذلك

على حزب الله اللبناني. وكان ادراك هذا الحزب لهذا التناقض بين **السياسي والاجتماعي**، في برنامجه، والتأثير السلبي لهذا التناقض، في هذه المرحلة، وبخاصة في مجتمع كالمجتمع اللبناني، قد دفعه الى التعامل بمرونة وواقعية مع هذا الوضع المعقد؛ يقول حسين فضل الله، عضو البرلمان اللبناني عن حزب الله، في كتاب له باسم "**حزب الله والدولة في لبنان، الرؤية والمسار**"، :" وجد حزب الله أن هذه الظروف الموجودة في لبنان لا تسمح بتطبيق فكرة الدولة الاسلامية نتيجة التنوع الطائفي والسياسي القائم". أما حركة حماس، فتترنح بين ولائها لحركة الإخوان المسلمين التي تنحدر منها وترتبط بها، والتي هي **رجعية اجتماعيا وسياسيا**، وبين إرتباطها بالقضية الفلسطينية. في حين راح حزب النهضة التونسي يجنح، كما يبدو، في مؤتمره العاشر الذي بدأ أعماله في 2016/ 5/ 20، نحو نوع من العلمانية، بفصل الدين عن الدولة، تحت تأثير تجربته الفاشلة في حكم تونس.

الحاضنة الإجتماعية للإرهاب التكفيري

تميّزت فترة الخمسينات والستينات من القرن الماضي بحالة من النهوض الفوّار لحركة التحرر القومي العربية ذات الملامح الإجتماعية التقدمية، بقيادة مصر – عبد الناصر. لكن – كما هو معروف – تلقت هذه الحركة ضربة قاتلة في العدوان الإسرائيلي المدعوم أميركيا في حزيران 1967؛ ومن حينها لم تنهض هذه الحركة من كبوتها؛ في حين فشل اليسار الماركسي أن يكون البديل لاعتبارات موضوعية وذاتية. وهكذا نشأ

فراغ فكري وبرنامجي – قيادي كبير أمام الجماهير العربية، مرفوق بتفاقم متصاعد للازمات الاقتصادية – الاجتماعية – الثقافية – السياسية. ولما كانت الحياة لا تقبل الفراغ، فقد تهيأت أفضل الظروف للإسلام السياسي لملء هذا الفراغ؛ علما بأن هذا الإسلام السياسي كان محاصرا ومهمشا في المرحلة السالفة الذكر من نهوض الحركة القومية العربية. بمعنى آخر: فالإسلام السياسي عرف النهوض في منطقتنا في مرحلة الهزائم والنكسات للحركة القومية واليسارية في المنطقة؛ أي هو **النقيض** لنهوض حركة الشعوب العربية للخلاص من النفوذ الإمبريالي وفي سبيل التقدم الاقتصادي – الإجتماعي.

واذا كانت المفاهيم الدينية والتفسيرات المتطرفة للنصوص تشكل أسبابا لا يستهان بها لاستقطاب الكثيرين الى صفوف داعش وغيرها من المنظمات الإرهابية في مجتمع يعاني من أزمات متنوعة، لكنها ليست الوحيدة وليست الأهم في عملية الاستقطاب هذه، كما تؤكد معظم الدراسات والأبحاث في هذا الصدد، بل ان الجذور الاجتماعية – الاقتصادية في العالم العربي هي المحرك الأساس في استقطاب المقاتلين الى تنظيم داعش وأمثاله . وبموجب تقرير لمنظمة العمل الدولية، صادر في العام 2014، فإن نسبة البطالة في العالم العربي وصلت في العام 2013، الى 11.5%، بينما بلغت هذه النسبة عالميا 6% في نفس العام. (عن صحيفة الرياض 2014/ 3/ 1)، أي أن نسبة البطالة في عالمنا العربي هي ضعف نسبتها عالميا تقريبا. علما بأن هذه الأرقام الرسمية هي عادة أقل من الواقع الحقيقي. أما

نسبة البطالة في صفوف الشباب العربي فهي الأعلى في العالم، بموجب نفس منظمة العمل الدولية، كما جاء في تقرير لها لدى مشاركتها في ندوة بشأن التدريب المهني في الأردن (قناة الجزيرة 2013/ 5/ 29). وبموجب أحمد محمد لقمان، المدير العام لمنظمة العمل العربية فأن أكثر من 30% من الشبان العرب يعانون البطالة جراء النزاعات في بلدانهم والنقص في الاستثمارات التي تساهم في تأمين الوظائف. وقال لقمان لوكالة "فرانس برس" ان نسبة البطالة في صفوف الشبان العرب حتى سن الثلاثين عاما تتجاوز 30% وان الاضطرابات والنقص في الاستثمارات أديا الى زيادة عدد العاطلين عن العمل؛ وأضاف أن عددا كبيرا من حملة الشهادات لا يتمكنون من ايجاد عمل لأن اختصاصاتهم غير مطلوبة في القطاع الخاص (المصدر: العربية نت)، هذا، بينما تظهر الدراسات أن نسبة النمو الاقتصادي في البلدان العربية تراوحت في الأعوام الأخيرة بين 2 الى 3 في المئة سنويا وما هو أقل من ذلك، فيما احتواء البطالة والفقر يتطلب نموا لا يقل عن 6 بالمئة سنويا، أخذا في الحسبان النسبة العالية للنمو السكاني. فإذا بلغ عدد سكان العالم العربي 100 مليون نسمة بداية ستينات القرن العشرين، فإنه قارب بعد خمسين عاما، عشية " الربيع العربي" عام 2011 ألـ 400 مليون، ومن المتوقع أن يبلغ العام 2050 الـ 700 مليون نسمة.

وجدير بالذكر في هذا المجال، أن العامل الاقتصادي كان حاسما في استقطاب داعش للالاف من ضباط جيش صدام حسين، العاطلين عن

العمل، بعد أن سرحهم الاحتلال الأميركي من جيشهم عام 2003، وألقى بهم في الشارع بلا مداخيل. وبحسب صحيفة "ايكونومست" البريطانية يتقاضى الداعشي راتبا شهريا يتراوح بين 400 و 500 دولار. أما القادة الميدانيون فرواتبهم الشهرية بحدود 3000 دولار. وللمقاتل 50 دولارا لزوجته أو لكل من زوجاته، و 25 دولارا لكل طفل. أما الفنيون المهرة والمهندسون فتصل رواتبهم الى 1500 دولار شهريا، وفقا لفريق من الباحثين التابعين للأمم المتحدة.

والى جانب العاملين: الأيديولوجي – الديني والاقتصادي – الاجتماعي، هناك معضلة الجهل والأمية، فقد بلغ عدد الأميين في المنطقة العربية عام 2013 نحو 97.2 مليون شخص من اصل نحو 340 مليون نسمة، أي ما نسبته 27.9 في المئة. وبحسب المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، فان أكثر من 6 ملايين طفل في العالم العربي غير منخرطين في سلك التعليم، فيما 20% من الأطفال الذين يلتحقون بالتعليم يتخلفون عنه خلال المرحلة الدراسية الأولى، وتصل هذه النسبة في بعض الدول الى 30%. هذا على مستوى الكمية، أما نوعية التعليم ومدى تخلف المناهج العربية عن ثقافة العصر فهذا شأن آخر.

على صعيد آخر لا تتجاوز مداولات السوق العربية للكتاب، بيعا وشراءا، أربعة ملايين دولار سنويا، في حين يصل هذا المبلغ في دول الاتحاد الأوروبي مثلا – المتقارب مع العالم العربي في عدد السكان – الى

12 مليار دولار سنويا. بعبارة أخرى، فالقيمة المالية لما يتداوله سكان الاتحاد الأوروبي من الكتب فقط، توازي ثلاثة آلاف ضعف القيمة المالية لما يتداوله العرب مجتمعين. هذا، ولا تشكل الكتب الصادرة في الوطن العربي بأسره ربع ما تنشره اليونان على سبيل المثال. وفيما يقرأ كل 20 طفل عربي كتابا واحدا، يقرأ الطفل البريطاني سبعة كتب. أما معدل ما يقرأه الفرد في العالم العربي (بموجب تقرير لمنظمة اليونيسكو) فهو ست دقائق في اليوم، بينما المعدل اليومي للقراءة عالميا هو 36 دقيقة، وبينما يقرأ كل 20 عربي كتابا واحدا في السنة، يقرأ كل أميركي 11 كتابا، وكل بريطاني 8 كتب، وكل ألماني 7 كتب في السنة، ما يعني أن المواطن الأميركي يقرأ سنويا ما يعادل ما يقرأه 220 مواطن عربي. أما بخصوص الترجمة عن اللغات الأخرى، فالأمة العربية لم تترجم سوى أحد عشر ألف كتاب منذ العهد العباسي وحتى سنة 2003، وهو ما يعادل ما تترجم اسبانيا سنويا، بما يعني أن مجهود العرب في الترجمة لحوالي ثلاثة عشر قرنا من الزمان لا يزيد عما تترجمه اسبانيا سنويا، رغم أنها ليست رائدة في هذا المجال دور الأيديولوجيا وإذا كان العنصر البشري للتجنيد في المنظمات الإرهابية المعنية متوفر، اليوم، بغزارة في المحيط الواسع من الشباب المحبط والمهمش، والعاطل عن العمل، والذي لا يرى في الأفق مخرجا واعدا على الأرض الواقعية لحلّ أزماته هذه، فإن مهمة تعبئته ايديولوجيا – في ظروف غياب برامج توعية عصرية وتقدمية، وفي ظروف انتشار الأميّة، بمعناها السياسي والثقافي – وإيهامه بأنه لم يبق أمامه من حلّ لأزماته المستعصية والمفقود على الأرض إلّا في السماء!، اذا تعذراقامة

الخلافة الاسلامية بالعنف ، والتي هي الكفيلة بحل ازماته، وأن الوصول الى أي من "الحلين" دولة الخلافة الاسلامية أو الجنة هوعبر الإنخراط في النشاط الإرهابي الذي يجري تصويره له باعتباره جهادا في سبيل الله! . . هذه المهمة التعبوية – الأيديولوجية الغيبية تقع على أرضية ملائمة وصديقة، قوامها الأفكار والمفاهيم المغلوطة عن الدين التي يتشرّبها المرء منذ الطفولة، من الى الحضانة، فالمدرسة ومناهجها، فالمجتمع، فالمسجد للمصلين. يقول ابن رشد: " **التجارة بالأديان هي التجارة الرائجة في المجتمعات التي ينتشر فيها الجهل، واذا أردت أن تتحكم في جاهل فعليك أن تغلّف كل باطل بغلاف ديني**".

وكما يوجد رجال دين شرفاء يحرصون على مكانة الدين بعيدا عن المتجارة، يتوفر رجال دين آخرون يعرضون خدماتهم وفتاواهم كسلعة في السوق لمن يدفع الثمن. وقد كشفت ظروف الأزمة الجارية في المنطقة مدى بشاعة نشاط هذا النوع من رجال الدين، كالمجلس الأعلى لعلماء الدين المسلمين، الذي يقف على رأسه الشيخ القرضاوي، وصنو هؤلاء على الجانب الآخر من الوهابيين، الذين يصدرون الفتاوى حسب الطلب، ليس في مجال صيانة كرامة الإنسان وسلامته، وإنما في مجال تجريده من انسانيته وتبرير قتله للآخر وبأبشع الأشكال وأكثرها وحشية وبربرية. تدور إحدى فتاواهم حول أيهما أكثر توافقا مع الشريعة الإسلامية ذبح الإنسان الضحية بحزعنقه من الأمام أم من الخلف! . أما تفسيرهم وتبريرهم لقتل الأبرياء فهو كالتالي: "في هذه الحال يكون الله قد اصطفاهم"!؛ من جانب آخر

يباركون تجنيد الأطفال في هذه الأعمال الإرهابية ودفعهم للاقدام على أعمال انتحارية. ففي الأيام الأولى من العام 2015، فجرت طفلة في العاشرة من العمر (جندتها جماعة بوكو حرام في نيجيريا) نفسها بحزام ناسف وتسببت في قتل العشرات من الأربرياء وتبعتها أخرى في السابعة من عمرها بعمل مماثل؛ وبموجب الإذاعة البريطانية بالعربية (صباح يوم 13/ 4/ 2016) فإن واحدا من كل خمسة من منتحري "بوكو حرام" من الأطفال. وقبل ذلك ظهر الطفل "أسيد" إبن الرابعة عشرة من عمره على شاشة التلفاز السوري ليروي قصة تجنيده وتعبئته للقيام بعمل انتحاري.

إن شعار داعش الذي تعلنه هو: "**أعداؤنا أوغاد لأنهم يحبون الحياة، أما نحن فنحب الموت**"!، أي للهرولة نحو الجنة!. وهذا الفكر له جذور في حركة الحشاشين المعروفة في التاريخ العربي والتي اشتهرت بين القرنين الحادي عشر والثالث عشر بتنفيذ اغتيالات طالت خلفاء ووزراء. لكن العدد الضخم وغير المسبوق في غزارته من المنتحرين، (حتى مع الأخذ في الحسبان أن بعض الانتحاريين يتعاطون، بوعي أو بدونه، مخدرات قبل الاقدام على العملية الانتحارية، أو ان البعض منهم يجري تحميله متفجرة يتمّ تفجيرها عن بعد دون علمه) في هذه المرحلة، من تاريخ منطقتنا، يمثل مؤشرا واضحا على عمق واتساع الأزمة الإقتصادية – الإجتماعية – الأخلاقية وإفرازاتها من التهميش والإغتراب الذي يعيشه جيل الشباب في بلادنا، في هذه المرحلة؛ وبالمقدار نفسه هو مؤشر على قوة **تأثير الأيديولوجيا** ممثلة بحضور الفكر السلفي – الغيبي، بمقدار غياب الفكر الثوري – الواقعي.

ومع هذا، فالقوى التي تقف وراء المنظمات الإرهابية وتحركها، وبخاصة في واشنطن والعواصم الغربية الأخرى، لا تكتفي بقتل إنساننا وتدمير اقتصادنا، بل وتستهدف حضارتنا وتارخنا العريقين والمتميزين، والعداء المتأصل لهما، وبخاصة لدى الإمبرياليين الأميركيين والاسرائيليين الصهاينة الذين لا تاريخ لهم سوى تصفية شعوب وحضارات بكاملها وأقامة مجتمعاتهم على أطلالها. وهكذا، راحت "داعش"، وهي التي تستلهم التعاليم الوهابية، المعادية للتراث، تتوّج جرائمها بتدمير كنوز الحضارات التليدة غير المنقولة (الغير قابلة للبيع والمتجارة) التي تتميّز بها منطقتنا والتي لا تعوّض على الإطلاق، باعتبارها الشاهد المادي المتبقي على تاريخ عريق، وحضارات غابرة. وكانت "طالبان" صنيعة حكام باكستان والسعودية والدعم الأميركي قد سبقته الى اقتراف مثل هذه الجريمة الهمجية في أفغانستان.

مأساة المهجّرين

تفيد تقاريرالأمم المتحدة، أن أعداد المهجرين نتيجة النشاط الارهابي في الشرق الأوسط، وبخاصة في سورية والعراق، هي الأعلى منذ الحرب العالمية الثانية، وأن عددهم تجاوز الأربعة عشر مليونا، استنادا لمعلومات البنك الدولي والمفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين وهيئات أخرى متخصصة تابعة للامم المتحدة.

لكن من الملاحظ أن مأساة هؤلاء المهجرين يجري التعاطي معها على أوجه مختلفة. فدول الخليج وعلى رأسها السعودية، التي تمثل عنصرا أساسيا في نشوء هذه المأساة، ترفض استيعاب أحد من ضحاياها. أما حكام تركيا، الذين كانوا وما يزالون سندا أساسيا لعصابات الارهاب التي تسببت بمحنة هؤلاء المهجرين، سواء في تدفق الارهابيين من مختلف الجنسيات الى الأراضي السورية عبرحدودها، أو في تأمين وسائل تمويلهم، هؤلاء الحكام كانوا، في الوقت ذاته، يشجعون السوريين ضحايا الارهاب على الهجرة عبر حدودهم المفتوحة، بغرض استثمار مأساتهم، في خدمة أكثر من هدف لهم؛ في مقدمة هذه الأهداف كان المسعى لاقامة ما أسمته أنقرة "المنطقة العازلة" داخل الأراضي السورية، بدعوى استيعاب هؤلاء المهجرين السوريين فيها. وتحت هذا الغطاء تسعى أنقرة لتحقيق هدف قديم باقتطاع مساحات واسعة من شمالي سورية حتى مدينة حلب الصناعية وضمّها آخر الأمر الى الدولة التركية، على غرار لواء الإسكندرون؛ وفي الوقت ذاته راحت أنقرة تبتز المجتمع الدولي وبخاصة الإتحاد الأوروبي ماليا باسم هؤلاء المهجرين؛ ومن جانب ثالث راحت تمارس الضغوط على هذا الاتحاد لصالح مطلبها المتعثر بالحصول على عضويته، والاّ ستفتح السدود لتدفق هؤلاء المهجرين الى دول الاتحاد الأوروبي، وهو ما فعلته آخر المطاف لتأكيد قدرتها وجديتها على فعل ذلك. وبهذا الأسلوب الإبتزازي حققت مكاسب مرموقة، ولا سيما مالية وتسهيلات لدخول الأتراك الى الدول الأوروبية. لكنها راحت، بعد أن استنفدت أغراضها من استعمال ورقة هؤلاء المهجرين، تعيدهم قسرا الى سورية. وبموجب

بيان لمنظمة العفو الدولية في الأول من نيسان 2016 أعادت تركيا بصورة غير قانونية في الأشهر القليلة الماضية آلاف اللاجئين السوريين الى بلدهم (شبكة ماي أرينا ووكالات الأنباء) أما كيف تعاطت أوروبا، من جانبها، مع الموجة الضخمة التي وصلتها، بمختلف الطرق والوسائل، من خليط لا يقتصر على السوريين والعراقيين، بل ومن جنسيات متنوعة من شمال افريقيا وحتى أفغانستان وباكستنان؛ بمعنى آخر من شعوب نهبت أوروبا وأمثالها من الاستعماريين خيراتها، ويرى هؤلاء المهاجرون المهمشون والعاطلون عن العمل، أن من حقهم التفتيش عن فرص حياة أفضل في البلدان التي تسببت في افقارهم؛ فقد تباينت مواقف الدول الأوروبية تجاه قضية استيعاب هذا الدفق من المهجرين والمهاجرين. فألمانيا، قاطرة اقتصاد الاتحاد الأوروبي، استوعبت قرابة المليون من هؤلاء. وكان الدافع الأساس وراء هذا الاستيعاب الحاجة الملحة لتعويض النقص الحاد في اليد العاملة الألمانية، فنقابة أرباب العمل الألمانية كانت قد أعلنت عن حاجتها لـ 800 ألف مهاجر من ذوي الخبرات والكفاءات والعمال. ذلك أن المجتمع الألماني يعاني من الشيخوخة، فقد تجاوزت أعمار 21% من السكان سن 65 عاما؛ ومن جانب آخرهناك قلة الولادة التي لا تغطي الوفيات في بلد يزيد عدد سكانه عن الثمانين مليون (عن صحيفة السفير اللبنانية 2015/ 9/ 15). أما نوعية اللاجئين الذين استوعبتهم ألمانيا، فقد ذكرت وزيرة العمل والشؤون الاجتماعية الألمانية، أندريا ناليس، أن 70% من اللاجئين لم تتجاوز أعمارهم 30 عاما، "وهذا أمر رائع"، كما عقبت (وكالتا نوفوستي وشبكة ماي – أرينا الاعلامية). أما الدول الأخرى في الاتحاد الأوروبي

فتراوحت بين من وافقت على استيعاب أعداد محدودة، وأخرى ترفض بالقطع استيعاب أحد، وغيرها تشترط حتى ديانة المهاجر! . أما الولايات المتحدة فقبلت استيعاب عدد محدود جدا من هؤلاء اللاجئين، مع أن 37 ولاية من الولايات الأميركية أعلن مسؤولوها رفض استقبال أي مهاجر .

في الوقت ذاته، تصاعدت حملات القوى اليمينية والفاشية في أوروبا طرديا، ضد اللاجئين والمهجرين، مع تصاعد نشاط الارهاب، الذي تسبب في اقتلاع هؤلاء المهجرين، وبخاصة السوريين والعراقيين من أوطانهم وكانوا أول ضحاياه؛ هذا الارهاب الذي كان الغرب، وبخاصة الولايات المتحدة، المبادر الأساسي في خلقه؛ وبالمقدار نفسه تصاعدت الحملات المغرضة وروح العداء ضد الاسلام والمسلمين دون تمييز، وغدت غطاءا لولادة وانتشار تنظيمات فاشية في أوروبا .

التحالف الإسرائيلي
مع النظام العربي بمباركة غربية

يرى الإسرائيليون فيما هو جار في المنطقة مناخا مواتيا، أكثر من أي وقت مضى، لتحقيق تحالف علني مع الأنظمة العربية الموالية للغرب، تتويجا لعلاقات سرية وعلنية جارية منذ لحظة قيام دولة اسرائيل وحتى من قبلها، مع الحركة الصهيونية، تتطور بين الطرفين بلا انقطاع، تكريسا لتحالف طبقي على حساب الإنتماء القومي العربي الذي تاتي القضية الفلسطينية في مقدمة إهتماماته. ومعروف أن هذا الطموح كان يراود اسرائيل والدول الغربية، منذ خمسينات القرن الماضي، لدى محاولة تجميع الأنظمة العربية وإسرائيل، في إطار الأحلاف العسكرية العدوانية الغربية، على أنقاض القضية الفلسطينية. في هذا الصدد، وفي ضوء الوضع الراهن وتطوراته، يقول البروفسور الإسرائيلي أفرايم عينبار، مدير معهد بيغن – السادات للدراسات الإستراتيجية، في ورقة له بعنوان "فوضى الشرق الأوسط وأمن إسرائيل" المنشورة في 13/4/2015: "إن الدول السنية الموالية للغرب مثل مصر والأردن والعربية السعودية ترى في إسرائيل حليفا مركزيا ضد إيران الصاعدة والإسلام المتطرف.. في وقت تتراجع فيه

نظرتها الى الولايات المتحدة كحليف يمكن الإعتماد عليه تماما "بينما يقول شبيتاي شافيت، الرئيس السابق لجهاز الإستخبارات الإسرائيلية (الموساد) في مقابلة مع "يو إس راديو" (نقلته صحيفة الجروسلم بوست بتاريخ 19/ 7/ 2015): إن اسرائيل باتت أكثر تحمسا تجاه تبني قضية مشتركة مع الدول العربية السنية في منطقة الشرق الأوسط التي أصابها التوتر والقلق إثر انفتاح الغرب على خصمها المشترك إيران، وتوصل الدول الست الكبرى الى اتفاق نووي مع إيران، واضاف: "لدينا فرصة فريدة لبذل الجهود ومحاولة تشكيل تحالف يضم الدول العربية المعتدلة تتزعمه السعودية وإسرائيل؛ بغرض مواجهة القدرات النووية المحتملة لإيران في المستقبل، ولوضع نظام جديد في الشرق الأوسط". أما مؤتمر هرتسيليا، الذي تعتبر مؤتمراته السنوية أكثر المؤسسات الإسرائيلية تأثيرا في صناعة سياسة الدولة، فقد جاء في أحد توصيات مؤتمره الثالث عشر، الذي انعقد في 11/ 3/ 2013، ما يلي: "ضرورة تكريس الصراع السني – الشيعي من خلال السعي الى تشكيل محور سني من دول المنطقة أساسه دول الخليج ومصر وتركيا والأردن ليكون حليفا لإسرائيل والولايات المتحدة ضد محور الشر الذي تقوده إيران ويضم سورية وحزب الله". وفي مداخلته في مؤتمر الأمن في مدينة زيوريخ الألمانية، كشف وزير الحرب الاسرائيلي السابق، يعلون، ان اسرائيليين يجتمعون مع رسميين من دول الخليج (هآرتس الاسرائيلية: 16/ 2/ 2016).

أما على جانب النظام العربي، فتاريخ العلاقات بين الصهيونية، قبل قيام اسرائيل وبعده، مع عدد من الأنظمة العربية حافل وطويل؛ ومعروف أن حكام السعودية احتفلوا بهزيمة مصر عبد الناصر على يد اسرائيل، في حزيران 1967. وفي مساء يوم الجمعة 2015/ 6/ 5، بثت القناة العاشرة في التلفزيون الإسرائيلي، تقريرا مصورا تضمن ما وصفته القناة ب"صور حصرية" للقاء الذي جمع الجنرال السعودي المتقاعد، ورئيس إدارة مركز للدراسات الإستراتجية في السعودية، أنور عشقي، مع دوري غولد، أحد كبار مساعدي رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو، وأظهرت تلك اللقطات الرجلين وهما يشيدان ببعضهما البعض، وقد تحدثا سوية بشكل منفرد بعد ان كانا قد سلما على بعضهما البعض وهما يتبادلان الابتسامات ومن ثم جلسا، جنبا الى جنب، في منصة الفعالية التي عقدت في واشنطن. ولم يعد هذا اللقاء يتيما بل فاتحة للقاءات علنية متنوعة. وتشير القناة المذكورة أن الإتفاق الدولي مع طهران سيقرب السعوديين من اسرائيل. لكن هذه اللقاءات العلنية تخفي وراءها أشكالا متنوعة ومتعددة من التعاون والتنسيق. وفي 2015/ 10/ 27 نشرت صحيفة "القبس" الكويتية مقابلة مع الأمير السعودي، المليارديرر، وليد بن طلال يقول فيها: "ان الفوضى القائمة في الشرق الأوسط تشكل مسألة حياة أو موت للمملكة وأنا أعرف أن الايرانيين يسعون الى خلع النظام السعودي من خلال لعب الورقة الفلسطينية، وبالتالي فانه يجب على السعودية واسرائيل افشال مؤامرتهم بتصليب علاقاتهما وتشكيل

جبهة موحدة لاعاقة أجندة ايران الطموحة . . ". وأخيرا، جاءت زيارة وفد سعودي، على رأسه أنور عشقي اياه، الى اسرائيل، في تموز 2016، ولقائاته مع مسؤولين رسميين، سياسيين وعسكريين، ليدشن مرحلة جديدة في تطور العلاقات السعودية – الاسرائيلية، على طريق التحالف الرسمي والعلني، ضد محور المقاومة في المنطقة.

وحول العداء المشترك السعودي – الإسرائيلي لإيران، قال أحد الدبلوماسيين الغربيين، خلال المفاوضات الطويلة حول برنامج إيران النووي، إنه "ما أن يجري التوقيع على اتفاقية جنيف، فان الخيار العسكري يعود ليبرز على الطاولة. فالسعوديون يشتاطون غضبا وعلى استعداد لمنح إسرائيل كل المعونة التي تحتاج اليها"، (صحيفة القدس: 2013/ 11/ 17)؛ وحينها نشرت أيضا صحيفة صنداي تايمز اللندنية حديثا للصحافي الإسرائيلي "أوزي ماهنايمي" قال فيه – كانوا في الماضي أعداء ألداء. لكن وكالة الإستخبارات الإسرائيلية "الموساد" تعمل الآن بالتعاون مع مسؤولين سعوديين لإعداد خطط احتياطية لمهاجمة محتملة لإيران إذا لم يجر لجم برنامجها النووي بصورة ملحوظة ضمن صفقة يمكن توقيعها هذا الأسبوع في جنيف. وبمناسبة الاعلان عن افتتاح مكتب اسرائيلي في أبو ظبي، تحت ستار منظمة الطاقة البديلة. . قال نتنياهو، بهذه المناسبة، في 2015/ 11/ 29: ان كل من تحدث عن انهيار في علاقات اسرائيل بالدول العربية قد "أخطأ"، مؤكدا أن هذه العلاقات تتوسع وتتعزز. .

وأشاد بأداء وزارة الخارجية الإسرائيلية التي دشنت ممثلية لرعاية المصالح الاسرائيلية في أبو ظبي. هذا، وقد جاء تحويل مصرلملكية جزيرتي تيران وصنافير الى السعودية ليدشن جسرا جديدا للعلاقات المباشرة والعلنية بين السعودية وإسرائيل، حيث تتحكم هاتان الجزيرتان بالممر المائي الى ميناء إيلات الإسرائيلي.

ان التستر بالفزّاعة الايرانية، اليوم، والتظاهر بالغيرة على القضية الفلسطينية، بالأمس، حين تقدمت السعودية بمبادرة فهد 1981، وبأخرى الى مؤتمر القمة العربي المنعقد بداية هذا القرن في بيروت حول القضية الفلسطينية، هذه المبادرة التي غدت "مبادرة عربية" بعد تبني مجلس الجامعة العربية لها، انما الدافع السعودي الأول من وراء هذه وتلك محاولة التغلب على عقبة تعرقل الانتقال الى **التعاون الرسمي والعلني** مع اسرائيل الصهيونية المعتدية. ومعلوم أن عددا من الأنظمة العربية، عدا تلك المتصلة مباشرة بالصراع مع إسرائيل وعقدت اتفاقات ومعاهدات سلام معها كمصر والأردن، أقامت علاقات متنوعة مع إسرائيل، كموريتانيا التي تبادلت التمثيل الدبلوماسي معها (أعلنت تجميده لدى العدوان الاسرائيلي على قطاع غزة 2014)، وقطر التي تبادلت معها ما سمي حينها "المكاتب التجارية" كغطاء لعلاقات سياسية وتعاون في مجالات شتى، وأخرى في الخليج والشمال الإفريقي، في مجالات السياحة والتجارة، وحتى التدريب العسكري. فقد جاء في صحيفة هآرتس الاسرائيلية بتاريخ 2015/ 8/ 18

أن ثلاثين شابا مغربيا (يهوديا) تلقوا تدريبات عسكرية في اسرائيل في دورة دامت ثلاثين يوما، وقال مسؤول من داخل الأكاديمية المشرفة على تدريب الشباب المغاربة ان عملية "استقدام الشبان المغاربة تأتي في اطار مشروع صهيوني على أعلى المستويات"، حسب ما أوردته المصادر ذاتها. ويلاحظ أن خطوات التطبيع الرسمي مع اسرائيل **تتسارع** بمقدار تفاقم أزمات المنطقة وأزمات الأنظمة العربية فيها. وهذه الخطوات جميعها تأتي في اطار الفرز السياسي المتسارع بين معسكرين، في المنطقة، احدهما معسكر الشعوب والأنظمة التي تكافح للحفاظ على حقها في الاستقلال والتطور المستقل، والآخر، ويضم أعداء هذا المعسكر بالاستناد الى المحور الامبريالي العالمي وعلى رأسه الامبريالية الأميركية ويضم اسرائيل.

أما عصابات الإسلام التكفيري الناشطة في المنطقة والمتلفعة بالعباءة الدينية، فليس من أهداف أي منها، حتى ولو زعمت ذلك في الإعلام، العمل ضد إسرائيل التي تنتهك صباح مساء وبشكل متصاعد المقدسات الإسلامية في القدس والأراضي الفلسطينية المحتلة وفي مقدمتها المسجد الأقصى. بل إن بعضها، كجبهة النصرة، لها علاقات متنوعة مع إسرائيل؛ وإسرائيل من جانبها تقدم لها ولغيرها من المنظمات الإرهابية أنواعا مختلفة من الدعم والمساعدة بدءا بعلاج جرحاها الذين بلغ عددهم الألفين، بموجب تصريح لنائب رئيس أركان الجيش الاسرائيلي، يائير غولان – كما جاء في صحيفة هآرتس الاسرائيلية 2015/ 12/ 19، وكان نتنياهو قد زارهم علنا

في المستشفيات الإسرائيلية مرورا بالمساعدات الإستخبارية واللوجستية، وانتهاءا بالغارات الجوية على الأراضي السورية، حين كانت هذه المنظمات الإرهابية في مأزق. وقد جاء الإعلان التظاهري في 2016/ 4/ 16عن انعقاد مجلس الوزراء الإسرائيلي في هضبة الجولان السورية المحتلة بدعوى تأكيد ضمها لإسرائيل، كنوع من استفزاز سورية المنهمكة في صراع مميت مع العصابات الإرهابية، وليمثل نوعا من الدعم المعنوي لهذه العصابلت. وقد علّقت إسرائيل الآمال العريضة على نشاط جبهة النصرة في منطقة الجولان لمنع تشكل جبهة مقاومة لبنانية – سورية متصلة وموحدة ضد الإحتلال الإسرائيلي لكل من الجولان السورية ومزارع شبعة اللبنانية. وفي هذا الإطار، يلفت الإنتباه ليس فقط عدم استهداف عصابات الإرهاب التكفيرية لإسرائيل وإنما كذلك للولايات المتحدة، رغم تزعمها منذ أواسط 2014، لما يسمى بالتحالف الدولي ضد هذه المنظمات الإرهابية، بل تنحصر عمليات التفجير التي تقوم بها هذه المنظمات الإرهابية، خارج منطقة الشرق الأوسط، في البلدان الأوروبية.

* * *

انتكاس الحسابات الأميركية -الإسرائيلية - الرجعية العربية

بعد النجاح في تحويل الحراك الشعبي العربي عن أهدافه الحقيقية، على يد الإسلام السياسي في الأساس، كان طموح واشنطن وإسرائيل الإستراتيجي تحويل الصراع المصيري، في المنطقة، الى صراع طائفي: **سني – شيعي**.

وكان هذا يعني، في التطبيق العملي، حشد الدول الرجعية السنية وبخاصة الخليجية وتركيا ومعها ذيولها من الدول الرجعية، والتنظيمات الإرهابية التي هي سنية حصرا، هذه المنظمات التي برزت وكأنها من افرازات الحراك الشعبي ذاته في المنطقة . . في مواجهة محور المقاومة المكون من إيران وسورية والمقاومة اللبنانية، الذي تصادف أن كان العنصر الشيعي غالبا فيه. وفي إطار تأجيج الصراع السني – الشيعي، على المستوى الشعبي كانت وما تزال تتواصل التفجيرات الدموية، التي تزرعها المظمات الإرهابية، حسب توجيهات القوى السياسية المشرفة عليها، في أماكن تجمع الشيعة بشكل خاص، بما في ذلك الجوامع والحسينيات الشيعية في العراق وسورية ولبنان وشرق السعودية وحتى الكويت.

وجاء تركيز الرهان على تصعيد التناحر السني– الشيعي في المنطقة، بعد أن عجزت واشنطن ومعها إسرائيل والأنظمة الرجعية في المنطقة في التغلب على مكوّنات محور المقاومة الثلاثي مجتمعا أو كلا على حدة، باعتباره، **القوة الضاربة** لمقاومة شعوب المنطقة للمشاريع الأميركية – الصهونية – الرجعية العربية. من هنا كان توجيه مختلف العصابات الإرهابية المسلحة الى الساحة السورية، باعتبارها ساحة المواجهة المفتوحة مع هذا المحور. وقد تسللت هذه القوى المتآمرة الى **الساحة السورية**، كما الى غيرها، تحت **غطاء الحراك الشعبي** الذي بدأ في العالم العربي منذ أوائل العام 2011 من أجل مطالب شعبية مشروعة وناضجة.

ومنذ آذار 2011، بدأ في اطار هذا التسلل الى سورية، عصيان مسلح يقوده الاسلام السياسي في الأساس، مستهدفا حلول هذا العصيان مكان حركة الاصلاح السياسي الحقيقية. وقد سهّل الامكانية لهذا التحوّل، من حركة مطلبية مشروعة وناضجة الى عصيان مسلح **تعامل السلطات السورية**، في البدء، مع الحراك الشعبي، بالوسائل القمعية التي درجت عليها هذه السلطات؛ وبينما سهّل هذا السلوك على المتآمرين اجهاض الحراك الشعبي واحلال العصيان المسلح مكانه، فانه في الوقت ذاته، تسبب في خلط الرؤيا أمام غالبية الشعب السوري، وبخاصة في البداية، وحرم هذه الغالبية من رؤية أبعاد المؤامرة على سورية، بحيث تطلب الأمر تعريض سورية، شعبا ووطنا، الى مآس مروعة حتى تتوصل هذه الغالبية من الشعب السوري، وبالتدريج، لادراك أبعاد المؤامرة المصيرية على الوطن والشعب السوريين، وطبيعة القوى الضالعة في هذه المؤامرة. ومعلوم أن العصيان المسلح حظي، ومنذ اللحظة الأولى، بالدعم والتمويل من السعودية وقطر وتركيا والغرب الامبريالي. وفي سبيل إضفاء "الشرعية" على هذا العصيان المسلح، عملت واشنطن على عقد العديد من المؤتمرات الدولية، جرّت إليها العشرات من الدول.

وفي وقت لاحق، وبعد جولات فاشلة لأخذ سورية، تارة بقيادة قطر وتارة بقيادة السعودية، جرى تمديد هذا النشاط الإرهابي، منذ حزيران 2014، الى الساحة العراقية، في مسعى متجدد لتحقيق الأهداف التالية:

أ. تحويل العراق الى قاعدة إضافية لمهاجمة سورية، بعد اخضاعه لسيطرة عصابات الارهاب التكفيرية وبخاصة داعش؛

ب. اقامة قواعد عسكرية أميركية فيه بدعوى محاربة الإرهاب، بعد فشل هذه المحاولة لدى اضطرار الولايات المتحدة سحب قواتها من العراق عام 2011؛ ومؤخرا، أشاع الأميركيون عن عزمهم إقامة قاعدة عسكرية في نينوى العراقية، بدعوى مكافحة داعش!.

ج. استكمال الجهود لتقسيم العراق، الذي كان الاحتلال الأميركي قد أرسى أسسه بفرض نظام المحاصصة الطائفية حتى في الدستور العراقي، ودعم الإتجاهات الإنفصالية لسلطة البرازاني الكردية، التي أرسى الأميركيون أسس انفصالها عمليا منذ العام 1991، عن سلطة الدولة المركزية في بغداد؛

د. إجهاض مسعى العراق، بعد الإنسحاب العسكري الأميركي منه، لاستعادة قراره السياسي المستقل، لإبقائه رهينا للتبعية الأميركية وفقا للمعاهدات التي فرضها الإحتلال الأميركي على العراق قبل سحب قواته العسكرية منه.

لكن مجموعة هذه الأهداف الشريرة انتكست، رغم أن اخطارها لم تتلاشى نهائيا. وفيما يتعلّق بالعراق فقد راح يتأثر، أكثر فأكثر، بمواقف

كل من إيران على جانبه الشرقي وسورية الصامدة على جانبه الغربي. وقد تجلّت حصيلة هذا في التحوّل الإيجابي في موقف العراق في مؤتمر القمة العربي الذي انعقد في شرم الشيخ المصرية، أواخر آذار 2015، حيث بدا العراق بعيدا عن السعودية ومحورها بمقدار ما هو قريب من محور المقاومة في المنطقة، كما تجلّى ذلك في رفض العراق الانضمام الى التحالف الذي أقامته السعودية للعدوان على اليمن، ورفضه قرار مجلس الجامعة العربية، أوائل آذار 2016، باعتبار حزب الله اللبناني منظمة ارهابية، وغيرها من المواقف المتعارضة مع السياسة السعودية في المنطقة، وما يعنيه كل ذلك من متغير نوعي في توازن القوى في المنطقة ضد المحور الرجعي العربي وعلى رأسه السعودية، وبخاصة إذا أضفنا الى رصيد محور المقاومة، العزيمة العنيدة للقوى الشعبية في اليمن ضد مساعي الإبقاء على الهيمنة السعودية على هذا البلد.

على صعيد آخر، فالحصيلة العامة لكل النشاط الأميركي في المنطقة لم تمنع انفجار الصراع بين حلفاء واشنطن في المنطقة الذي تجلّى بقوة في المراحل الأولى على النحو التالي: تركيا وقطر، الداعمان الأساسيان لتيار الإخوان المسلمين والعصابات المسلحة المرتبطة به؛ والسعودية والإمارات الداعمان الأساسيان للتيار الوهابي والعصابات التابعة له. وقد اتخذ هذا الصراع أشكالا متنوعة ويتجدد بين حين وآخر. وحول هذا الصراع عبّر أوباما عن مشاعر الإحباط منه، في اجتماع " ائتلاف واشنطن العسكري"، بقوله " لدينا كل هؤلاء اللاعبين الذين يتطلعون لتحقيق أهداف مختلفة؛ وفي

بعض الحالات تبرز مشاعر الكراهية العميقة بين طرف وآخر"(شبكة ماي -أرينا الإعلامية ووكالات الأنباء). هذا، عدا مظاهر الخلاف والتمرد على إرادة واشنطن من أتباعها في المنطقة، كتركيا والسعودية واسرائيل، الحانقين على واشنطن لعدم تدخلها عسكريا في المنطقة لتحقيق الأهداف التي عجزوا ويعجزون تحقيقها.

ومعلوم أنه في مرحلة معيّنة، بدا وأن تيّار الإخوان المسلمين – السني – المدعوم في المنطقة من كل من قطر بقدراتها المالية الكبيرة وتركيا بثقلها كقوة إقليمية، وعضو في الناتو، وموقعها الجغرافي كالبوابة الرئيسية نحو الأراضي السورية والعراقية، والتي تراهن على تجيير امكانات تيار الإخوان المسلمين لصالح طموحاتها بإحياء الإمبراطورية العثمانية . . بدا وأن هذا التيار قد اكتسح المنطقة تقريبا؛ وذلك حين سيطر هذا التيار المنظم وذو التاريخ الطويل على كل من مصر وتونس، والى حدّ كبير على ليبيا والمغرب، الى جانب وجوده في السلطة في السودان وقطاع غزة. ومع وجود علاقات واتصالات تاريخية بين هذا التيار وواشنطن، فإن هذه العلاقات توثقت وتحوّلت الى نوع من التحالف في ضوء التطورات السالفة الذكر. وقد ترافقت انتصارات هذا التيار مع تصعيد العداء المكشوف لإيران والنظام السوري على وجه الخصوص، والتوجه للمشاركة المباشرة للأنظمة في البلدان السالفة الذكر، بنسب وأشكال مختلفة، في النشاط التخريبي المباشر ضد الدولة السورية وضد بقية مكوّنات محور المقاومة (كما عبّر عن ذلك نظام مرسي في مصر، في حينه – من العزم على التدخل

المباشر في سورية)، غير مكتفية، أي هذه الدول، بنشاط التنظيمات الإرهابية التي تموّلها؛ مما يفترض أنه لو تثبتت هذه الإنتصارات وتعززت، فإن هذا التيار ذاهب الى مواجهة عنيفة مع إيران والنظام السوري، تحت غطاء مذهبي، تزييفا لحقيقة الصراع، والذي هو بين قوى التحرر وقوى أعداء هذا التحرر. فحتى الأمس القريب كانت دول الخليج وعلى رأسها السعودية في تحالف وثيق مع شاه ايران الشيعي! . ان العداء القاتل لقوى التحرر هو بالتحديد ما شكّل قاعدة التحالف غير المعلن بين هذا التيار وبين الولايات المتحدة وإسرائيل.

ولكن سرعان ما تداعت هيمنة هذا التيار وانتصاراته، ربما بنفس سرعة صعوده. ومع انهياره كان انهيار آمال واشنطن وإسرائيل في الرهان عليه لتمرير مشاريعهما في المنطقة، وكذلك انهيار أحلام حكام تركيا بإحياء الإمبراطورية الطورانية المنقرضة. وجاء رد الفعل المنفعل من واشنطن على هذا الإنهيار، على لسان نائب الرئيس الأميركي، جو فايدن، في محاضرة له في جامعة هارفارد، بتاريخ 2014/ 10/ 2، وذلك بقوله: "إن مشكلتنا الكبرى كانت حلفاءنا في المنطقة، الأتراك أصدقاء كبار لنا وكذلك السعوديون والمقيمون في الإمارات العربية المتحدة وغيرها، لكن همهم الوحيد كان اسقاط الرئيس السوري بشار الأسد. لذلك شنوا حربا بالوكالة بين السنة والشيعة وقدّموا مئات الملايين من الدولارات وعشرات آلاف الأطنان من الأسلحة الى الذين يقبلون بمقاتلة الأسد".

غني عن القول أن هدف فايدن الحقيقي من هذا الكلام المنفعل، والمزيّف في الوقت ذاته هو، عدا التعبير عن المرارة من فشل توقعات واشنطن، نتيجة الصراع بين أتباعها، التنصل من الدور الريادي لإدارته في هذا النشاط الإرهابي المدمر، وإلقاء المسؤولية على الأتباع.

لقد جاء انهيار هذا التيار الإخواني تحت تأثير عوامل أساسية ثلاثة:

الأول:

التحوّل الجارف للجماهير العريضة عنه، بعد اكتشافها لحقيقة أهدافه التي لا يجمعها جامع مع الأهداف التي ثارت هذه الجماهير من أجلها؛

والثاني:

صمود سورية الذي مثلّ نقطة تحوّل هذا التيار من الإنتصارات الى الهزائم؛

والثالث:

الصراع العدائي الذي اندلع بين التيارين الرئيسيين المتطرفين داخل المذهب السني في المنطقة، ألأول، بقيادة السعودية والإمارات، والثاني بقيادة تركيا وقطر. وقد انعكس هذا الصراع ليس فقط على مستوى الإعلام والفضائيات القوية للطرفين للتشهير ونشر الفضائح المتبادلة، والتي أسهمت، في المحصلة العامة، في كشف حقيقة أهداف الطرفين التي تناقض مصالح الشعوب العربية؛ بل امتد هذا الصراع ليشمل مختلف الساحات بدءا بما سمي "الإئتلاف الوطني"

وأمثاله من الأطر التي أقاموها، وحتى القتال الدامي بين العصابات المسلحة التابعة للطرفين.

السعودية والإخوان المسلمين

شكلت السعودية، ومنذ خمسينات القرن الماضي، حاضنة وممولا رئيسيا لتنظيم الإخوان المسلمين في العالم العربي، بل وسمحت لعناصر هذا التنظيم، في مرحلة معينة، بالتغلغل في أجهزتها الحكومية، بخاصة عقب فرار الكثير من زعامات هذا التنظيم من مصر عقب محاولته إغتيال عبد الناصر أواسط خمسينات القرن الماضي، ومن بعدهم قيادات هذه الحركة في سورية عقب فشل محاولة الانقلاب ضد النظام السوري بدءا من حماة، 1982؛ لكن التحوّل السعودي العدائي الحاد ضد هذا التنظيم، اندلع ساعة اكتساح الأخير للسلطة في عدد من الدول العربية وعلى رأسها مصر، وافتضاح توجهات هذا التنظيم وبخاصة وضع نفسه في خدمة مشروع الرئيس التركي أردوغان بإحياء الخلافة العثمانية، مما أثار فزع النظام السعودي، الذي خشي ليس فقط على مزاحمة هذا التنظيم له على زعامته الدينية للعالم الإسلامي – السني، ذخره الأيدولوجي الوحيد، وكذلك على نفوذه في البلدان العربية السنية بشكل خاص، بل وقبل كل شيء، وأهم من كل شيء، الخشية على **نظام آل سعود ذاته**. وحين وقع الطلاق بين السعودية والإخوان المسلمين، عقب وزير التعليم السعودي بالقول: " تركنا لهم التعليم فاختطفوا أبناءنا"!

وحين كانت الأزمة بين السعودية وحركة الإخوان المسلمين في أوجها،

تحوّلت السعودية للرهان على **داعش** ودعمها. وحين راح يجري الحديث عن "مقاومة" داعش، (والحقيقة تحديد مسارها بخاصة حين تجاوزت الحدود المرسومة لها، بالإقتراب من مدينة أربيل، عاصمة كردستان العراق المدعومة من واشنطن)، انتاب القلق حكام السعودية على مصير داعش. يشير معهد كارنيغي للدراسات الإستراتيجية والدولية الأميركي الى ذلك بالقول: إن "السعودية لا تزال قلقة مما قد يحدث أذا تمّ القضاء على التنظيم "(أي داعش). . وأعرب المعهد عن اعتقاده بأن "السعودية لن تدعم عملية متعددة الجنسيات ضد الدولة الإسلامية " كما ينادي أوباما ووزير خارجيته نظرا لقلقها من المشروع " الاّ إذا استطاعت أن تضمن لنفسها دورا في سورية والعراق بعد هزيمة التنظيم". ويشير السفير الأميركي السابق في دمشق ، روبرت فورد، في إحدى مقالاته لمجلة "فورن بولسي" الى أن داعش ناتجة عن اللعب بالاوراق، وذلك بإدارة الأمير بندربن سلطان، الرئيس السابق لجهاز المخابرات السعودي وبموافقة أميركية. ويضيف: وباقتراح **ودعم سعودي تمّ تشكيل داعش عن طريق استغلال الجماعات المتطرفة وبقايا من البعث (العراقي)**. واضاف السيد روبرت فورد، أن السعودية خلال العقود الثلاثة الماضية كانت المنبع والمحور الأصلي في التطرف وانتشاره في منطقة الشرق الأوسط. بينما تقول هيلاري كلينتون، وزيرة الخارجية الأميركية السابقة بخصوص تمويل دول الخليج لنشاط التطرف الإسلامي، في مذكراتها التي تحمل إسم"خيارات صعبة" تقول: "وكان مروعا أن المال الخليجي ظل يموّل المدارس الدينية والبروباغندا المتطرفة في كل أنحاء العالم. (صفحة 342، الترجمة العربية

الصادرة عن "شركة المطبوعات والتوزيع والنشر – بيروت).

لكن حين لم يعد داعش بحاجة ماسة للتمويل السعودي، بعد استيلائه على مساحات واسعة في العراق وسورية، بما فيها آبار للنفط وكنوز أثرية، وبعد أن نهب كل ما تقع عليه أيدي رجاله والمتاجرة به، بما في ذلك حتى النساء في سوق النخاسة، راح يشاغب – وليس أكثر من المشاغبة أحيانا – على خالقه، السعودية، وهذا ما تشير اليه الأخبار عن تحركات وتفجيرات لداعش، أحيانا، حتى داخل السعودية.

داعش.. والقاعدة

اذا كان داعش أحد "تفقيسات" القاعدة، لكن سرعان ما اتضح أن القاعدة لم تعد أكثر من مظلة واهية، أكثر مما هي تنظيم متماسك وفاعل يشرف ويقود هذا الكم من المنظمات الإرهابية، وأنه جرى تجاوزها الى حدّ كبير، لتخلفها تنظيمات إرهابية بعدد الدول والجهات المموّلة، ولاؤها الأول لهذه الدول والجهات، وليس للقاعدة.

فحين أعلن المدعو أبو بكر البغدادي، في النصف الثاني من العام 2013 دولة الخلافة الإسلامية في العراق والشام، عقب الظواهري – وريث بن لادن في زعامة منظمة القاعدة – في 2013/ 11/ 7، بما يلي: "تلغى دولة العراق والشام الإسلامية ويستمر العمل بإسم دولة العراق الإسلامية"، مؤكدا أن "جبهة النصرة لأهل الشام فرع مستقل لجماعة القاعدة الجهادية تتبع القيادة العامة" (أي قيادة القاعدة). . وأوضح الظواهري أن "الولاية المكانية لدولة العراق هي العراق، والولاية لجبهة النصرة لأهل الشام هي سوريا (صحيفة القدس، الصادرة في الأراضي الفلسطينية المحتلة، 2013/ 11/ 18). وفي شباط 2014، أعلن الظواهري إياه طرد داعش من القاعدة، لتمرده على مطلبه السالف الذكر؛ وبرغم ذلك كله عادت

القاعدة لتعلن، ربما للإستهلاك الإعلامي، عن استعدادها مدّ داعش بالمقاتلين، وذلك خلال احتدام معركة "عين العرب – كوباني" (صحيفة الواشنطن بوست 2014/ 10/ 10). لعل هذا كاف ليظهر أن القاعدة لم تعد، في كثير من الحالات، أكثر من فزاعة يجري استخدام إسمها كلما دعت الحاجة لإفتعال موجات من الرعب والتخويف؛ وأن محاولات الظواهري السالفة الذكر لتقسيم مناطق النفوذ بين داعش والنصرة، إنما هي في مجال التوفيق بين السعودية التي وقفت وراء داعش، وقطر التي وقفت، آنذاك، وراء النصرة.

كان داعش ضمن عشرات من المنظمة إلارهابية العاملة في سورية. وكان زعيم هذا التنظيم – ابراهيم، أبو بكر البغدادي – وهو سني وضابط مخابرات سابق في جيش صدام حسين، ثم سجينا في معسكر بوكا الأميركي الشهير في العراق وأفرج عنه عام 2012، قد أسس ما سمي " جيش جماعة أهل السنة" عام 2003 اثر الاحتلال الأميركي للعراق؛ وحينها كانت قوات الإحتلال الأميركية قد رصدت جائزة بعشرة ملايين دولار ثمنا لرأسه؛ ثم كان اعتقاله، فالافراج عنه – كما أشير أعلاه. وفي ظروف الحراك الشعبي العربي والمساعي المحمومة لاحتوائه وتحويله عن أهدافه، قام البغدادي إياه، عام 2013 بإعلان "الدولة الإسلامية في العراق والشام"، وملخص هذا الإسم هو"داعش". وفجأة، ومنذ صيف العالم 2014 طفا داعش على السطح، كالمنظمة الإرهابية الأقوى التي استقرّ رهان القوى المعنية عليه. وقد جاء هذا الرهان بعد حملتين عسكريتين كونيتين ضد سورية، كانت الأولى بقيادة الشيخ القطري حمد بن

جاسم والثانية بقيادة الأمير السعودي بندر بن سلطان، وفشلهما في تحقيق الهدف؛ وفي 10/6/2014 قام داعش بالإستيلاء على الموصل وبعد ذلك على عدد من المحافظات العراقية، بسرعة قياسية، وغدا يسيطر على ما مساحته 55 ألف كيلو متر مربع، أو حوالي 40% من مساحة العراق، مأهولة بالسنة من حيث الأساس، بأمل أن تكون حاضنة لهذا التنظيم الإرهابي تحت شعار معاداة الشيعة. أما كيف تأتى لداعش تحقيق هذا الإكتساح الواسع داخل العراق وفي فترة زمنية قياسية، فهذا يعود الى الوقائع التالية:

أولا:

استولت هذه المنظمة في 9/6/2014 على اسلحة ومعدات أربع فرق من الجيش العراقي في مدينة الموصل، دون قتال، بل أشبه بعملية تسليم واستلام. (أثيرت هذه القضية من جديد بضغط من تحرك الشارع العراقي في آب 2015، لتحديد المسؤولين السياسيين والعسكريين عن تسليم الموصل لداعش) وكان هذا حصيلة زواج غير مقدس بين عناصر من القاعدة وبين جناح البعث العراقي، بقيادة عزت الدوري، سعى من خلاله كل من هذين الطرفين تجنيد الطرف الآخر في خدمة أهدافه الخاصة، بالإضافة الى دور الضباط المرتبطين بالولايات المتحدة التي باركت هذه العملية بمجملها. وقد واصل العديد من ضباط البعث العمل في صفوف داعش، لاعتبارات مختلفة لعل أهمها الرواتب. فمن المعروف أنه لدى حلّ الإحتلال العسكري الأميركي للجيش العراقي فإن الآلاف من ضباطه تشردوا وغدوا بلا عمل ولا مداخيل.

(فاضل أحمد الحيالي، الملقب بالحاج معتز، الذي وصفه الإعلام الغربي بالرجل الثاني في داعش، والذي أعلن الأميركيون في آب 2015 عن تصفيته، كان ضابطا برتبة مقدم في الجيش العراقي زمن صدام حسين، وكذلك عاصي عبيد، الذي وصفه الإعلام الغربي باعتباره النائب الثاني للبغدادي في منطقة الأنبار، كان عقيدا في الحرس الجمهوري العراقي وأعلن عن قتله في 2016/ 1/ 8).

ثانيا:

المقدمات الخطيرة التي أرساها بريمر، حاكم العراق الأميركي عقب احتلال العراق عام 2003 وبخاصة حول الجيش العراقي. كان أول إجراء لهذا المحتل الأميركي حلّ الجيش العراقي، **وإلغاء خدمة العلم**، التي تعزز روح الإنتماء الوطني، والإستعاضة عنه بالجيش الإحترافي، مقرونا بفرض نهج المحاصصة الطائفية والإثنية في تكوينات هذا الجيش، كما في بقية مؤسسات الدولة، وفقا للدستور الذي فرضه هذا المحتل. وبالتالي، لم تعد الكفاءة هي المعيار المقرر في تركيبة هذا الجيش وبخاصة قياداته.

ثالثا:

احجام واشنطن عمدا، وحتى الآن، عن تسليم الجيش العراقي المعدات والتجهيزات العسكرية التي دفع ثمنها، وفي مقدمتها طائرات إف 16 ومروحيات الأباتشي؛ وذلك لشلّ قدرة الجيش العراقي عن الوقوف

في وجه زحف داعش. وفقط في 2015/ 7/ 13، تسلم العراق أربع طائرات اف 16 من أصل 36، ودفعة صغيرة مماثلة في شباط 2016، بعد أن تأكدت واشنطن بأن العراق راح يلجأ الى مصادر أخرى لتأمين حاجته من السلاح. وفي مقابلة مع فضائية "الميادين"، بتاريخ 2015/ 11/ 15، أوضح حاكم الزاملي، رئيس لجنة الأمن والدفاع في البرلمان العراقي، أن العراق وقع، خلال العشر سنوات الأخيرة سلسلة اتفاقات مع الولايات المتحدة لشراء أسلحة بقيمة 149 مليار دولار ولم يتسلم الاّ ٪20 منها، وبعضها فاسدة ولم تعزز المؤسسة الأمنية. من جانب آخر، فان الحلف الذي أقامته واشنطن من ستين دولة بدعوى محاربة داعش منذ أيلول 2014، لم يعرقل نشاطه وغاراته الجوية الإستعراضية استيلاء داعش على أراض واسعة في العراق وسورية. والمفارقة، أنه بينما كان الطيران الاميركي قادرا على العثور على العولقي، في مجاهل اليمن وتصفيته ومداهمة مخبأ بن لادن وقتله، فانه استنكف عمليا عن التعرّض لزحف مسلحي داعش المكشوفين في جوف الصحراء صوب مدينة تدمر السورية الأثرية. وبحق، قال لافروف، وزير الخارجية الروسية، علنا ورسميا: "أميركا تلاطف داعش وتدغدغها وتعاملها برأفة في ضرباتها، وتمتنع عن ايذائها".

رابعا:

جرى التمهيد لهذا الإجتياح الخاطف لداعش داخل العراق وترافقت معه الظاهرتان التاليتان:

أ. تضخيم وتهويل غير مسبوق من الإعلام الغربي والإعلام التابع له في المنطقة في قوة هذا التنظيم وقدراته التي لا تقاوم!؛

ب. لجوء هذا التنظيم الى أكثر ألوان العنف وأشده همجية وبربرية في التعامل مع سكان المناطق التي اجتاحها، ما يعيد الى الذاكرة فظائع هولاكو التتاري لدى غزوه العراق، مع الترويج لذلك إعلاميا، لبث الرعب في أوساط هؤلاء السكان، بهدف شلّ قدرتهم على المقاومة. وبموجب المرصد السوري لحقوق الإنسان (مقره في لندن) فقد تمكّن هذا المرصد من توثيق إعدام 1878 شخصا في سورية وحدها، بعد إعلان دولة داعش، وذلك منذ 2014/ 6/ 28 وحتى 2014/ 12/ 28. أي خلال ستة أشهر فقط. هذا، وقد كان متعمّدا نقل عمليات ذبح بعض الضحايا بالسكين على وسائل الإعلام المرئية؛ وكل ذلك عدا الأخبار عن هتك الأعراض وسبي النساء وبيعهن في سوق النخاسة المتجدد على يد هذا التنظيم.

وفيما يتعلق بقوة هذا التنظيم والمدى الزمني المقدر لمحاربته، كانت التقديرات الأولية لـ"سي آي إيه" الأميركية أن عدد مقاتليه يتراوح ما بين 20 ألفا الى 31.500 عنصر(عن صحيفة هآرتس الإسرائيلية – 2014/ 9/ 12)؛ كما كانت التقديرات الأميركية، في البداية، للمدة المطلوبة للقضاء عليه، ثلاث سنوات؛ لكن أوباما قال في اجتماع " ائتلاف واشنطن" الذي دعت اليه الأخيرة لـ "محاربة" داعش، وضم قادة عسكريين من 22 دولة، قال: "طبيعة الحملة ستكون طويلة الأمد. سنشهد فترات نحقق فيها إنجازات وأخرى غيرها انتكاسات"؛ بينما قال

ليون بييتا، وزير الدفاع الأميركي الأسبق، في تصريح لصحيفة " US TODY" بتاريخ 2014/ 10/ 7 ما يلي: "أعتقد أننا أمام حرب مدتها ثلاثون عاما. . والتي ستمتد بالضرورة لتشمل مناطق أبعد من تلك المسيطر عليها من داعش وتتضمن تهديدات بارزة في نيجيريا والصومال واليمن وليبيا ومناطق أخرى". وكأن المسؤول الأميركي كان يشير لداعش بالإنتقال الى هذه الأقطار بعد سورية والعراق!.

دولة داعش

بعد استيلاء هذا التنظيم الارهابي على مساحات شاسعة، في العراق وسوية، يقطنها قرابة عشرة ملايين انسان، تحوّل الى دولة أمر واقع. واذا كان هذا التنظيم يتلقى دعما ماليا من عدة جهات تستفيد من خدماته، كدول الخليج وأثريائها، وكانت وزارة الخزانة الأميركية قد قدّرت هذا الدعم، بحوالي 40 مليون دولار في العام 2013، فان مداخيله الأساسية، راحت تتوزع على تجارة النفط الذي يضخه من الآبار في سورية والعراق التي وقعت في قبضته والمخدرات والقمح وبيع التحف الأثرية والضرائب على السكان الواقعين تحت سيطرته والجزية على غير المسلمين منهم والأموال التي يجنيها هذا التنظيم كفدية للمخطوفين وغيرها. وبحسب تقرير"مؤشر الارهاب السنوي" الصادرعن "معهد الاقتصاد والسلام"، يسيطر داعش على عشرة حقول نفط في العراق وسورية، قدرت مبيعاته من انتاجها – وفق تقديرات روسية – بثلاثة ملايين دولار يوميا، تراجعت الى النصف بعد شهرين من غارات الطيران الروسي

على آبار استخراج النفط وأسطول نقله من الصهاريج التي قدرعددها، بموجب وسائل الاعلام الروسية، بـ 8500 صهريج؛ وتعتبر تركيا السوق الرئيسي لتصريفه بالسوق السوداء. وتشير تقارير اخبارية لعلاقة عائلة الرئيس التركي أردوغان بتجارة هذا النفط المسروق.

عدا النفط، يأتي تهريب الهروين الأفغاني. وبموجب رئيس الهيئة الروسية لمكافحة المخدرات، فيكتور ايفانوف، تصل أرباح داعش من تهريب الهروين الأفغاني الى نحو مليار دولار سنويا. ووفق الهيئة المذكورة يجني التنظيم عائدات ضخمة من خلال تهريب نصف شحنات هذا الهروين الى أوروبا عبر الدول المضطربة مثل العراق وبعض الدول الافريقية.

كذلك يستفيد داعش من بيع نحو 40% من انتاج القمح العراقي، اذ ان مساحة الأراضي الزراعية التي سيطر عليها تنظيم داعش من أراضي دجلة والفرات انتجت، تاريخيا، نحو نصف محاصيل القمح السنوية في سورية ونحو ثلث انتاج العراق من القمح، وفقا لمسؤول في مجال الزراعة في الأمم المتحدة، وهذه الحقول كفيلة بتأمين 200 مليون دولار لداعش سنويا، في حال بيع هذه الحبوب ولو في السوق السوداء.

وعلى العكس مما هو سائد عن نظرة داعش الى الآثار التاريخية باعتبارها نوعا من الأصنام ورموزا للشرك والالحاد، مما يحتم تدميرها، كما فعل هذا التنظيم مع عدد من التماثيل **غير المنقولة** في سورية والعراق،

فان هذا التنظيم يقيّم هذه الآثار من منظار التجارة والربح. وبموجب صحيفة "تايمس" البريطانية تبيع هذه المنظمة الارهابية قطعا أثرية تقدّر بملايين الدولارات، مباشرة ودون وسيط، الى جامعي التحف في الغرب، بعد سيطرتها على كنوز أثرية في العراق وسورية. وقد وصلت العلاقة المباشرة بين الطرفين – داعش والمشترين – بحسب الصحيفة نفسها، الى حدّ لم يعد التنظيم وجامعو التحف حول العالم بحاجة الى وسطاء لاتمام الصفقات. وكانت اللجنة المالية في مجلس النواب العراقي قد كشفت أن داعش باع آثارا عراقية بقيمة مليار و 200 مليون دولار، وأن 23 مزادا حول العالم يجري فيها عرض وبيع الآثار العراقية. ونقلت قناة "بي بي سي" البريطانية عن أحد التجار أن سعر تحفة واحدة من تلك المسروقة قد يصل الى مليون دولار. وتؤكد تقارير غربية أن تجارة الكتب والمخطوطات تدخل ايضا ضمن مصادر تمويل داعش. فعلى الرغم من اقدام التنظيم على حرق ما يزيد عن عشرة آلاف كتاب، استولى عليها من المكتبات الخاصة والجامعية والمنازل في الموصل، يشير رئيس برنامج "آغا خان" للعمارة الاسلامية في جامعة هافارد الأميركية، "اندراوس ريدلماير" الى أن تنظيم داعش ربما أتلف الكتب التي لا قيمة تجارية لها واحتفظ بالكتب الثمينة والمربحة وباعها.

كما تدخل تجارة الأعضاء البشرية ضمن مصادر دخل داعش. وكان السفير العراقي لدى الأمم المتحدة، محمد علي الحكيم، أعلن في وقت سابق، عن اكتشاف عشرات الجثث في مناطق كانت خاضعة لسيطرة "الدولة

الاسلامية" تبين أن أصحابها خضعوا لعمليات جراحية لاستئصال أعضاء، وبخاصة القلب، الكلى، الكبد، البنكرياس وقرنية العين؛ علما بأن سعر الكلية في السوق السوداء يصل الى حوالي 200 ألف دولار. وأشار تقرير نشرته صحيفة "ديلي ميل" البريطانية، في العام 2014 الى أن داعش يجني أكثر من مليوني دولار سنويا من تجارة الأعضاء البشرية التي يستأصلها من جثث رجاله القتلى ومن الرهائن الأحياء بما في ذلك الأطفال.

وتدرّ على داعش مداخيل الفدية على المخطوفين في حدود 45 مليون دولار سنويا. أما ضريبة الدخل فيفرضها داعش على الأفراد بنسبة 10%، وبين 10 الى 15% على أرباح المؤسسات، و 2% على مبيعات السلع اليومية، وهذا اضافة الى الضرائب على الطرق والمعابر التي يسيطر عليها التنظيم. أما الجزية، فقد بدأت على مدينة نينوى بنحو 5 ملايين دولار شهريا، لترتفع الى 11 مليون دولار شهريا. عدا ذلك، فالرسوم على طلاب المدارس تتراوح بين 22 دولار على طلاب المدارس الابتدائية، الى 43 دولار على المراحل الأعلى الى 65 دولار على الطلاب الجامعيين – وفقا لمركز الأبحاث التابع للكونغرس الأميركي. (مصادر اضافية للمعلومات عن اقتصاد داعش من"فايننتشال تايمز" و"الأخبار" اللبنانية 11/12/2015)

وهكذا، فبمقدار ما يحقق داعش من امكانات الاستقلال المادي عن خالقيه وأولياء نعمته، بمقدار ما يتمرد عليهم ويخرج عن طاعتهم حيثما تتعارض

المصالح، حيث غدت له مصالحه الخاصة. وبالمقابل – طالما بقيت الدول الغربية ودول الخليج وتركيا بحاجة لخدمات هذا التنظيم، فهي تواصل دعمه، وفي الوقت ذاته تواصل محاولات السيطرة على حركته وتحديد مسارها.

وفي التربة المأزومة اقتصاديا واجتماعيا، والتي ينتشر فيها الجهل والأمية الثقافية والسياسية، تتوفر لداعش تربة مثالية لاجتذاب الكثير من المهمشين والمنبوذين، بحيث ينقلب الواحد منهم، بعد حمله السلاح، من فاقد للأمل في الحياة، الى متحكّم برقاب الآخرين: من الضعف المطلق الى الهيمنة المطلقة. (جرى اقتباس العديد من الأرقام والوقائع في فصل 'دولة داعش' عن نشرة لوكالة أوقات الشام، الصادرة في 11 كانون أول/ ديسمبر 2015، بالاضافة الى المصادر السالفة الذكر).

لماذا توجّه داعش نحو العراق أولا؟

كما اشير سابقا، فإسم داعش هو اختصار لـ "الدولة الإسلامية في العراق والشام". أما أن يأتي إسم العراق أولا، فليس صدفة، مع أن ظهوره، كتنظيم إرهابي، كان في البداية، فوق الأراضي السورية وتحت مظلة القاعدة. لكن المهمة التي أوكلت له منذ أواسط العام 2014 كانت الإنطلاق نحو العراق أولا، اعتمادا على الترتيبات الأميركية السالفة الذكر والتي، فيما يبدو، ولّدت الاعتقاد بأنها كفيلة بتامين نجاحه هناك؛ ولم يكن توقيت انطلاق داعش نحو العراق، بدوره، صدفة. فقد جاء انطلاق داعش

نحو العراق **بعد فشل** الحملتين العسكريتين السالفتي الذكر، الأولى بقيادة قطر والثانية بقيادة السعودية، ضد سورية. يؤكد هذا توقيت توجه داعش نحو العراق، في حزيران 2014، حين بدا واضحا فشل الحملة السعودية التي تلت الحملة القطرية ضد سورية. ولتفادي نفس المصير للحملة الثالثة التي تتولاها داعش هذه المرة في سورية، جرى توجه داعش أولا نحو العراق، المفكك والضعيف، كما تركه الغزو الأميركي، للاستيلاء عليه أولا، ثم العودة منه بالقوة المطلوبة، التي يفترض تجنيدها من الطائفة السنية هناك، بحيث تضمن انتصاره في سورية، التي تمثل الهدف الأول والعصي على المتآمرين، مأخوذ في الحسبان أن الكادر العسكري الأساسي في داعش هو من ضباط جيش صدام حسين، الذين يعرفون جيدا طبيعة الأرض العراقية وسكانها.

وحين عجز داعش عن الوصول الى بغداد ، كما راهنت واشنطن واتباعها في المنطقة، حاولت الأخيرة تجيير هذا الفشل لصالح مخططها السالف الذكر بتقسيم العراق، وتبرير تسليحها لكل من البشماركة الكردية وسنة الأنبار، بمعزل عن الحكومة المركزية في بغداد، بدعوى محاربة داعش! وبدعوى محاربة داعش أيضا جرى تدريب مقاتلين في تركيا والأردن والسعودية وقطر، لإرسالهم في الوقت المناسب للقتال في سورية الى جانب العصابات الإرهابية العاملة هناك . ويلفت الانتباه أن هذا كله جاء بعد أن **توقف** داعش عن التقدم، بل وبعد بدء **تقهقره**، ما يكشف زيف الزعم بأن هذا التسليح والتدريب إنما هو لمواجهة داعش، وإلاّ لماذا لم

يأت ذلك كله حين كان داعش يتقدم في العراق كالاعصار، وإنما وهو يتقهقر!.

ومعلوم أنه خلال اجتياح داعش الخاطف للأراضي العراقية، حاول الإقتراب من "أربيل" عاصمة سلطة البرازاني الكردية – كما أشير سابقا –، مما أثار واشنطن، التي تحرص على هذه السلطة وتعتبرها قاعدة لها منذ العام 1991 ومكوّنا أساسيا في مخططها لتقسيم العراق . كان فايدن، نائب الرئيس الأميركي، قد دعا في مقال له في صحيفة الواشنطن بوست في آب 2014، عقب اجتياح داعش لمساحات واسعة من العراق. . دعا لتقسيم العراق الى ثلاث كيانات؛ وسبق له عام 2006 حين كان عضوا في مجلس الشيوخ أن طرح مشروعا مماثلا. وكرر نفس الدعوة لتقسيم العراق الجنرال الأميركي رايموند اوديرنو قائد القوات البرية في آخر مؤتمر صحفي له، بتاريخ 13/ 8/ 2015 قبل تقاعده. وقد جاءت مناقشات لجنة الشؤون الخارجية في مجلس النواب الأميركي، بداية أيار 2015 لتبني قانون يتيح تسليح كل من البشماركة الكردية – البرازانية وعشائر السنة في الأنبار، بمعزل عن الحكومة المركزية في العراق، وباعتبارهما كيانين مستقلين، واستقبال أوباما لمسعود البرازاني في البيت الأبيض كرئيس دولة، مؤشرات اضافية تؤكد مضي واشنطن في السعي لتقسيم العراق. من جانبها، عبّرت السعودية عن تأييدها لنظام المحاصصة الذي أرساه الأميركي بريمر، والذي يشكل حجر الأساس في مشاريع تقسيم العراق؛ فقد صرح وزير الخارجية السعودي، عادل الجبير، في 22/ 1/ 2016، لشبكة "سي. إن. إن" الأميركية ،

بالقول: ". . وتطبيق الإصلاحات المتفق عليها قبل عام ونصف العام في العراق من أجل ضمان **توزيع السلطات بعدالة بين مختلف الطوائف**".

أما ما أسهم اسهاما جديا في أحباط المخطط الأميركي – الداعشي، الذي كان يراهن على عجز الجيش العراقي الوقوف في وجه زحف داعش نحو **بغداد**، بخاصة في ضوء افتقار هذا الجيش للأسلحة والمعدات الضرورية للقتال، كان دخول كل من إيران وروسيا على مسار هذه المعركة المصيرية؛ فالأولى فتحت مستودعاتها العسكرية للجيش العراقي للتزوّد بحاجته لهذه المعركة؛ والأخيرة زوّدت العراق حالا بإثنتي عشرة طائرة سوخوي ومروحيات قتالية. يضاف الى هذا، الدور الفعال للحشد الشعبي في المعارك ضد داعش، رغم المعارضة الأميركية لمشاركة هذا الحشد في القتال ضد داعش. وجاء تحرير مدينة تكريت من داعش على يد الجيش والحشد الشعبي العراقي، مقرونا برفض عراقي لأي تدخل أميركي في تلك المعركة، وبخاصة بعد مقتل العشرات من جنود الجيش العراقي بنيران الطائرات الأميركية يوم 12 آذار 2015 بزعم الخطأ!. . جاء هذا التحرير ليشكل مؤشرا واضحا على انعطاف استراتيجي في مسار الأحداث، في العراق.

داعش من الإنتصارات الخاطفة الى النكسات

كانت أول مواجهة حقيقية لهذا التنظيم الإرهابي في مدينة "عين العرب – كوباني" الكردية – السورية. فقد تصدّى سكانها، بما في ذلك العنصر

النسائي الذي لعب دورا بارزا في هذا التصدي، بالأسلحة الخفيفة، في الأساس، لزحف داعش وأوقفوه. وبرغم ما تنبأ به، في تشرين أول 2014، الرئيس التركي، أردوغان، بسقوط كوباني في أية لحظة، تمّ في كانون ثاني/ يناير 2015 طرد داعش بعيدا عن كوباني . وتنبؤ أردوغان الفاشل يستند الى حجم المساعدات التي قدمتها تركيا لداعش عشية هذه المعركة التي أرادها أردوغان ضد أكراد سورية بقيادة حزب الشعوب الديموقراطي الكردي، الطامح لحكم ذاتي شمالي سورية، وهو ما تقاومه تركيا بكل ما فيها من قوة، تحاشيا لتأثيرذلك على أكراد تركيا الذين يعدّون قرابة العشرين مليون كردي ومحرومون من هذا الحق. وبموجب "ديفيد ل. فيليبس"، من جامعة كولومبيا – معهد حقوق الإنسان – "زوّدت تركيا داعش وتنظيمات جهادية أخرى بمساعدات عسكرية ولوجستية ومالية وطبية"(نشرة Portside من مقال للكاتب Meredith Tax، بتاريخ 25 /4 /2015).

وحين غدا ارتداد داعش عن عين العرب – كوباني باديا للعيان، بدأت محاولة ثلاثية الأبعاد، أميركية – تركية – كردية برازانية اتخذت المنحى التالي:

أ. تولّت تركيا عرقلة وصول عناصر موالية للحزب الديموقراطي الكردي، سواءا من حلفاء هذا الحزب في تركيا أو سورية، الى مدينة عين العرب – كوبالي، لنجدة المدافعين عنها؛

ب. وبدلا عن ذلك جرى استقدام عناصر من البشمارغة الكردية التابعة

لسلطة البرازاني في شمالي العراق، المشمولة بالحماية الجوية الأميركية منذ العام 1991، والتي هي من حينها في تنسيق متين مع واشنطن؛

ج. الإعلان عن تغطية تلك المعركة بالغطاء الجوي الأميركي. لكن نشاط الطيران الأميركي، في هذه المعركة، كان استعراضيا في الأساس، كما لاحظ المراقبون؛ بل تولّى هذا الطيران إسقاط إمدادات لداعش، مرة بدعوى "الخطأ" وأخرى من طائرات "مجهولة"!. وإذا كان لا مفر من اندحار داعش بعيدا عن عين العرب – كوباني، فقد غدا هدف واشنطن وأتباعها السطو، ولو جزئيا، على هذا النصر، من صناعه الحقيقيين، وتجييره للطيران الأميركي والبشمركة التابعة لسلطة البارازاني، الحليف المضمون لواشنطن في العراق.

منعطفات سياسية تعكس المتغيرات على الأرض

لعل أهم هذه المتغيرات في المنطقة، الوقائع التالية:

الأول:

في مرحلة معينة من صمود سورية على مدى أكثر من أربع سنوات في وجه موجات الإرهاب المعولم، والتي هي بمثابة حرب كونية حقيقية تقف من ورائها الدول الإمبريالية الرئيسية: الولايات المتحدة وفرنسا وبريطانيا، والدول الاقليمية تركيا والسعودية وبقية دول الخليج واسرائيل.. أوصل هذا الصمود إدارة أوباما الأميركية الى الإستنتاج السياسي الذي عبّر عنه تصريح وزير الخارجية الأميركية،

جون كيري، أواسط آذار 2015 بأنه "سيتعيّن على واشنطن، في نهاية المطاف، التفاوض مع الأسد" .

والثاني:

جاء التعبير السياسي عن ما يحققه الجيش العراقي والحشد الشعبي من تقدم، في تحرير المزيد من الأرض العراقية، التي وقعت بيد داعش في البدء، ولو ببطء، بسبب نقاط الضعف في تكوين هذا الجيش، التي أرساها الإحتلال الأميركي للعراق، وما تزال قائمة وتفعل فعلها السلبي في نشاطه. . جاء هذا التعبير السياسي في التطور الايجابي الهام في موقف العراق مما هو جار في المنطقة، بابتعاده عن المحور الذي تقوده السعودية بمقدار اقترابه من محور المقاومة؛ يضاف الى ذلك الحراك الشعبي العراقي الواعد والمتكرر، على شكل موجات، طلبا لتامين الخدمات الضرورية ومحاربة الفساد والاصلاح الحقيقي للدولة العراقية وأجهزتها، وإلغاء نظام المحاصصة الطائفي الذي أرساه الإحتلال الأميركي للعراق.

والثالث:

توقيع اتفاق فيينا بين ايران والدول الست الكبرى، في تموز 2015، الخاص بمشروع ايران النووي، بعد طول تسويف، مما يعزز قدرات الأخيرة في الصراع المحتدم على مستوى المنطقة برمتها. وقد جاءت مشاركة ايران، لأول مرة، في الاجتماع الدولي الذي انعقد

في فيينا، في 2015/ 10/ 29، لبحث الأزمة السورية تعبيرا عن الاعتراف الدولي بوزن ايران ودورها الاقليمي.

* * *

الدعم العسكري الروسي لسورية

جاء الدعم الجوي العسكري الروسي للجيش السوري، على خلفية الوقائع السالفة الذكر، ليقلب المعادلة في المنطقة. وكان قد سبق هذا التطور الدرامي مباشرة، الإعلان عن تشكيل لجنة تنسيق رباعية، مقرها بغداد، وتضم كلا من ايران والعراق وسورية وروسيا، لتبادل المعلومات حول منظمات الارهاب ونشاطها في المنطقة. وكان الرئيس الروسي، بوتين، قد أوضح قبلئذ، في خطابه أمام الجمعية العمومية للأمم المتحدة، أواخر أيلول 2015، أن بلاده ترى في الارهاب الناشط في سورية خطرا قابلا للتمدد والانتقال الى مناطق **القفقاس الروسية**. وبينما اعتبر وزير الدفاع الأميركي الدعم العسكري الروسي لسورية "عدوانا" وتحديا "للنظام الدولي القائم" (وكالات الأنباء- 2015/ 11/ 8)، فإن مراسل صحيفة "صنداي تايمس" البريطانية عقب على نفس الحدث يوم 2015/ 12/ 6 بالقول: ". . إنهم (أي الروس) يريدون حماية سورية والعراق والمنطقة، وأنفسهم، بل وحماية أوروبا. ولا أبالغ حين أقول أن الروس يحمون أوروبا اليوم". هذا، وقد حدّد الحضور العسكري الروسي في سورية وحسم القضايا التالية:

أ. وضع حدّا نهائيا لأحلام الذين ظلّوا خلال أكثر من أربعة أعوام يراهنون على تغيير النظام في سورية بقوة السلاح؛

ب. وضع واشنطن والحلف الذي أقامته، منذ آب 2014، بدعوى محاربة داعش أمام امتحان صعب، اما الانضمام الى محاربة جدية لهذا الارهاب، **والمعيار** لذلك هو التنسيق مع الجيش السوري، القوة الوحيدة على الأرض السورية لمحاربة الإرهاب، أو تعرية حقيقة موقفها **المعادي للإرهاب قولا ودعمه فعلا**؛ وهذا ما أوقع واشنطن وحلفاؤها في حالة ارباك لا يحسدون عليه.

ج. وضع حدا نهائيا لعربدة الطيران الحربي التركي والاسرائيلي في الأجواء السورية، وقد تعزز هذا الأمر عقب نشر الروس لصواريخ اس 400 في الأراضي السورية والتي غطتها بالكامل، عقب إسقاط الأتراك للطائرة العسكرية الروسية. ومعلوم أن الطيران الحربي التركي كان يقوم بدعم عصابات الإرهاب شمالي سورية، كما أن الطيران الحربي الاسرائيلي سبق له وقام بأكثر من عشرغارات، خلال الأزمة السورية، دعما للعصابات الارهابية، تحت غطاء منع انتقال السلاح الى حزب الله؛

د. تبديد أحلام أردوغان في اقتطاع مناطق حساسة وواسعة من الأرض السورية المتاخمة للحدود التركية، بدعوى اقامة منطقة عازلة لايواء النازحين السوريين الى تركيا فيها.

وحين اتضحت، ومنذ وقت مبكر، النتائج الحاسمة لمشاركة الطيران

الحربي الروسي في المعركة ضد الإرهاب في سورية، بالتعاون والتنسيق مع الجيش السوري على الأرض، فإن واشنطن وحلفها "لمكافحة" داعش الذي أعلنته في آب 2014 ولم يحقق أية نتائج تذكر، اصيبت بالإرتباك الشديد. في البدء، راحت تزعم في إعلامها وإعلام حلفائها في الغرب وأتباعها في المنطقة أن نشاط سلاح الطيران الروسي في سورية يستهدف المدنيين أكثر مما يستهدف الإرهابيين، ثم راح الصراخ يعلو بأن هذا النشاط يستهدف المعارضة المعتدلة وليس داعش. من جانب آخر، راح الجانب الأميركي، لتغطية عدم جديته في محاربة داعش والمنظمات الارهابية الأخرى، مقارنة بالدور الروسي الجدي والفعال في هذا المجال، يقوم، بين الحين والآخر، باصطياد أحد عناصر هذه العصابات، لاتخاذه مادة للضجيج الاعلامي. ففي 2016/ 3/ 25 أعلن وزير الدفاع الأميركي ، أشتون كارتر بنفسه، عن مقتل عبد الرحمن مصطفى القادولي، الملقب بـ"يحيى الامام". من جانب ثالث، راح الجانب الأميركي يلجأ للتزييف الصارخ للحقائق؛ ففي 2016/ 4/ 26، صرح الجنرال الأميركي بيتر غريستين لصحفيي البنتاغون، أنه عندما وصل الى بغداد عام 2015، كان ما بين 1500 الى 2000 مقاتل أجنبي ينضمون الى "داعش" كل شهر، وأضاف قائلا: ". . وتقديراتنا تشير الى انخفاض العدد الى 200 شهريا. . ونشهد ارتفاعا في أعداد المنشقين عن هؤلاء المقاتلين". (صحيفة القدس: 2016/ 4/ 26)؛ وطبعا، نسب هذه النتائج، تزويرا للواقع، الى الدور الأميركي في محاربة "داعش"! لكن أمام النتائج الباهرة والسريعة التي تحققت على الأرض نتيجة التدخل الروسي في محاربة الارهاب

في سورية، أضطرت واشنطن لطلب التعاون مع موسكو لفرض وقف العمليات العسكرية في سورية، اعتبارا من 2016/ 2/ 27.

وقد حقق هذا الوقف للعمليات العسكرية نتائج إجابية في معركة دحر الإرهاب المعولم وعزله في سورية، رغم استثماره لادخال المزيد من السلاح والمقاتلين، ثم اجهاضه وتخريبه. وكان مما حققه هذا الوقف المؤقت للقتال عزل نسبي لكل من داعش وجبهة النصرة وأتباعهما عن الآخرين؛ هاتان المنظمتان اللتان تضمان في صفوفهما القسم الأكبر، إن لم يكن جميع المرتزقة الأجانب، لتكونا هدفا محددا لاستمرار العمل العسكري، برا وجوا، لتصفية وجودهما، باعتارهما منظمات إرهابية بموجب قرارات مجلس الأمن الدولي، وبالتالي لا يشملهما قرار وقت القتال، ويصعب على واشنطن الإعتراض على مواصلة القتال ضدهما؛ ومن جانب آخر، فتح وقف القتال مجالا لتطوير عمليات المصالحة الوطنية، في أجواء انتصارات الجيش السوري من جانب، وإصابة المواطن السوري العادي بالإعياء من طول الصراع الدامي وما سببه من قتل ودمار، مما أتاح ويتيح تحقيق إنجازات ملموسة في ميدان المصالحة الهام. وفي إطار عمليات المصالحة هذه، راح الطرف الروسي يلعب دورا إيجابيا، في ضمان عدم الانتقام من الذين حملوا السلاح، من السوريين، في وجه النظام، اذا توجهوا للمشاركة في عمليات المصالحة الوطنية.

ومعروف أن كلا من تركيا والسعودية اللتان أفزعتهما الآفاق الإيجابية

لوقف القتال واحتمالات تسوية الأزمة السورية على نحو يتعارض مع أهدافهما، باشرتا على الفور العمل لتخريبه وتحريض مجموعات وافقت عليه، ك "جيش الاسلام" و"جند الشام" لتتحوّلا الى واجهة وغطاء لكل من داعش والنصرة في عملية تخريب وقف القتال وافشالها، وكانت واشنطن والرياض قد قدمتا هاتين المنظمتين الارهابيتين على انهما منظمتان معتدلتان!، وعلى ضوء هذا الزعم، جرى ضمهما، كحصان طروادة، الى وفد المعارضة السورية للمفاوضات الذي شكلته السعودية. ثم كانت الخطوة التالية بالزعم أن استمرار القتال ضد النصرة هو قتال ضد المعارضة المعتدلة!؛ في محاولة لانقاذ النصرة، والالتفاف على قرار مجلس الأمن الذي صنفها كمنظمة ارهابية، بالزعم أنها من القوى المعتدلة ! في وقت جرى تزويدها، مؤخرا، بأسلحة حديثة لتمكينها، مع العصابات التي تقودها ليس مجرد تخريب عملية وقف القتال وحسب، بل وتحقيق انتصارات على الأرض.

جاء في تقرير للمركز البحثي الأميركي "إنتربرايز"، كتبه الباحث مايكل روبين، أنه من المستحيل هزيمة تنظيم "داعش" الإرهابي في ظل وجود الرئيس التركي رجب طيب أردوغان في السلطة. (وكالة أنباء الشام الإخبارية 2016/ 4/ 4)؛ لكن من الواضح أن قدرات أردوغان، بعد أحداث الخامس عشر من تموز، سواء أكانت محاولة انقلاب حقيقية أو تمثيلية مسرحية، في مقدمة أهدافها التصفية الكاملة لدولة أتاتورك العلمانية.. هذه القدرات ستتراجع، ولو لبعض الوقت، عن مواصلة

التدخل، بالوتيرة السابقة في الشأن السوري والعراقي. أما عادل الجبير، وزير خارجية السعودية، فيردد دون توقف المطالبة باسقاط الأسد سلما أو حربا! ولا يقتصر الأمر هنا على التطاول على سيادة الدولة السورية، خلافا للشرعية الدولية، بل ان ذلك يمثل الغطاء لتخريب أية عملية للتسوية السياسية للأزمة السورية والاصرار على مواصلة نشاط المنظمات الارهابية في سورية. لكن المسار العام للأحداث في المنطقة يؤكد ان هذه المحاولات يمكن لها أن تشوش وتعقد الأمور، ولكن لن تستطيع تغيير المسار العام للأحداث، المغايرلهذه المحاولات.

ان سير الأحداث، بخاصة عقب دخول الطيران الحربي الروسي أرض المعركة السورية في الثلاثين من أيلول 2015، اضطر أعداء سورية للموافقة، في بيان فيينا، 29/10/2015 للاعلان عن التمسك بوحدة أراضي الدولة السورية، وعلمانية نظامها الذي يجب أن يتشكّل عبر انتخابات برلمانية ورئاسية، باشراف دولي.

إن مجموع هذه التطورات والمتغيرات تؤشر على أن منطقة الشرق الأوسط على عتبة تحوّلات نوعية، لن تكون بالقطع في صالح إسرائيل وقلاع الرجعية في الخليج، بل على حسابهم، ولصالح شعوب المنطقة وفي عدادها الشعب الفلسطيني وقضيته العادلة. وهذا، بالضبط، مصدر القلق المتزايد – للاسرائيليين والخليجيين – وتطلّعهم لمزيد من **التنسيق والتقارب العلني فيما بينهم**، مقرونا بانتقاداتهم المشتركة والمتصاعدة للسياسة الأميركية

التي خذلتهم و"سمحت"، أوعلى الأصح، عجزت عن منع حدوث هذه المتغيرات الهامة. وقد جاء اجتماع فيينا، بالمبادرة الروسية ومشاركة كل من الولايات المتحدة ودول غربية أخرى والدول الاقليمية المعنية وفي عدادها ايران لأول مرة، مؤشرا واضحا عن اتجاه هذه التطورات.

* * *

واشنطن وأنظمة الخليج

جاء تصريح أوباما في 2015/ 4/ 6، الذي اعتبر فيه أن سبب مشاكل أنظمة الخليج " ليس الخطر من الخارج، وإنما من السياسة الداخلية "، المتعلقة بحقوق الإنسان والبطالة، كما فسرها، وكرر مضمونها بعد توقيع إتفاق فيينا بين الدول الست وإيران، ثم أفاض في تصريحاته مع مجلة "ذي أطلنتيك"، في نيسان 2016، حيث اتهم السعودية بالعمل على نشر " الوهابية" المتزمتة. من الواضح إن هذه التصريحات الصريحة والعلنية تحمل أكثر من معنى ومدلول:

الأول:

محاولة واشنطن التنصل من أية مسؤولية عن فشل المعارك التي باشرتها وانغمست فيها دول الخليج، وبخاصة ضد سورية، وفي السعي المحموم لتكتيل الإسلام السني ضد إيران الشيعية وتحويل هذا الصراع من **سياسي** الى **ديني**، رغم أن كل ما جرى في هذا المضمار تمّ **بالدعم والتحريض الأميركي**؛

والثاني:

هو رسالة صريحة من واشنطن لهذه الأنظمة الخليجية بأن واشنطن تتنصّل سلفا من نتائج الاصرار على مواصلة هذه السياسات **بالطريقة الهوجاء** التي تسير عليها دول الخليج حتى الأن في المنطقة، والتي قد تقود، في النهاية، ليس فقط الى ضرب المصالح الأميركية في المنطقة، وإنما الى تقويض الأنظمة ذاتها ودفع حركة شعوب المنطقة في اتجاهات سياسية – اجتماعية راديكالية؛

والثالث:

هو أن الخطر على أمن هذه الدول، الذي تحرص واشنطن عليه وتقلق بسببه، ليس من الخارج وإنما من القضايا الإجتماعية المتفجرة داخلها، والتي لا تعالج بالمغامرات الخارجية، بل إن هذه المغامرات الفاشلة تفاقمها. وبالطبع، لو كانت هذه المغامرات تنجح لكانت واشنطن **تحتضنها وتباركها**.

والرابع:

أن واشنطن تتطلع الى **تغييرات** في تركيبة أنظمة الحكم في دول الخليج تؤدي الى انتقال السلطة من أيدي **مخلفات القرون الوسطى**، التي عفا عليها الزمن، لأيدي ممثلي **البرجوازية الكومبرادورية**، المرتبطة عضويا بالرأسمال المعولم، في ضوء المتغيّرات النوعية التي طرأت على

مجتمعات دول الخليج، في العقود الأخيرة، وبخاصة نمو طبقة التجار ورجال الأعمال من جانب، ومن الجانب الآخر الاتساع الكبير في فئة الأكاديميين، الذين لم يعد من الممكن قبولهم بأعراف القرون الوسطى؛ وقلق واشنطن الشديد من أن يؤدي المزيد من تأخرعملية التغيير هذه، الى إفلات الأمور وخروجها عن السيطرة، في منطقة ملتهبة، وفي الوقت ذاته استراتيجية وحيوية لواشنطن.

* * *

أما على الجانب السعودي، فإن التطورات السالفة الذكر، ولا سيما الفشل في سورية والعراق، وانعطاف الأخير، أكثر فأكثر، نحو محور المقاومة في المنطقة. . هذه التطورات التي مثلت نقلة نوعية في تغيير موازين القوى في المنطقة لغير صالح المعسكر الرجعي الذي تقوده السعودية وتدعمه واشنطن، جعل حكام السعودية يشعرون بأن الحلقة تضيق عليهم ، والنار تقترب من عباءاتهم.

وبالتالي: قادت مجموعة هذه التطورات الرياض، التي تصادف تغيّر ملكها وطاقمه الى تغيرات في سياستها الخارجية. وبدلا من مراجعة هذه السياسة الفاشلة والتراجع عنها اندفعت الرياض الى الايغال في تلك السياسة العدوانية الفاشلة، كما رصدتها وكالة الاستخبارات الألمانية بالقول: " الموقف الدبلوماسي، الذي كان حذرا لأعضاء القيادة السابقة في العائلة

السعودية المالكة، جرى استبداله الان بسياسة تدخل اندفاعية" (صحيفة القدس العربي 2015/ 12/ 10)، هذه السياسة الجديدة لحكام السعودية قادت الى مباشرة الإجرائين التاليين بالتوازي: الأول شن العدوان على اليمن المجاور، في محاولة يائسة لمنع انعتاقه من الوصاية السعودية؛ وهذه هي الحرب الأولى التي تخوضها السعودية مباشرة، وليس بالوكالة، منذ اندلاع الحراك الشعبي العربي عام 2011، (إذا استثنينا التدخل العسكري السعودي في البحرين لقمع انتفاضة شعبها). واذا كانت هذه الحرب قد استمرت لعدة شهور وقفا على سلاح الطيران، فقد تطوّرت الى غزو بري، بمرتزقة من السودان وبعض دول الخليج وأجانب، بعد أن ثبت الفشل الكامل للغارات الجوية في تحقيق أي هدف عسكري أو سياسي، عدا التدمير والتقتيل العشوائي.

وبينما تخوض السعودية حربها الجارية ضد اليمن بشكل مباشر، تتحوّل واشنطن، منذ تولي أوباما الرئاسة الأميركية، الى خوض الحروب بالوكالة، بعد فشل الحربين اللتين خاضتهما بجنودها في أفغانستان والعراق. لكن تحوّل واشنطن من الحرب المباشرة الى الحرب بالوكالة لم تتفهمه وتسلّم به دول الخليج وإسرائيل، مما فجّر الخلاف العلني معها، ولا سيما حول الاتفاق مع ايران الخاص بمشروعها النووي، الذي رفضته وعارضته اسرائيل والسعودية من دون دول العالم. وهكذا راحت هذه الدول تعبّر، بأشكال مختلفة، عن عدم رضاها وعدم قبولها لسياسة واشنطن هذه. بمعنى آخر: هي تريد من واشنطن، عدا رفض الاتفاق

النووي مع ايران، شن الحروب **بجنودها** ضد ايران وسورية على وجه الخصوص؛ وفي اطار التعبير عن عدم رضاها عن سياسة وشنطن في هذه القضايا توجهت دول الخليج وعلى رأسها السعودية للعمل على توثيق العلاقة، بشكل تظاهري، مع فرنسا، مما أتاح للأخيرة – تحت ستار المزاودة الكلامية على واشنطن – فرصا إضافية لتسويق مصالحها، وبخاصة في ميدان بيع أسلحتها لدول الخليج، والتقارب السياسي معها، كما بدا في دعوة الرئيس الفرنسي، فرانسوا أولاند، لحضور إجتماع مجلس التعاون الخليجي المنعقد بداية أيار 2015 في العاصمة السعودية؛ يقابل ذلك امتناع أربعة من أصل ستة من رؤساء دول الخليج وفي مقدمتهم ملك السعودية، عن تلبية دعوة أوباما الى لقاء في منتجع كامب ديفيد، قبل ذلك مباشرة؛ هذا، عدا صفقات السلاح التي فازت بها فرنسا لدى دول الخليج. فقد وقعت السعودية مع فرنسا على صفقة بـ 12 مليار دولار، تتضمن أسلحة متنوعة وبناء مفاعلات نووية (صحيفة القدس: 2015/ 6/ 24) بينما تعاقدت قطر مع فرنسا، أواخر نيسان 2015 على شراء 24 طائرة "رافال" بمبلغ 6.3 مليار دولار. وحتى الزيارة الأخيرة لأوباما للسعودية ولقاءه يومي 20 و 21 من نيسان 2016 مع الملك السعودي ثم مع قادة دول الخليج، لم تسفر، كما تشير المصادر الصحفية ، عن تسوية القضايا الخلافية بين الطرفين وإنما مجرد تحديدها.

أما الإجراء **الثاني** للسعودية، فقد بدا في الهرولة للملمة وتجميع مختلف مكوّنات المعسكر الرجعي في المنطقة، تحت الغطاء السني، بما

في ذلك قطر المناكف التقليدي للسعودية، وحركة الإخوان المسلمين، مع تجاوز كل ما كان معها من خلافات ونزاعات. يقول سعود الفيصل بهذا الخصوص (قبل تنحيته عن وزارة الخارجية السعودية ثم وفاته): "ليس لدينا أي مشكلة مع الإخوان المسلمين، مشكلتنا فقط مع فئة تنتمي لهذه الجماعة. هذه الفئة هم من في رقبتهم بيعة المرشد" (أي مرشد الاخوان). وبموجب "وورلد نيوز تريبيون" فالملك سلمان السعودي يشجع المصالحة مع حماس لوقف توسع إيران – الحوثيين !. ومعروف أن الدولة السعودية كانت قد صنفت جماعة الإخوان المسلمين كمنظمة ارهابية ووضعتها خارج القانون في آذار 2014.

واستجابة لهذا التوجه السعودي التصالحي الجديد مع حركة الإخوان المسلمين، أعلنت الأخيرة دعمها للعدوان السعودي على اليمن، من خلال حزب الإصلاح اليمني(فرع حركة الإخوان المسلمين في اليمن) الذي يقاتل على الأرض اليمنية في إطار "عاصفة الحزم" السعودية إياها؛ من جانب آخر انعكس هذا التصالح في أماكن أخرى وبخاصة عقب الحضور العسكري الروسي في سورية، في توجهات التقارب السعودي – التركي الذي تتوّج بلقاء أردوغان والملك السعودي أواخر العام 2015، والإعلان عن قيام تحالف استراتيجي بينهما، وكذلك في تعاون كل من السعودية وتركيا وقطر، على توحيد فصائل المقاتلين في سورية تحت إسم "جيش الفتح" بزعامة النصرة، مما أدى – حينها– الى إحتلال هذه العصابات الإرهابية لإدلب وجسر الشغور؛ (قبيل الحضور

العسكري الروسي في سورية)؛ واستقبال الملك السعودي لخالد مشعل الحمساوي – الاخواني. هذا، بينما دولة الامارات ما تزال تتحفظ على المصالحة مع حركة الاخوان المسلمين، علاوة على عداء مصر المستحكم لهذه الحركة. وتنبغي ملاحظة أن هذا التوجه السعودي للتصالح مع حركة الإخوان المسلمين، ومن ورائها مع تركيا أردوغان، جرى بعد فقدان هذه الحركة السلطة في كل من مصر بثقلها الكبير وتونس، بحيث لم يعد حكام السعودية يعتبرون هذا التنظيم مزاحما لهم وخطرا على نظامهم.

السعودية والعدوان على اليمن

حين باشرت السعودية عدوانها على اليمن، راهنت على تحويل هذا العدوان الى مواجهة شاملة في المنطقة، تجرّ اليها، كما دعت رسميا لدى بدئها هذا العدوان، دول المنطقة السنية الأساسية، من باكستان شرقا الى تركيا شمالا الى مصر غربا، للمشاركة في خوض مواجهة عسكرية شاملة، كانت تتوق أن تبدأ باليمن، كنقطة التفجير، وتنتشر لتشمل جبهة المقاومة – إيران وسورية والمقاومة اللبنانية، تحت غطاء طائفي: سني – شيعي، لتمويه طبيعة المعركة، **كمعركة بين قوى التحرر وأعدائها**. وكانت إسرائيل من أشد المتحمسين لهذا السيناريو وتراهن بحرقة عليه؛ فمواجهة شاملة من هذا القبيل تحقق لإسرائيل مجموعة أهداف إستراتيجية يأتي في مقدمتها:

أولا:

استنزاف إيران، العدو الرئيسي لإسرائيل في المنطقة في هذه المرحلة، وإجهاض استكمال الإتفاق معها حول ملفها النووي (قبل توقيع الاتفاق المذكور)؛

ثانيا:

تصعيد ومضاعفة الإستنزاف الجاري للبلدان العربية على نحو يزيد من تمزقها ويضاعف أعمال القتل والتدمير فيها، بما يعيدها مئات السنين الى الوراء، وما يتيحه ذلك من فرص التوسع الاقليمي، وتعزيز الهيمنة الإسرائيلية على المنطقة؛ وثالثا – فمواجهة شاملة من هذا القبيل في المنطقة تخلق أفضل مناخ قد يتيح لإسرائيل تنفيذ جولة جديدة، حاسمة ونهائية، في ميدان **التطهير العرقي**، للخلاص من العرب الفلسطينيين، سواء داخل اسرائيل ذاتها أو في الأراضي المحتلة في حزيران 1967. فشعار"يهودية" اسرائيل الذي شرّعه نتنياهو، الى جانب التزامه أمام الناخب الاسرائيلي في الانتخابات الأخيرة للكنيست الاسرائيلي بأن دولة فلسطينية لن تقوم طالما هو رئيس لوزراء اسرائيل يؤكدان أن برنامج اليمين الإسرائيلي المهيمن هو الإستيلاء على بقية الأرض الفلسطينية، وان إقامة نظام "ابرتهايد"(تمييز عنصري) لن يحل المشكلة الديموغرافية حلا دائما، هذه المشكلة التي غدت خطيرة على هذا المشروع ، حيث تشير آخر الإحصاءات الى اقتراب عدد الفلسطينيين في المناطق المحتلة 1967 وداخل إسرائيل من عدد اليهود داخل إسرائيل؛ إن مجموعة هذه الأهداف الإسرائيلية، تزكي القناعة حول رهان حكام اسرائيل على تفجير المنطقة بكاملها.

لكن مخططات حكام السعودية في جرّ المنطقة الى مواجهة شاملة، تحت غطاء طائفي: سني – شيعي تبخرت، نتيجة إحجام الدول المعنية

عن التورط الفعلي في هذا المنزلق الخطير، رغم رشاوى السعودية المالية بالمليارات. وبنتيجة ذلك لم يحقق حكام السعودية، من غاراتهم الجوية التدميرية التي استعملت فيها حتى القنابل الفراغية المحرمة دوليا – والمصنوعة في الولايات المتحدة، وفق شهادة منظمة "هيومن رايتس ووتش" الدولية، والتي دفعت البرلمان الأوروبي لدعوة دول الإتحاد الأوروبي لمنع بيع السلاح للسعودية. . لم يحققوا أيا من أهدافهم السياسية أو العسكرية. لقد انطلق الشعب اليمني لخلع الوصابة السعودية عنه؛ ومن الواضح من صلابة مقاومته للعدوان السعودي أنه مصمم على تحقيق ذلك.

بمعنى آخر: أراد حكام السعودية من "عاصفة الحزم" أن تكون الصاعق الذي يفجر المواجهة الشاملة في المنطقة، تحت الشعار الزائف: سني – شيعي، لكن كل ما حققته "عاصفة الحزم" ليس سوى استهداف المدنيين اليمنيين في الأساس والبنية التحتية المتواضعة في هذا البلد الفقير. وبنتيجة هذا الفشل والمأزق الذي خلفه، جرى الإعلان عن استيراد السعوية لآلاف المرتزقة من مصادر مختلفة، وفتح معركة برية يعجزون بقواهم الخاصة عن خوضها، بل ويعجزون حتى عن حماية أراضيهم من اليمنيين، كما يؤكد تاريخ الصدامات العسكرية السابقة بين الطرفين.

أما عصابات القاعدة التي جرى تنشيطها في اليمن، فقد صرّح العميد العسيري السعودي في أحد بياناته العسكرية اليومية بأن ضرب "القاعدة" ليس من أهداف "عاصفة الحزم"!، وبهذا تكون "عاصفة الحزم" فرصة

سانحة لتمدد القاعدة في بعض المناطق اليمنية، وهذا ما تحقق. يقول وزير الدفاع الأميركي، في هذا الصدد: "القاعدة هي المستفيد من الوضع في اليمن".

في ضوء هذه النتائج: فشل الرياض في جرّ دول المنطقة السنية الأساسية الى مواجهة شاملة في المنطقة، وفشل الغارات الجوية في تحقيق أي من أهداف العدوان المعلنة، وبالمقابل، تحوّل الحرب الى قتال بري، ليس هناك ما يمنع امتداده الى الأراضي السعودية نفسها، وهذا ما حذرت أكثر من جهة دولية وإقليمية حكام السعودية منه.. هذا المأزق أصاب حكام السعودية بالإضطراب والإرتباك. وجاء إعلان هؤلاء الحكام المفاجئ، في الحادي والعشرين من نيسان 2015، عن انتهاء مهمة "عاصفة الحزم"! بعد ساعات فقط من دعوة الملك سلمان للحرس الوطني السعودي البري للمشاركة في العدوان، ثم التخلّي عن ذلك.

لكن الإعلان عن وقف الغارات الجوية - إعلاميا - ومواصلتها دون انقطاع تحت إسم جديد: "إعادة الأمل"!، أكد ليس فقط حالة الإضطراب والإرتباك التي يعيشها هؤلاء الحكام، وإنما أكد أيضا أن **القرار** بإيقاف هذا العدوان أو استمراره لم يعد في أيديهم. وعلى اي حال، فحكام السعودية يواجهون، هذه المرة، وحدهم، عواقب عدوانهم وارتداداته. وهي عواقب تختلف عن عواقب الحروب التي يخوضونها، اليوم، بالوكالة في سورية وغيرها، بسلاح المال؛ فالفشل في هذه الحرب مختلف نوعيا،

وعلى الأغلب لن ينجو النظام السعودي من تبعاته.

واشنطن والعدوان السعودي على اليمن

من جانبها، باركت واشنطن هذا العدوان السعودي على اليمن ودعمته سياسيا ولوجستيا واعلاميا وفي مجال المخابرات، وأرسلت، في وقت لاحق قطعا من البحرية الحربية الأميركية وعلى رأسها حاملة الطائرات "ثيودور روزفلت" الى الشواطئ اليمنية لاحكام الحصار عليها دعما لهذا العدوان، وعرقلت في مجلس الأمن إمكانية إيصال مساعدات إنسانية للمدنيين الذين تتفاقم معاناتهم لنفاد المواد الطبية والمحروقات والمواد الغذائية الأساسية. لكن مسيرة هذا العدوان منذ انطلاقه تبرهن أن دور واشنطن يتجاوز مجرّد دور الداعم الى دور **المحرض** الرئيسي أيضا، في اطار **حروبها بالوكالة في المنطقة**. ولم يكن صدفة أن جاء أعلان بدء هذا العدوان ليس على لسان المسؤولين السعوديين في الرياض، وإنما في واشنطن وعلى لسان السفير السعودي فيها آنذاك، عادل الجبير (الذي غدا في وقت لاحق وزيرا لخارجية السعودية، ربما مكافأة له على هذا الدور)، والذي اعترف، بعد أيام على بدء هذا العدوان، بأنه كان مبيتا ومعدا له منذ أشهر. حتى إسم هذه الحرب العدوانية "عاصفة الحزم!" مشتق من أسماء الحملات العسكرية العدوانية الأميركية في المنطقة: عاصفة الصحراء وأخواتها.

وحين أعلنت الرياض عن انتهاء "عاصفة الحزم" في ضوء الفشل في تحقيق

أي هدف سياسي أو عسكري، عقبت على ذلك، في اليوم التالي مباشرة مديرة الإتصالات في البيت الأبيض، "جين ساكي" بالقول: "من الواضح أن المهمة لم تنجز. . وأن المنطقة تحتاج الى عمل أكبر بكثير". ولا يترك هذا التصريح الخطير والمكشوف أي مجال للشك بأن واشنطن كانت تطمح ليس فقط لاستمرار ما تسمى بـ"عاصفة الحزم"، وهو ما تأكد باستمرار الغارات الجوية تحت إسم آخر، وإنما مواصلة المساعي لتطويرها الى حرب شاملة، بالوكالة، تشمل المنطقة كلها، وبأيدي أبنائها. وقد تحقق، حتى الآن، تحويل هذا العدوان الى تدخل عسكري برّي، الى جانب الغارات الجوية المتصاعدة، وذلك بزج جنود من السودان والامارات العربية المتحدة والبحرين ومرتزقة دوليين من الكولومبيين وغيرهم من منتسبي شركة بلاك ووتر ذائعة الصيت في جرائم منتسبيها (تختفي الآن تحت اسم"اكاديمي")، الذين يلبسون الزي العسكري السعودي والاماراتي. وأغلب الظن أن أولئك الجنود من الامارات والبحرين ليسوا من السكان الأصليين المحدودي العدد، وانما من المقيمين من جنسيات آسيوية وافريقية مختلفة، مرتزقة وموعودون بامتيازات معينة. أما الانزال في عدن، في وقت لاحق، فقد تمّ من سفن حربية أميركية، تحت راية جيش الامارات! هذا، وقد جرى الاعلان مرة أخرى، عن وقف لاطلاق النار في النصف الثاني من كانون أول 2015، كتعبير عن يأس السعوديين من السيطرة على الوضع في اليمن، بينما يتفاقم امتداده داخل الأراضي السعودية. ومرة أخرى جرى اجهاض وقف اطلاق النار بتحريض أميركي.

ومع ذلك، فواشنطن تحتفظ لنفسها، كالعادة، بأخذ نصيبها من الغنيمة إذا انتصر هذا العدوان، والتنصل منه ومن تبعاته إن فشل، كما فعلت في حالات مشابهة لحروبها بالوكالة في المنطقة في الآونة الأخيرة. الى جانب ذلك، تميّزت المواقف الأميركية مؤخرا بالتغير **من النقيض الى النقيض** وفي فترة زمنية قياسية. فوزير الخارجية الأميركية، جون كيري، يعلن أواسط آذار 2015 أنه "سيتعيّن على واشنطن، في نهاية المطاف، التفاوض مع الأسد"، ليعود آخر نيسان من العام نفسه، أي بعد شهر ونصف فقط، ليعلن أن لا مكان للأسد في تسوية الأزمة السورية! . وبينما كان المسؤولون الاميركيون، بمن فيهم أوباما نفسه، يعلنون بأن الحرب ضد داعش ستسغرق حتى ثلاثين عاما! فإن وزير الخارجية الأميركية، كيري، يصرح في بغداد يوم 2016/ 4/ 8 بأن نهاية داعش في سورية والعراق هي مسألة أيام وأشهر! إن تغيير المواقف بهذا المستوى وبهذه السرعة مستغرب حتى على دولة صغيرة ، فما بالك بدولة كالولايات المتحدة. لكن هذا ليس بلا سبب، بل هو يعكس مقدار الإضطراب في السياسة الخارجية الأميركية، نتيجة الفشل المتلاحق والمتكرر لمخططاتها ومشاريعها التآمرية في المنطقة.

* * *

أما النظام السعودي، فان تورطه على أكثر من جبهة رئيسية في المنطقة، وفي وقت واحد: سورية والعراق واليمن (تقدر تكاليف حرب اليمن بحوالي 250 مليون دولار يوميا، بينما تشير صحيفة السفير اللبنانية بتاريخ 2016/ 4/ 16

الى تقديرات للانفاق السعودي خلال عام واحد من عدوانها على اليمن بنحو 5.3 مليار دولار)، ناهيك عن ليبيا ولبنان، هذا التورط المتعدد الجبهات راح يستنزف هذا النظام ويشتت قواه. وهكذا، بدأت عملية استنزاف قوية لمدخراته المالية المتراكمة والتي وصلت الى حوالي 700 مالیار دولار. ويتوقع خبراء المال الغربيون استنزاف هذه المدخرات خلال خمس سنوات ان بقي نزيف الانفاق على وتيرته الجارية اليوم، مأخوذ في الحسبان عملية الانتحار الذاتي التي أقدم عليها حكام السعودية، استجابة لطلب أميركي، باغراق سوق النفط العالمي ورفضهم تحديد انتاجه، مما أدى الى تراجع سعره الدولي بحوالي 70%. واذا كان هدف واشنطن من وراء ذلك ممارسة الضغوط وتأزيم الوضع الاقتصادي لكل من روسيا وفنزويلا وايران، فان هذا السلاح ذو حدّين، وقد ارتد بقوة على السعودية ودول الخليج ؛ فهي ذات اقتصاد ريعي، تمثل مداخيل النفط والغاز أكثر من 90% من موازناتها. وبنتيجة ذلك كله، اضطر حكام السعودية لتبني سلسلة تدابيراقتصادية تقشفية بعيدة المدى، تمثل هجوما سافرا وخطيرا على مستوى حياة الفئات الدنيا في المجتمع السعودي . وبموجب صحيفة "إيكونومست" البريطانية، بتاريخ 7/1/2016، فأن حكام السعودية قرروا العمل على: التصفية التدريجية لدعم الكهرباء والماء والإسكان، وخصخصة قطاعات الرعاية الصحية والتعليم، وإقرار ضريبة القيمة الزائدة بنسبة 5% على السلع الأساسية والإتجاه للخصخصة الكاملة أو الجزئية لأكثر من عشرين مؤسسة رئيسية بما فيها شركة الطيران والطائرات والإتصالات الوطنية والخصخصة الجزئية لشركة أرامكو للنفط ببيع أسهمها في السوق، وهي من أكبر الشركات قيمة في العالم.

هذا، وقد بلغ العجز في ميزانية الدولة السعودية للعام 2016 مبلغ 87 مليار دولار، بينما بلغ في السنة السابقة 98 مليار دولار (المصدر: رويترز وأسوشيتدبرس، 2016/ 2/ 28)

ويجري هذا الهجوم غير العادي على مستوى معيشة المواطن السعودي، في وقت تقفز فيه، النفقات العسكرية للسعودية وبعض دول الخريج بشكل صاروجي. وبموجب تقرير لمعهد "سيبري" (Sipri) السويدي لأبحاث السلام الدولي (نقلا عن صحيفة هآرتس الإسرائيلية 2016/ 2/ 23)، فإن إستيراد دول منطقة الشرق الأوسط من السلاح ارتفع بنسبة 61% خلال السنوات الأخيرة، مقابل تراجع لإستراد الدول الأوروبية من السلاح بنسبة 41% في نفس الفترة، وفي رأس قائمة الدول المستوردة للسلاح تأتي السعودية حيث ارتفع استيرادها منه في السنوات 2011 -2015 بنسبة 275% بالقياس لسنوات 2006 – 2010. والسعودية الزبون الأول في العالم للسلاح الأميركي، وتشتري من أميركا تجهيزات عسكرية أكثر من بريطانيا الحليف الأقرب لأميركا. والسعودية المستورد الثاني للسلاح في العالم بعد الهند. ويشير نفس تقرير معهد "سيبري" أن استيراد قطر من السلاح ازداد بنسبة 279% في سنوات 2001–2015، كما ازداد في دولة الإمارات بنسبة 35%، ومصر بنسبة 37%.

وماذا بعد داعش؟

في فترة الصعود الخاطف لهذا التنظيم الإرهابي، راحت العديد من

التنظيمات الإرهابية وفي بلدان متعددة، في المنطقة وأبعد منها، كما في الشيشان وداغيستان وغيرهما داخل الاتحاد الروسي، تعلن ولاءها لهذا التنظيم الارهابي والإنتساب اليه كتعبير، كما أشير سابقا، عن تمدد **فكرة** أكثر مما هو تمدد **تنظيم**. وإذا كانت قاعدة داعش الأساسية، في سورية والعراق تتراجع، في طريقها الى التصفية المحتومة في هذين البلدين، فان هناك مؤشرات باحتمال انتقال نشاطه الأساسي الى افريقيا: ليبيا ونيجريا وربما غيرهما، بتوجيه من داعمي وممولي هذا التنظيم الارهابي، ما يعني أن تصفية سيطرته على الأرض السورية – العراقية لا تمثل نهاية النشاط الهدام ليس لداعش وحسب وإنما لهذا النمط من الإرهاب المعولم. ويلاحظ أنه كلما انكمش وجود هذا التنظيم فوق الأرض التي سيطر عليها لدى اندفاعه، تفاقم لجوؤه للتفجيرات الانتحارية في الأماكن العامة، سواء في منطقة الشرق الأوسط أو في أوروبا الغربية، كما ازداد الصراع بينه وبين النصرة وغيرها من المنظمات الإرهابية على المساحة المتبقية لسيطرة هذه المنظمات، وبخاصة المتاخمة للحدود التركية، بوابة الإمدادات ومخرج الهروب والإنسحاب.

ومع أن تصفية سيطرة هذا الإرهاب على أي أرض في المنطقة تقلّص نوعيا طاقته التدميرية، وتكسب المجتمع – الضحية مزيدا من المناعة ضد عودته؛ لكن ما دامت الأسباب والظروف الموضوعية التي سمحت للغرب الإمبريالي إبتكار هذا النوع من **الارهاب المعولم** ضد شعوب المنطقة والعالم قائمة، فإن احتمال تكرار **توالد وتفقيس** أمثال داعش باق ومستمر؛ مأخوذ

في الحسبان أن هذا النوع من النشاط الإرهابي غدا **أحد الأسلحة الفعالة** في ترسانة الرأسمالية المعولمة، في مرحلة أزمتها الجارية. لا سيما وقد أثبت هذا النوع من **السلاح** فعاليته في استنزاف الكثير من طاقات شعوب منطقة الشرق الأوسط وتدمير بناها التحتية والاقتصادية، واقتلاع عشرات الملايين من مواقعهم وتشريدهم.

ومن جانب آخر، شكل هذا الارهاب تبريرا لتدخل الدول الإمبريالية وعلى رأسها الأميركية في شؤون المنطقة تحت غطاء "**مكافحة الإرهاب**"! فواشنطن تسعى، كما نقلت الأنباء، لإقامة قاعدة عسكرية في نينوى العراقية الى جانب قواعدها العسكرية الاخرى المنتشرة في المنطقة، بدعوى محاربة داعش؛ كما ساهم نشاط هذا الإرهاب في تنشيط عملية **بيع وتصريف الأسلحة، وإزدهار صناعتها، وبخاصة للمجمع العسكري الأميركي إياه**، وفي الوقت ذاته قدّم للقوى الفاشية في الغرب "المبرر" للهجوم على الحريات الديموقراطية، وعلى تسعير حملة القوى الفاشية على الأجانب من بلدان العالم الثالث، وبخاصة الأسلاميين. وفي هذا المضمار ليس مستبعدا لجوء واشنطن لهذا النمط من الارهاب، مع القدر المطلوب من التمويه والتورية، حتى ضد حلفائها الأوروبيين للحفاظ على التزامهم بعضوية الناتو، الذي تقوده واشنطن وتسخره في الأساس لخدمة مصالحها، رغم زوال الأسباب المعلنة لقيامه، وإرغامهم، في الوقت ذاته، على تنشيط عملية التسلح لصالح **مجمعها العسكري**، بدل خفض إنفاقها العسكري (راحت الدول الأوروبية، في

ضوء أزمتها المالية – الاقتصادية، تخفض مشترياتها من السلاح بنسبة 41%، لكن واشنطن فرضت عليها، في مؤتمر الناتو الأخير، في وارسو، زيادة هذه النفقات من جديد، كما أشير سابقا).

على الجانب الآخر، فقد غدت هزيمة هذا النوع المعولم من الأرهاب **هزيمة كاملة**، بخاصة في منطقتنا، مرتبطة بتصفية النفوذ الأمبريالي وعلى رأسه الأميركي فيها. فهذا النفوذ كان وراء ولادة ورعاية هذه الظاهرة المدمرة وانتشارها، جنبا الى جنب، مع تجفيف منابع تمويل هذا الإرهاب وضربها، وبخاصة في دول الخليج الرجعية.

أما تجفيف المنابع البشرية لهذا الارهاب، من الشباب المهمش واليائس، فهو غير ممكن ولا واقعي طالما ظروف الإفقار والبطالة والتهميش والجهل قائمة وتتفاقم (أيوب خزاني، الذي أطلق النار داخل قطار باريس – امستردام، أواخر آب 2015، مشرد، ينام في الحدائق العامة وفق شهادة البوليس الفرنسي، وبوعزيزي، الشاب الجامعي التونسي، وبائع الخضار المتجوّل، أقدم على حرق نفسه بعد أن صفعته موظفة البلدية لمنعه حتى من العمل كبائع متجوّل، والأخوان ابراهيم وخالد البكراوي، الانتحاريان ومنفذا عمليات بروكسل في آذار 2016 كانا قد حكما بالسجن، الأول في عملية سطو مسلح والثاني سرقة سيارات وهكذا؛ أما الألوف من ضباط جيش صدام حسين فقد القى بهم الإحتلال الأميركي الى الشارع دون مداخيل، ليتحوّلوا الى فاعلين في جيش داعش)؛ وطالما لم يتحقق

الإصلاح الديني، بفصل الدين عن الدولة، لتجفيف النبع الأيديولوجي المسموم، وتغيير التربة الخصبة لتوالد وانتشار الفكر السلفي – التكفيري، المستهدف التغرير بهؤلاء الشباب، بالزعم أن "الاسلام هو الحل" لمشاكلهم على اختلافها، وتحويل الأنظارعن حقيقة هذه المشاكل وطرق معالجاتها الفعلية. مع العلم بأن هذا الإصلاح يشكل رافعة أساسية في عملية التقدم الإقتصادي – الإجتماعي لشعوب المنطقة واللحاق بركب الحضارة المعاصرة، مما يشكل، بدوره، خطوة نوعية نحو تراجع ظاهرة الارهاب صوب اختفائها.

وبهذا، غدت **المعالجة الجذرية** لآفة **الإرهاب المعولم** الذي تواجهه منطقتنا والعالم اليوم تتداخل عضويا مع مهام **الثورة الإجتماعية**. وإذا كان الإرهاب المعولم هو نتاج تربة البطالة الجماهيرية والتهميش والفقر والجهل، فإن قوى العولمة الرأسمالية وأتباعها في المنطقة هي التي تولّت،عن وعي كامل، عملية صناعة هذا النوع من الإرهاب، وبالتالي، فان هذا الإرهاب هو أحد إفرازات العولمة الرأسمالية والمجمع العسكري الأميركي الذي هو أحد الأذرع الفعالة لهذه العولمة؛ لكن هذه العولمة الرأسمالية تنضج في الوقت ذاته، ورغم إرادتها، الثورة الإجتماعية على النطاق العالمي، بما تقوم به من تربيط وتشبيك ليس للاقتصاد العالمي وحسب، وانما لأزماته أيضا.

العلاقة الجدلية
بين أحداث المنطقة والتطورات العالمية

تعتبر منطقة الشرق الأوسط، تاريخيا، من أكثر مناطق العالم تأثرا بالتطورات الدولية، وذلك بحكم موقعها المتميز بين قارات ثلاثة، شكلت العالم القديم وحضاراته. وقد تعاظم هذا التأثر في ظروف العولمة الرأسمالية المعاصرة، نتيجة المزيد من التداخل الاقتصادي وترابط شبكات الاتصالات والمواصلات العصرية. لكن الأحداث الجارية، اليوم، في هذه المنطقة، هي أبعد من ذلك، وتمثل نوعا من التداخل العضوي بالتطورات العالمية؛ بل غدا تأثير هذه الأحداث، وتحديدا **في سورية** يمثل، اليوم، المرآة التي ينعكس عليها، بحساسية عالية، **عملية تشكل نظام عالمي جديد ورسم معالمه**. بمعنى آخر، تحوّلت الأزمة السورية الى مختبر يحدد مستوى التحديات المتعاظمة للنظام الدولي أحادي القطبية، ومؤشرا على تسارع تآكله، وفي الوقت ذاته، تشكل البديل؛ كما تحوّلت في الوقت ذاته الى عامل رئيسي في عملية فرز متسارعة، اقليمية ودولية للقوى؛ لكن هذا الفرز يختلف نوعيا عن الفرز الذي أعقب الحرب العالمية الثانية، والذي جرى على قاعدة أيديولوجية- اجتماعية الى حد كبير، وبخاصة في البدء، أي فرز بين معسكرين بنظامين اجتماعيين متعارضين،

رأسمالي واشتراكي، كانت محصلة هذا الفرز، آنذاك، ولادة نظام دولي **ثنائي القطبية** أما الفرز الجاري حاليا، فيجري في اطار **النظام الاجتماعي – الرأسمالي ذاته بشكل** عام، بين المحور الامبريالي العالمي: الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي واليابان بقيادة الأولى، هذا المحورالذي تبلور عقب انهيار الاتحاد السوفياتي والنظام الدولي ثنائي القطبية ويجند، اليوم، كامل قدراته المالية والاقتصادية والعسكرية الجبارة، في محاولة للحيلولة دون افلات بقية شعوب الكوكب من دائرة نفوذه ونهبه، وبين بقية الدول والشعوب الطامحة للتحرر من هذا النهب والنفوذ، والانطلاق على درب التطور المستقل؛ وتتصدر هذا المعسكرالأخير مجموعة من الدول، تقودها **سلطة البرجوازية القومية** التي ترفض، بنسب متفاوتة، الارتهان لإرادة المحورالإمبريالي. وهذه الدول ولدت، بشكل عام، في مرحلة **تفكك وتصفية نظام الحكم الكولونيالي**، هذا الانجاز التاريخي الذي تحقق في ظل النظام الدولي ثنائي القطبية، وما أتاحه من امكانيات وفرص لاختراق الجدار الفولاذي الذي أقامته الدول الامبريالية لمنع تحرر أية دولة من أسرالتبعية والتخلف، وبالتالي – من **فرص التطور المستقل حتى ولو في اطار النظام الراسمالي ذاته**.

وتتبدى وحدة عمل المحور الامبريالي، اليوم، في الاجراءات التنفيذية التي يتخذها ضد كل من يتمرد على ارادته، ومن أبرزها، عدا العدوان المباشر أو بالوكالة، **العقوبات الاقتصداية – المالية**. ويمثل تكاتف أطراف المحور الامبريالي لدى تنفيذ مثل هذه العقوبات مصدر فعالية هذا السلاح

وهيمنته في هذا الميدان. ورغم أنه ما زال مؤثرا، فقد تراجعت نسبيا فعالية هذا السلاح. وتلقي كلمات الرئيس الصيني، "شي جين بينغ" خلال لقائه بالمرشد الايراني خامنئي، يوم 2016/ 1/ 23 ضوءا خاصا على هذه االمسألة، اذ قال: ان "طريق الحرير" يمكن أن يتحول الى رمز للسلام والتقدم، وتستطيع الدول الواقعة على هذا الطريق الشهير تعزيز التعاون فيما بينها في مواجهة النموذج الأميركي الذي يسعى الى الاخلال بالتوازن الاقتصادي في المنطقة من أجل مصالحه "؛ وأضاف :"ان بعض القوى العظمى تسعى لاحتكار كل شيء وارساء قانون الغاب – اما معي أو ضدي – وأشار الى **أن الاقتصادات الحديثة سحبت البساط من تحت أقدام الاحتكارات وأوجدت أجواءا مناسبة لتوجهات الدول المستقلة (** شبكة ماي أرينا الاعلامية).

ومن المعلوم أن الولايات المتحدة ابتكرت، ومنذ الأيام الأخيرة للحرب العالمية الثانية، **أدوات فعالة** لاعادة تكبيل الشعوب، لدى انعتاقها من اسر نظام الحكم الكولونيالي. وكانت أهم هذه الأدوات، عدا الأدوات العنيفة كالعدوان المباشر وغير المباشر وترتيب الانقلابات وسواها، **صندوق النقد والبنك الدوليين**، اللذين تخصصا في اصطياد الدول، الواحدة بعد الأخرى، التي خرجت من أسار نظام الحكم الكولونيالي، الذي نضح القدرات المالية – الاقتصادية لهذه البلدان، قبل أن يتركها في حالة افلاس أو على حافته. وتصطاد هاتان المؤسستان الامبرياليتان اللتان تسيطر عليهما الولايات المتحدة ضحاياهما عن طريق القروض المشروطة،

ثم التحكّم بواسطة هذه القروض وفوائدها الباهظة في مسار اقتصاد تلك الدول، للنأي به عن آفاق التحرر من التبعية **الاقتصادية** للدول الامبريالية، بحيث تكون النتيجة استبدال سيطرة **الحكم الكولونيالي المباشر**، بسيطرة غير مباشرة عبر **القيود المالية – الاقتصادية**. (بلغ مجموع الديون على النطاق العالمي 250 تريليون دولار، بينما بلغ اجمالي الدخل العالمي 60 تريليون دولار سنويا – فضائية روسيا اليوم، 2016/ 7/ 18). وقد يمثل البنك المنبشق عن مجموعة شنغهاي، برأسمال تأسيسي مقداره 500 مليار دولار، والبنك الذي أسسته دول أميركا اللاتينية اليسارية، البداية الواعدة لتحدي هيمنة البنك وصندوق النقد الدوليين.

وليس من باب الصدف أن تقف روسيا الراسمالية، وريثة الاتحاد السوفياتي، في طليعة الخط المناوىء لسياسة هيمنة المحور الامبريالي والنظام الدولي أحادي القطبية – الولايات المتحدة. فروسيا لم تكن، يوما، مستعمرة ولا بلدا تابعا، بخاصة منذ ثورة أوكتوبر 1917؛ حيث غدا الاتحاد السوفياتي الذي تقع روسيا في مركزه، ثاني قوة اقتصادية في العالم، ومواز للولايات المتحدة في الميدان العسكري. وحين انهار الاتحاد السوفياتي، تفككت مؤسساته المختلفة، باستثناء المؤسسة العسكرية. ويبدو أن روسيا حرصت، بخاصة منذ بداية عهد بوتين، على عدم التخلي عن هذا التوازن. وهذا ما أكده خطاب الرئيس الروسي بوتين في 2014/ 12/ 4، حين قال: " **لن نسمح بتفوق أحد عسكريا علينا**".

ومعلوم أنه منذ لحظة انهيار الاتحاد السوفياتي وتفككه، لم تكف واشنطن

عن محاولات محاصرة روسيا ذاتها لتفتيتها الى دويلات وكيانات ضعيفة. وفي هذا المجال، نشطت واشنطن في العمل على خطين متوازيين، في داخل الإتحاد الروسي، وحواليه، في محاولة لتحقيق هذا الهدف. **على الخط الداخلي**، نشطت واشنطن وما تزال في دعم وتمويل عصابات الاسلام التكفيري من الشيشان والداغستانيين وغيرهم، بالتعاون مع السعودية وباكستان في الأساس، وما قامت وتقوم به هذه العصابات من تفجيرات واحتجاز رهائن وغيرها من جرائم القتل والتخريب يأتي في هذا السياق. وقد بلغت هذه الأعمال الإرهابية ذروتها في إشعال تمردين مسلحين في الشيشان – داخل الإتحاد الروسي، الأول عام 1994 والثاني 1999. واليوم، غدا أفق هذا الارهاب التكفيري داخل روسيا، صعودا أو هبوطا، مرهون، الى حد كبير، بآفاق المعركة المحتدمة مع عصابات الاسلام التكفيري في سورية والعراق وبقية بلدان الشرق الأوسط؛ حيث يمثل عنصر الإسلام الأصولي من مواطني الإتحاد الروسي المشارك في النشاط الإرهابي في كل من سورية والعراق سمة بارزة ولا سيما في المواقع القيادية الميدانية. وهذا ما يفسر دوافع الحكام الروس على المساهمة الفعالة في مواجهة هذه العصابات ودحرها في الشرق الأوسط.

أما على **الخط الخارجي** فقد فجّرت واشنطن، حتى الآن، حربين خطيرتين في محيط روسيا المباشر، أي في الجمهوريات التي كانت جزءا من الاتحاد السوفياتي؛ الأولى كانت بدفع جيش جورجيا، الذي درّبه ضباط اسرائيليون وسلحته الولايات المتحدة، لغزو أراضي أوسيتا الجنوبية وأبخازيا، عام 2008؛ والثانية، تعبئة وتسليح عصابات فاشية

أوكرانية قامت بالانقلاب على الرئيس الشرعي المنتخب في أوكرايينا. وفي الحالتين- الجورجية والأكرانية - كان الهدف احكام الطوق حول روسيا وفتح ثغرات لتدشين قواعد لحلف الناتو على حدودها المباشرة، واستكمال ما جرى وما هو جار في عدد من بلدان أوروبا الشرقية من نشر منظومة "الدرع الصاروخي" الموجهة ضد روسيا حصرا، واخراج أسطولها من البحر الأسود باحتلال أبخازيا. لكن كما هو معروف، فالمحاولتان ليس فقط فشلتا، بل وعادتا على الطرف الروسي بانجازات استراتيجية ونوعية. وفي نيسان 2016، حاولت تركيا أردوغان، تفجير نزاع مسلح، بين أذربيجان وأرمينيا، في منطقة ناغورنو قره باخ، لإرباك روسيا وإشغالها عن أزمات الشرق الأوسط وأكرايينا.

لقد وقعت أزمة جورجيا زمن ولاية بوش الابن، الذي كان يتبنى استراتيجية **العدوان المباشر**. وفي إطار هذه الاستراتيجية جرى غزو أفغانستان والعراق. ومع هذا، فان بوش الابن وقف واجما يراقب انهيارتلك المغامرة، في جورجيا، التي خطط لها وموّلها. بينما الأزمة الأوكرانية، وقعت زمن ولاية أوباما الذي تبنى استراتيجية **الحروب بالوكالة**، في ضوء النتائج المكلفة والفاشلة للعدوان المباشر في كل من أفغانستان والعراق، وبدوره لم يستطع أن يفعل شيئا سوى جرّ بقية أطراف المحور الإمبريالي وبخاصة دول المجموعة الأوروبية الى فرض عقوبات إقتصادية على روسيا، رغم تضرر العديد من هذه الدول الأوروبية من مردود هذه العقوبات.

في هذا الاطار العام، يمكن فهم الدعم الروسي لسورية وفي كونه ثابت

وغير قابل للمساومة، فهو **يرتبط بالأمن القومي الروسي ارتباطا عضويا**، وبالتالي: لا علاقة له لا بالمباديء ولا بالأيدلوجيا، وانما هو نابع من اعتبارات **براغماتية** صرفة؛ فسقوط سورية بيد العصابات التكفيرية، وبالتالي بيد واشنطن وأتباعها في المنطقة، سيضاعف بعشرات المرات قدرات هذا المعسكر في نشاطه التخريبي ضد الدولة الروسية، أخذا في الحسبان أن هذه الدولة تضم حوالي عشرين مليونا من المسلمين. ولعل التباين في الموقف الروسي من الأزمتين السورية واليمنية يشير بوضوح الى هذا الاعتبار. فبينما استعملت روسيا حق الفيتو في مجلس الأمن الدولي ثلاث مرات لعرقلة أي تدخل عسكري غربي في سورية – ناهيك عن الدعم العسكري الروسي الفعال للنظام السوري – فإنها امتنعت عن التصويت، في مجلس الأمن، على القرار الخاص باليمن، مما أتاح اتخاذ قرار يخدم مؤامرة التدخل السعودي – الأميركي في اليمن.

بعض ملامح النظام الدولي متعدد الأقطاب

حين استعادت روسيا منطقة القرم الاستراتيجية الى سيادتها، في اطار الرد على تفجير الأزمة الأوكرانية، ولم تستطع الولايات المتحدة التي بادرت الى تفجير تلك الأزمة فعل شي، عقب الرئيس أوباما على خطوات روسيا المضادة، بالقول: انها، أي روسيا "قوة اقليمية.. تهدد محيطها من موقف ضعف". ويعكس هذا التصريح التجاهل المقصود لنشوء قوى عالمية أخرى تتحدى نظام القطب الأوحد – الأميركي؛ كما يعكس، في الوقت ذاته، الاعتقاد بان روسيا ستبقى أسيرة الأزمة الأوكرانية وعاجزة عن العمل في أي ساحة أخرى. لكن روسيا فاجأت الولايات المتحدة

والعالم بعدد من الخطوات الاستراتيجية الجريئة أربكت الادارة الأميركية واضطرتها الى اعادة حساباتها.

كانت **المفاجأة الأولى** في التدخل العسكري لسلاح الجو الروسي بقوة وفعالية رفيعة في دعم الدولة السورية، بناءا على طلب الأخيرة ووفقا للشرعية الدولية، في حربها الضروس ضد الارهاب المعولم العامل بكثافة غير عادية في أراضيها، بدعم من المحور الامبريالي والرجعية الاقليمية منذ العام 2011؛ وكانت **المفاجأة الثانية** اطلاق الصواريخ المجنحة والبالغة الدقة من بحر قزوين الى أهدافها ضد مواقع العصابات الارهابية في سورية، ومن بعدها صواريخ مجنحة أخرى من غواصة في البحر المتوسط. ويسود الاعتقاد بأن اطلاق هذه الصوراريخ من الموقعين المختلفين، لم يكن لاعتبارات عسكرية بقدر ما كان رسالة سياسية لواشنطن بالتحديد، بأن نظام "الدرع الصاروخي" الذي تنشره حول روسيا يوجد لدى الأخيرة ما يحيّده. وبعد اطلاق هذه الصواريخ، عقب بوتين بالقول: ان أجهزة المخابرات الأميركية واسعة الاطلاع وعالية الكفاءة لكنها لا تعرف كل شيء! وكانت **المفاجأة الثالثة** نشر صورايخ اس 400 في سورية والتي تغطي جميع أراضيها. وكانت حصيلة كل ذلك اضطرار أوباما الى اعادة تقديراته والإتفاق مع بوتين على وقف الأعمال العسكرية في سورية وضمان ذلك من قبل الدولتين، ثم الإعلان، خلال زيارة وزير الخارجية الأميركية، كيري، لموسكو، في آذار 2016، عن تطلع واشنطن لتعاون البلدين في معالجة بقية أزمات الشرق الأوسط. وهذا إقرار مدو

بنهاية نظام القطب الواحد، وعجزه - أي الولايات المتحدة- عن معالجة الأزمات الدولية **منفردة**، وفرض روسيا لنفسها كقطب عالمي لم يعد من الممكن تجاهله.

وقد جاء هذا المتغير في موقف واشنطن من موسكو اثر هذه الخطوات الاستراتيجية الحاسمة، وبعد أن غدا زمام المبادرة السياسية والدبلوماسية ثم العسكرية في الأزمة السورية بيد موسكو، وغدت موسكو محجا لقوى المولاة والمعارضة، على حد سواء، وكذلك لحكومات دول المنطقة على اختلاف مواقفها من هذه الأزمة، (زار موسكو في نفس يوم 2015/ 8/ 26 كل من رئيس مصر والملك الأردني ونائب رئيس دولة الإمارات) لتغدو روسيا، بالتالي، عنصرا لا غنى عنه في معالجة مختلف أزمات منطقة الشرق الأوسط. بل يمكن القول بأن المعونة العسكرية الروسية لسورية علاوة على أنها قلبت الموازين في المنطقة كلها، **رسمت معالم توازنات دولية جديدة**.

أما الصين التي ما تزال تتحاشى المواجهة حتى تواصل التفرغ لتحقيق هدفها التاريخي بالتفوق على الولايات المتحدة في الميدان الاقتصادي، هذا الهدف الذي أصبح قريب المنال، فهي تدرك بأن واشنطن حدّدتها كهدفها الرئيسي للعقود القادمة. وفي هذا الاطار، راحت الولايات المتحدة تبني وتعزز قواعدها العسكرية في أوستراليا وكوريا الجنوبية والفلبين واليابان وغيرها. وبخصوص الأخيرة - اليابان - يجري حاليا، بضغط أميركي متزايد،

تغيير "دستورالسلام" الذي جرى فرضه عليها وتبنته مع نهاية الحرب العالمية الثانية، والذي حرّم عليها التسلح، لصالح اعادة تسلحها، اليوم، في اطار التحالف مع الولايات المتحدة ضد الصين؛ بينما بدأت أعمال الاستفزاز العسكرية الأميركية ضد السيادة الصينية، كما جرى منذ تشرين ثاني 2015 في المياه الاقليمية الصينية؛ وكل ذلك في اطارالسعي لتطويق الصين وعزلها، ومحاولة استدراجها الى نزاعات عسكرية تستنزفها، وإرغامها على الدخول في سباق للتسلح لعرقلة وصولها الى هدفها السالف الذكر.

من جانبها، فإن واشنطن في سباق مع الزمن في منطقة الشرق الأوسط، لإعادة ترتيب مواقعها، قبل تحويل مركز جهودها الى جنوب شرقي آسيا وأميركا اللاتينية؛ وذلك لعرقلة تجاوز الصين لها اقتصاديا خلال سنوات معدودة، وفق التقديرات؛ ومحاولة إعادة بلدان أميركا اللاتينية الى "بيت الطاعة" الأميركي، بعد أن شهدت، هذه القارة، في السنوات الأخيرة متغيرات يسارية الطابع ضد الهيمنة الأميركية ومصحوبة باصلاحات اجتماعية هامة. بمعنى آخر، فالهامش الزمني المقدّر أمام واشنطن لإنجاز ترتيباتها في الشرق الأوسط، قبل هذا التحوّل، هو حتى العام 2017 أو العام الذي يليه على أقصى تقدير.

وفي اطار هذا الهامش الزمني الضيِّق لترتيب أمورها في منطقتنا الملتهبة، تسيطر على واشنطن حالة من الارتباك تبدو جلية في ترنح مواقفها

وسياساتها في المنطقة، يفاقمها فشل مخططاتها في المنطقة؛ وفي اطار هذه الحالة جاء رضوخها، بعد طول مماطلة وتسويف، لتوقيع الاتفاق مع طهران حول برنامجها النووي، بعد اضطرار واشنطن للتخلّي عن ربط ذلك الاتفاق بتقييد نشاط السياسة الايرانية في المنطقة، مما أثار حلفاء واشنطن التقليديين في المنطقة وفي مقدمتهم اسرائيل والسعودية، كما يتجلّى الوهن جليا على موقفها في الأزمة السورية، وتحديدا في الفترة الأخيرة، مقارنة بالإندفاع الروسي في تحديد معالم مسار هذه الأزمة.

وعلى كل حال، فرضوخ واشنطن لتسوية الملف النووي الايراني – كما جرى – وكذلك اعادة علاقاتها الدبلوماسية مع كوبا بعد أكثر من نصف قرن، لا يمثل تخليا عن **الهدف** وانما تغيير للوسيلة، بعد التأكد من فشلها. وقد تحوّلت واشنطن من المواجهة الى الرهان على محاولات أخذ البلدين من الداخل، على قاعدة "**القلعة القوية تؤخذ من الداخل**"، وذلك بتعليق الآمال على عقد تحالفات ذات طبيعة طبقية مع قوى اجتماعية وسياسية تعادي النظام في البلدين. لكن مجرد وقوع هذا التحوّل في الوسيلة يمثل، في حدّ ذاته، اقرار بالفشل والعجز عن تحقيق الهدف المنشود.

والسمة المميزة للصراعات المحتدمة، اليوم، والممتدة من أميركا اللاتينية وحتى آسيا وافريقيا، هي تزايد الإستقطابات ونشوء وانتشار **المحاور المتمرّدة** على هيمنة القطب الواحد، كمجموعتي بريكس و شنغهاي وتكتل أميركا اللاتينية ومحور المقاومة في الشرق الأوسط، هذه المحاور التي تشكل قوى

اقتصادية وعسكرية وعلمية صاعدة. هذا، وينبغي الإفتراض بأن عملية الاستقطاب الجارية ستشمل، وبالتدريج وبمستويات مختلفة، جميع دول ومجتمات العالم تقريبا، اذ يصعب تصوّر بقاء أحد على الحياد في الصراع المصيري بين المحور الإمبريالي الثلاثي وبين ضحاياه.

ويتسم هذا الصراع العالمي المفتوح والمتصاعد بين المحورالامبريالي الثلاثي بالزعامة الأميركية وبين بقية العالم وتحديدا في آسيا وافريقيا واميركا اللاتينية بالسمة التالية: بينما يعتمد المحور الامبريالي المذكور نهج العدوان، المباشر وغير المباشر، المقرون بالخرق الفاضح للشرعية الدولية؛ يتبنى المعسكر الأخر نهج **الدفاع عن النفس والحق في التطور المستقل؛ مع الإلتزام في مقاومته للعدوان بالشرعية الدولية وقوانينها.**

ولعل الحالة السورية تمثل نموذجا ساطعا على ذلك؛ فبينما تدافع الدولة السورية عن سيادتها ووحدة أراضيها، بالإتفاق الكامل مع الشرعية الدولية؛ يشن المحور الامبريالي بالتعاون مع حلفائه في المنطقة حربا غير مباشرة، بواسطة عصابات ارهابية من أكثر من مئة دولة لأخذ سورية بالقوة، بالخلاف الصارخ مع هذه الشرعية الدولية؛ من جانب آخر، جاءت المشاركة الروسية في دعم الدولة السورية في الدفاع المشروع عن نفسها بناءا على طلب رسمي من حكومتها الشرعية، وانسجاما مع الشرعية الدولية وميثاق الأمم المتحدة؛ بينما جاء تحليق الطيران العسكري الأميركي في الأجواء السورية، ثم الاعلان في وقت لاحق عن وجود

مئات من العسكريين الأميركيين داخل الأراضي السورية، بدعوى محاربة الارهاب، **دون** موافقة الحكومة السورية أو أي **تنسيق** معها، ليمثل بدوره خرقا فاضحا للسيادة السورية وبالتالي للشرعية الدولية. وفي وقت لاحق، وتحديدا بعد بدء نشاط الطيران الروسي عملياته الفعالة في سورية ضد الارهاب وما حققه من نتائج نوعية، في فترة زمنية قياسية، والتي أحرجت الغرب وكشفت زيف ادعائه بمحاربة هذا الارهاب، بدأ الطيران الحربي لكل من فرنسا ثم ألمانيا وبريطانيا نشاطه في الأجواء السورية، وايضا دون اذن رسمي من الدولة السورية أو تنسيق مع أجهزتها. والمفارقة الفاضحة، أن هذه الدول لم تفكر بتدخل طيرانها ضد داعش حين كان الأخير يتمدد في الأراضي السورية والعراقية بقوة، وانما حين بدا أن مصيره قد حسم، وبخاصة بعد تدخل الطيران العسكري الروسي.

والشيء ذاته راحت تمارسه الدول التابعة للمحور الامبريالي في المنطقة؛ فحكومة أردوغان التركية ترسل قواتها الى منطقة الموصل العراقية، دون موافقة الحكومة العراقية بل ورفضها. ورغم مطالبة الأخيرة وجامعة الدول العربية والعديد من الدول الأخرى تركيا بسحب قواتها الغازية من الأراضي العراقية ، فان حكومة أردوغان تتجاهل ذلك. والمفارقة التي تبرهن بشكل صارخ على مدى استخفاف الحكومة التركية واحتقارها للشرعية الدولية اعلان أردوغان، أواخر كانون أول 2015 أنه سيسحب قواته من العراق استجابة لطلب الرئيس الأميركي أوباما!، أي ليس نزولا عند طلب الدولة صاحبة الأرض المعتدى عليها، ولا احتراما والتزاما

بالشرعية الدولية وميثاق الأمم المتحدة، وإنما استجابة لطلب أوباما! . واذا كان اعلان أردوغان بالانسحاب لم يتحقق حتى الآن، فهو مؤشر على أن الطلب الأميركي لتركيا بالانسحاب ليس جديا وانما للتمويه والتخدير، وأشبه ما يكون بما توجهه واشنطن من "مطالب" لحكام اسرائيل بالكف عن سرقة الأرض الفلسطينية وتوسيع المستوطنات الكولونيالية فوقها. وقد جاء توقيت دخول القوات التركية الأراضي العراقية، ومرابطتها في منطقة "بعشيقة" شمال شرقي الموصل تحديدا، كخطوة تحضيرية أولى في مخطط توسعي قديم مبيّت، بضم منطقة الموصل – كركوك الغنية بالنفط الى الدولة التركية. ومعروف في هذا السياق أن الموازنة السنوية للدولة التركية تتضمن بندا بمبلغ رمزي لمنطقة الموصل! (هذا، الى جانب الأطماع التوسعية في الشمال السوري). وحين بدت تصفية سيطرة داعش على الموصل وغيرها من الأراضي العراقية مسألة وقت فقط، جاء التحرك العسكري التركي الموقوت بأمل الحلول محل داعش، ربما عبر مسرحية "مشاركة" تركية في طرد داعش من هذه المناطق.

وفيما يتعلق بخرق الشرعية الدولية والعدوان على حرمة وسيادة دول أخرى، يمكن قول الشيء ذاته تقريبا فيما يتعلق بشن السعودية حربها العدوانية على اليمن. ولا يغيّر من جوهر الأمر الادعاء بأن حربها العدوانية هذه انما هي بناء على طلب رئيس انتهت ولايته واستقال رسميا من منصه.

شكل خطير آخر من الاعتداء على الشرعية الدولية وميثاقها من المحور

الامبريالي وأتباعه في المنطقة كالسعودية وتركيا وقطر، ويتمثل في مطلبهم، منذ انفجار الأزمة السورية، بتنحية رئيسها. ان تكريس سابقة في هذا المجال ستعني **انقلابا خطيرا على مفهوم السيادة الوطنية المكفولة بميثاق الأمم المتحدة**، حيث سيتحوّل الحق في اختيارحكام أي بلد من أهله الى المحور الامبريالي وأتباعه. وهذا ما يفسّر تصلّب الموقف الروسي والايراني والصيني وغيرهم من هذه القضية المبدأية والتمسك بأن الشعب السوري وحده هو صاحب الحق المطلق في تحديد حكامه. أما شخصنة الأزمة السورية برئيسها، فهي غطاء مهتريْ وبائس لتبرير التدخل والعدوان على سورية وتمويه أهدافه. بالأمس، كان المحتلون الاسرائيليون يرددون بلا إنقطاع بأن تنحّي عرفات عن القيادة الفلسطينية سيفتح الطريق لتسوية النزاع الاسرائيلي – الفلسطيني، وها قد مضى أكثر من عشر سنوات على اغتيالهم له، والنتيجة معروفة. وكذلك الحال مع صدام حسين والقذافي.

* * *

إن مجموعة هذه الظواهر والمتغيرات النوعية ترسم معالم ظاهرتين عالميتين أساسيتين، الأولى – وتشير الى بداية النهاية المتسارعة لعصر القطب الواحد في السياسة الدولية، لصالح عالم متعدد الأقطاب؛ وهذا **مؤشر واضح على تسارع المتغيرات في العلاقات الدولية وموازين القوى التي تحكمها**؛ فاذا كان النظام الدولي ثنائي القطبية الذي تشكل مع نهاية الحرب العالمية الثانية قد استمر قرابة نصف قرن حتى انهار بانهيار الاتحاد السوفياتي

بداية تسعينات القرن الماضي؛ فان نظام القطب الواحد الذي خلفه راح يتداعي خلال عقدين فقط من الزمن؛ ويعكس هذا المتغيّر، في الوقت ذاته، تضاؤل وزن الإقتصاد الأميركي في الإقتصاد العالمي؛ فإذا شكل الإقتصاد الأميركي مع نهاية الحرب العالمية الثانية، نصف إقتصاد العالم كله، فإنه تراجع اليوم ليمثل قرابة العشرين بالمئة من هذا الإقتصاد العالمي.

أما الظاهرة الثانية، فهي أن هذه المتغيرات النوعية في الحياة الدولية تجري في اطار العودة الى نوع من الحرب الباردة وما يرافق ذلك، بالضرورة والحتمية، من سباق للتسلح، ما يستجيب لطموحات **المجمع العسكري الأميركي** في المقام الأول، ولأمثاله في العالم.

بعض مظاهر حرب باردة جديدة

كان الرئيس أوباما قد أعلن في مطلع ولايته الرئاسية أنه يتطلع لمصادقة الكونغرس الأميركي على معاهدة حظر التجارب النووية، لكنه سرعان ما تجاهل وعوده وتخلّى عنها. من جانبه، دشن معهد "ستراتفور" البحثي (الإستخباراتي) الأميركي عام 2016، بتحذير العالم "بأننا نقف على عتبة سباق تسلح جديد. . تتزعمه الولايات المتحدة، بوتيرة عالية لتحديث وتطوير وتوسيع الأسلحة التقليدية والنووية على السواء". في هذا الإطار، يطالب سلاح الجو الأميركي بإنتاج الجيل الجديد المتطور من الطائرات المقاتلة "إف 36" والتي ترتفع بصورة جنونية كلفة عملية التجديد هذه، بحيث بلغت أحدث التقديرات لهذه التكلفة نحو 1.2

تريليو دولار، إضافة لمئة من أحدث القاذفات الإستراتيجية من طراز "بي 21-"، وكلفة الواحدة منها 500 مليون دولار. اما أسطول الغواصات الجديدة، فيضم 12 غواصة كلفة الواحدة منها تتراوح ما بين 6 إلى 8 مليار دولار، دون تكلفة الأبحاث والتطوير والتجارب، كما تستثني كلفة الرؤوس النووية، التي تقدر بنحو 200 رأس، فضلا عن تكلفة التشغيل (المصدر: مركز الدراسات الأميركية والعربية، المرصد الفكري / البحثي - واشنطن 2016/ 4/ 2، بالإستناد الى بيانات وزارة الدفاع وسجلات لجنة القوات المسلحة في مجلس الشيوخ الأميركي). وهذه تمثل **ربيعا واعدا للمجمع العسكري الأميركي**.

وبدل حل وتصفية حلف الناتو، الذي إقيم بدعوى الدفاع عن دول غرب أوروبا الرأسمالية في وجه المعسكر الشرقي بقيادة الإتحاد السوفياتي، جرى ويجري توسيعه شرقا ليضم ليس فقط الدول التي كانت في حلف وارسو بل وحتى دويلة كالجبل الأسود، كما يجري الضغط على السويد للانضمام الى الناتو وهي التي كانت حتى في الحرب العالمية الثانية دولة محايدة؛ وكل ذلك مع التنكر الكامل للتعهدات التي قطعها القائمون على هذا الحلف اثر سقوط جدار برلين خريف 1989، حين صرّح، هانس ديتريخ غينشر- وزير خارجية ألمانيا آنذاك - بحضور جيمس بيكر- وزير الخارجية الأميركية الأسبق: " نحن اتفقنا على عدم توسيع مساحة الناتو شرقا، وهذا لا يقتصر على ألمانيا الشرقية (. . .) بل انه لن يجري في أي مكان". ومعروف أن الناتو تولّى، عام 1999، تفكيك الفدرالية اليوغوسلافية بالعنف العسكري، وفي وقت لاحق

جرى تمدد عملياته العسكرية خارج القارة الأوروبية، تجاوزا حتى لميثاقه، بغزو أفغانستان والعراق، ثم ليبيا.

وقد جاء في النشرة الصباحية لإذاعة لندن بالعربية، صبيحة 2016/ 3/ 31، بأن قائد القوات الأميركية في أوروبا، أعلن عن نشر ثلاث فرق إضافية في شرق أوروبا بدعوى مواجهة "السلوك العدواني الروسي"! . وفي جنوب شرق آسيا يجري – كما اشير سابقا– تجديد وتعزيز وإقامة المزيد من القواعد العسكرية لتطويق الصين. هذا، وقد بلغت الميزانية العسكرية الأميركية للعام 2016، مبلغ 529 مليارد دولار، عدا 96 مليارا أخرى للنفقات الإستثنائية للعمليات العسكرية (المصدر: شبكة ماي أرينا الإعلامية ووكالات الأنباء). وبالبداهة، فهذا الركض وراء التسلح على الجانب الأميركي والغربي فرض على الأطراف المستهفة رفع موازناتها العسكرية. فروسيا أعلنت عام 2011 عن خطة لتجديد وتحديث ترسانتها العسكري؛ وفي 2015/ 3/ 4 أعلن الناطق بلسان الخارجية الصينية "هونغ لي" عن زيادة ميزانية الدفاع الصينية بنسبة 7.8% للعام 2016، لأغراض دفاعية (المصدر: نوفوستي وشبكة ماي أرينا الإعلامية). هذا، وبينما تضطر واشنطن لطلب التعاون مع موسكو في معالجة الأزمة السورية، فإنها تواصل مع دول المحور الإمبريالي فرض العقوبات الإقتصادية والمالية عليها والحيلولة دون استعادة مكانها مع السبعة الكبار.

وبموجب معهد السلام السويدي، سيبري Sipri فقد بلغ إنفاق العالم على

التسلح، خلال العام 2015، تريليون ونصف التريليون من الدولارات (المصدر: الإذاعة البريطانية بالعربية صباح 2016/ 4/ 5). ولو قدر لهذا المبلغ الفلكي الذي أنفقه العالم على التسلح في عام واحد فقط أن يجري إنفاقه على مكافة الأمراض والأمية والمجاعات في العالم، لتحققت نتائج مذهلة. لكن بدل ذلك، فإن هذه المبالغ الهائلة التي تهدر سنويا على التسلح تجد طريقها الى **محفظة المجمع العسكري الأميركي وأمثاله** في العالم.

* * *

ان مقاومة شعوب ودول العالم لمساعي المحور الامبريالي احكام هيمنته على العالم ومنع انطلاق تلك الشعوب والدول على طريق التطور المستقل تتداخل، اليوم، أكثر فأكثر مع مهام الثورة الاجتماعية. فالأزمة المالية – الاقتصادية التي انفجرت بداية العام 2008 وما تزال تتفاعل هبوطا وصعودا، يجري تحويل كامل أعبائها الى كاهل الطبقات الفقيرة، وبالتالي تتسع دائرة الفقر والتهميش، بينما تتسارع عملية استقطاب الثروة على نحو يتجاوز حدود الخيال. فبموجب Forbe and Credit Suisse Global Wealth Databook 2014 and 2015: (المصدر: صحيفة الغارديان البريطانية، للكاتب لاري اليوت، بتاريخ 2016/ 1/ 18)، تضاءل عدد من يمتلكون ثروة تعادل ما يمتلكه النصف الأفقر من سكان العالم كله.. تضاءل عددهم منذ العام 2010 على النحو التالي: بلغ عدد

هؤلاء الأغنياء في العام 388–2010 فردا، وعام 2011 تقلص عددهم الى 177، وفي العام 2012 تراجع عددهم الى 159، وفي العام 2013 الى 92، وفي العام 2014 الى 80، ثم في العام 2015 وصل عددهم الى 62 فقط. في الوقت ذاته، تشير مؤسسة أوكسفام البريطانية الى أن ثروة الخمسين بالمئة الأفقر في العالم تراجعت بنسبة 41% ما بين العام 2010 والعام 2015، بالرغم من ازدياد عدد سكان العالم ب 400 مليون نسمة، في حين ارتفعت، في نفس الفترة ، ثروة أل 62 انسان الأغنى بمبلغ 500 مليار دولار. وفي تقرير لاحق لنفس مؤسسة "اوكسفام" العالمية فأن هؤلاء الـ 62 يترأسون الشركات العالمية ويشكلون – كما يقول التقرير المذكور– "حكومة الظل العالمية التي تعمل من وراء الكواليس" (المصدر: وكالة نوفوستي وشبكة ماي – أرينا الاعلامية، 2016/ 5/ 18)، فالى أين سيصل هذا الاستقطاب للثروة والفقر؟! وهل من حلّ فعلي غير الثورة الإجتماعية؟

وإذا كانت هذه الفوارق المرعبة في الثروة والفقر هي إحدى سمات عالم اليوم، فإن الإرهاب المعولم هو واحد من أعراض المرض البنيوي لرأسمالية القرن الحادي والعشرين وأحد افرازات تعفنها!

نعيم الاشهب - إصدارات:

بدأت علاقتي بالكتابة الصحفية منذ النصف الثاني من خمسينات القرن الماضي، في أدبيات الحزب الشيوعي الأردني السرية، وفي بعض الأحيان كنت أسرّب مقالات للنشر في الصحافة العلنية تحت أسماء مستعارة للتمويه على الاجهزة القمعية. وفي الستينات، تفرغت للعمل الكتابي الحزبي، خلال سني الإختفاء. وبعد الإبعاد من أرض الوطن على يد الإحتلال الإسرائيلي في آب 1971، وبتكليف من الحزب، عملت في مجلة «قضايا السلم والإشتراكية» التي كانت تصدر في مدينة براغ – التشيكوسلوفاكية، كعضو في هيئة تحريرها. كان يشارك في إصدار هذه المجلة العشرات من الأحزاب الشيوعية والعمالية في العالم. وحين صدرت مجلة « النهج»، أوائل الثمانينات من القرن الماضي، عن الأحزاب الشيوعية في البلدان العربية كنت عضوا في هيئة تحريرها، ممثلا للحزب الشيوعي الفلسطيني، وفي الوقت ذاته كنت أشارك بانتظام في الكتابة لمجلة «صوت الوطن» التي صدرت عن الحزب الشيوعي الفلسطيني في قبرص. هذا، عدا الكتابة في صحف أخرى عربية وعالمية.

وبعد العودة الى أرض الوطن بداية أيار 1993، تهيأت الظروف لإصدار الكتب والكتيبات، تأليفًا وتحريرًا، وهي حتى الآن:

1. نقاش في الديموقراطية
2. قضايا سياسية فلسطينية
3. بعض أوجه التشابه والتمايز في الإنتفاضتين
4. حماس من الرفض الى السلطة
5. إمارة حماس
6. موجز تاريخ القضية الفلسطينية (عممته منظمة التحرير الفلسطينية على المدارس)
7. أزمة اليسار الفلسطيني
8. حول شعار الدولة الديموقراطية أو الدولة ثنائية القومية
9. عصبة التحرر الوطني في فلسطين ما بين 1945 – 1948 (ثلاث وثائق تاريخية)
10. رضوان الحلو، سكرتير عام الحزب الشيوعي الفلسطيني 1934 – 1943
11. فؤاد نصار ، نضال ومواقف
12. من تاريخ القضية الفلسطينية
13. الحزب الثوري، الربان الغائب عن الحراك الشعبي العربي
14. حوار في الماركسية بين ماهر الشريف ونعيم الأشهب
15. الخروج على ماركس أساس انهيار التجربة السوفياتية
16. آفاق المواجهة التاريخية (بحث إقتصادي)
17. دروب الألم . . . دروب الأمل (مذكرات شخصية)

18. مشروع إصلاح . . . أم تعميق تبعية؟ (قراءة في مشروع الشرق الأوسط الكبير، الأميركي) بالتعاون مع مازن الحسيني

19. اليسار العربي في فلسطين 1943 – 1948 بالتعاون مع عودة الأشهب.